UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FÈS
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⴼⴰⵙ
ⵜⴰⵖⴻⵡⵍⴰⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴻⵙⵙⵓⵙⵉⵏⵜ, ⵜⴻⴷⵣⵓⵏⵜ ⴰ ⵜⵏⵣⵔⵜⵉⵏ

مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم الاقتصادية والتدبير

مختبر البحث: تنسيق الدراسات والأبحاث في التحليل والتوقعات الاقتصادية

أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتدبير

في موضوع :

دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية والتجارة العالمية (المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية) - دراســـة مقارنـــة -

إعداد الطالب الباحث :

عبد الله سليمان الزيود

تحت إشراف الأستاذ :

د. محمد امحمدي

لجنـــة المناقشـــة :

د. عبد الرزاق الهيري	أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	رئيساً
د. محمد امحمدي	أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	مشرفاً
د. فؤاد بن الحاج	أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	مقرراً
د. عبد اللطيف شكور	أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي مقررا	
دة. صباح اتريد	أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	عضوة

السنة الجامعية: 2021_2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً "

صدق الله العظيم

سورة طه 114

الإهداء

إلى ملهمي والدي الغالي

إلى روح والدتي الغالية

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية د . سناء

إلى ورود حياتي بناتي : فرح، جود، حلا

إلى فرحة العمر ابني: فيصل

إلى كل من ساهم في مساندتي لأصل إلى هذا الإنجاز .

الباحث

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله حمدًا طيبًا مباركًا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

على إتمام هذه الدراسة.

لا يسعني إلا أن اتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى

الدكتور: محمد امحمدي

الذي شرفني بقبول الإشراف على أطروحتي، ومنحي الوقت والجهد والنصح

والإرشاد في جميع مراحل الدراسة

كما اتقدم بجزيل الشكر وبالغ الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة: د . عبد الرزاق

الهيري، د . فؤاد بن الحاج، د . عبد اللطيف شكور، دة. صباح اتريد ، لتكرمهم بقبول

المشاركة في مناقشة هذه الاطروحة.

و اتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى أعضاء الهيئة التدريسية و المؤطرين بكلية العلوم

القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس على كرم

الأخلاق وحسن التعامل.

الباحث

المقدمة

شهد العالم ومنذ منتصف القرن الماضي وما بعده تسارعاً في وتيرة نمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها، وظهر هذا بشكل واضح في الدول النامية والتي حرصت على انشاء المناطق الحرة بهدف دفع ورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني، من خلال سعيها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث رأت هذه الدول أن المناطق الحرة وسيلة ناجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتوفير فرص العمل وزيادة ايراداتها من العملة الصعبة، وينجم عن ذلك زيادة ترابط الاقتصاد المحلي لتلك الدول مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر لها.

كما تُعتبر المناطق الحرة شكلاً من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تسعى معظم الدول لا سيما النامية منها إلى جلب هذا النوع من الاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاداتها في وقت عجزت فيه الموارد المحلية وذلك لما تقدمه هذه المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية اضافة إلى العمالة الرخيصة نسبياً، مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ذاتية.

ومن الواضح أن أي تقييم حقيقي لآثار المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية المحلية والاقليمية اضافة على التجارة العالمية يتطلب دراسة حالات لهذه المناطق وفي بلدان محددة، لذا فقد قمنا هنا وفي اطار هذا البحث باختيار ثلاثة دول عربية والتي خاضت تجارب مختلفة كل على حدة في هذا المجال، ألا وهي المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، وكدراسة مقارنة بين هذه الدول في مجال المناطق الحرة.

هذا إلى جانب أن ظاهرة العولمة الاقتصادية قد تنامت خلال التسعينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا وأصبحت حقيقة تشمل معظم اقتصاديات الدول، وساهمت التكنولوجيا بشكل ملفت للنظر في تدويل العولمة الاقتصادية وهذا بالاستفادة من تكنولوجيات الاتصال الحديثة والرقمية خاصة الكمبيوتر، والانترنت اضافة إلى أجهزة الهواتف الخلوية، حيث ساعدت على سهولة انتقال رؤوس الأموال بين الاسواق المالية العالمية من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهور تكنولوجيا المواصلات من القطارات السريعة والطائرات والبواخر التي بفضلها تقلصت المسافات والوقت والتكلفة مما أدى إلى زيادة حجم.

وسرعة العمليات التجارية الدولية وهذا أدى بدوره إلى تحفيز وتنشيط العملية الصناعية وسهولة انتقال وسائل الانتاج للشركات المتعددة الجنسيات عبر الدول المختلفة بعدما كانت هذه الشركات تستثمر أفقياً أصبحت تستثمر عمودياً بتوزيع

مراحل انتاجها عبر العديد من الدول من أجل الاستفادة من الميزة النسبية لكل بلد ومن خلال سلاسل القيم العالمية التي بواسطتها تكسب الميزة التنافسية، في حين أن حركة رأس المال هي أكثر أهمية من حركة السلع والخدمات، فأن تدفق الأفكار هو أكثر أهمية من رأس المال أو المنتج، اضافة إلى أنه في تدفق أفكارنا لدينا المفاهيم التي تشكل الاقتصاد ولدينا أنظمة السوق وأسواق الأسهم اضافة إلى أسواق مفتوحة وسياسة مالية ونقدية، فقبل حوالى الخمسة والعشرين عاما على وجه التقريب مثلًا، عندما أراد مستثمر ما الاستثمار في سوق الاوراق المالية المستقر خارج الولايات المتحدة الامريكية كان لديه اختيار ستة أسواق فقط للاستثمار فيها، أما اليوم فيوجد ما يفوق التسعون سوقاً عالمياً تشغيلياً ومستقراً في العالم الحالي في الدول الصناعية والتي يمكن للمستثمرين استخدامها.

فالاستثمار والانتاج بدأ أكثر تنظيماً حول سلاسل القيم العالمية التي تعني مجموعة من نشاطات المؤسسات المترابطة من تصميم المنتج إلى استعماله النهائي، وهذا يكون بواسطة المؤسسة المختصة وحدها أو اشراك العديد من المتدخلين في هذه السلاسل وتوسيعها، لقد أخذت بُعداً عالمياً فهي تدعم الخصائص الأساسية للاقتصاد الحالي العالمي من حيث:

* الترابط المتزايد بين الاقتصاديات العالمية.

* تخصص الشركات والدول في مهام ووظائف محددة.

* نمو الشبكات الدولية للموردين والزبائن.

*التوجه الجديد للفعالية الاقتصادية بتفكيك العملية الانتاجية على سلاسل القيم العالمية وهو ما أدى إلى الرفع من الانتاجية والتنافسية، فالعديد من هذه العوامل ساعدت على نمو هذه السلاسل من انخفاض في تكاليف النقل وتحسين وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإزالة الحواجز الجمركية على التجارة والاستثمار.

أن العديد من الدول الحديثة التصنيع بينت أن الاستراتيجية التصنيعية المستدامة تستند أساساً على تنافسية الصادرات، وهذا باعتمادها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة موفرة لها كل الشروط والظروف وجعلها الوجهة المفضلة للاستثمار، وعمدت على انشاء هيئات لتحسين ظروف الاستثمار والترويج له، فالعديد منها استعانت بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير كآلية اقتصادية أولية تجريبية قبل الدخول الكامل في اقتصاد الرأسمالي الليبرالي العالمي، فهذه المناطق بمثابة جسور رأسمالية للاقتصاديات الانتقالية.

ففي الغالب تنشأ هذه المناطق الحرة على مقربة من المطارات (المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي – الأردن) والموانئ (جبل علي– أبوظبي – دبي – الامارات العبية المتحدة / طنجة – المملكة المغربية / بور سعيد– الاسكندرية – جمهورية مصر العربية) أو على مفترق طرق برية دولية كما هو الحال في(المنطقة الحرة في الزرقاء – الأردن) التي تربط بين الأردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، وكل هذا من أجل تسهيل عمليات التصدير والاستيراد، فالدول المتبنية لهذه المناطق الحرة هدفها الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق الحر وبطريقة تدريجية باتباع استراتيجية التصنيع المرتكزة على الصادرات.

ومن واقع عملي في المناطق الحرة الأردنية نلاحظ انخفاضاً في حجم الاستثمارات بمختلف انواعها ومصادرها ونوعيتها وبالذات الصناعية منها، وفي ظل تلك الظروف كان لابد من تقييم انجازاتها واثارها الاقتصادية، والتعرف على ماهية العوامل المؤثرة في الاستثمار والمحدد له، ليتم العمل على تعزيز عوامل القوة (العوامل الجاذبة)، ومعالجة عوامل الضعف (العوامل الطاردة) نظرًا لأهمية مثل تلك المناطق الاقتصادية المؤهلة بالقوانين والانظمة والبنى التحتية والمتميزة بالكفاءات الوظيفية العلمية والعملية في جذب الاستثمارات.

أهمية الدراسة

أن الاهمية الجوهرية في هذا البحث تتركز على ايجاد البدائل الاقتصادية للدول مدار البحث وهل المناطق الحرة تُعتبر لها خير بديل مجدي في هذا الصدد ؟

*أن موضوع المناطق الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية العالمية ذات أهمية بالغة في عصر العولمة الاقتصادية من حيث تسارع الدول على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتكون المحرك الأساسي لسياساتها الاقتصادية.

*اعطاء نظرة اقتصادية لظاهرة الزيادة المضطرة في عدد المناطق الحرة حول العالم.

*الدور الاقتصادي المتميز للمناطق الحرة لدول المقارنة.

* اثراء البحوث العلمية في مجال المناطق الحرة والتي هي بالتأكيد وحسب رأينا محدودة جداً.

اضف إلى ذلك أن الدراسة تستمد اهميتها من الاهمية النسبية للمناطق الحرة في المساهمة في خفض مستويات البطالة باستيعاب شريحة واسعة من العمالة المحلية، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للعاملين في المشاريع المختلفة القائمة ضمن حدود هذه المناطق، بالإضافة إلى تعزيز قوة العملة المحلية من خلال زيادة

الاحتياطي من العملات الاجنبية، باستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

أ. التعرف على مفهوم المناطق الحرة وانواعها ووظائفها وتطورها ودورها في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وقياس مدى نجاحها في تحقيق اهدافها المؤسسية والتعرف على ظروف نجاحها في تنشيط التجارة الخارجية والنظر في الدول محل المقارنة.

ب. اظهار مدى نجاعة وجدية المناطق الحرة كآلية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية والمحلية المباشرة ومدى قدرتها على رفع مستوى الصادرات والخدمات المقدمة للمستثمرين ودراسة العوائد الاستثمارية التي تجنيها المناطق الحرة من الاستثمارات.

ج. محاولة اعطاء مقاربة ومقارنة اقتصادية بين الدول مدار البحث أعلاه للمناطق الحرة من حيث المقومات الطبيعية والجغرافية والسياسة الاقتصادية المنتهجة لهذه الدول.

د. التعرف على التشريعات والقوانين الاستثمارية وطبيعتها الاقتصادية والتشريعية والتي تحكم عمل المناطق الحرة وبدونها لا يمكن مزاولة أي نشاط فيها والتي تعتبر احدى الركائز الاساسية لنجاحها أو فشلها.

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج التحليلي والمقارن لهذه الدراسة وذلك بجمع كافة المراجع والمعلومات والبيانات المطلوبة من مصادر معتمدة كالتقارير السنوية والشهرية والمراجع والنشرات الصادرة عن المناطق الحرة في الدول المشار إليها قيد البحث ويتم استعراضها ودراستها ومن ثم تقييمها ومقارنتها بعضها ببعض وتحليلها، ومن أجل القيام بدراسة تحليلية شاملة للموضوع، فقد ارتأينا ايضاً اختيار المنهج القائم على الاستقراء من خلال الوصف والتطرق للعديد من العناصر المكونة والمتداخلة لدور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية والتجارة العالمية مع تحليل نتائج تجاربها عبر الدول مدار البحث هنا والمذكورة آنفاً.

أسباب اختيار الموضوع

اولاً: أسباب موضوعية.

أهمية اختيار هذا الموضوع لكونه يُعالج نشاطاً اقتصادياً حيوياً ومهماً وهو المناطق الحرة وذلك من خلال التعرف على تأثيرها في التنمية الاقتصادية والتجارة

الخارجية في البلدان محل المقارنة، اضافة إلى ذلك أنه نوع فكري وعلمي للقارئ وموضع اتخاذ قرارات اقتصادية لأصحاب القرار في تلك الدول.

ثانياً: أسباب شخصية.

بغية تطوير عملي، ورفع مستوى الأداء لدى دائرتي التي اعمل بها كوني أحد المدراء العاملين في المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية منذ عام 1998، وذلك من خلال اطلاعي على التجارب في دول المقارنة.

حدود الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي يحدد علينا التقيد باطار مكاني واطار زماني، فيما يخص الاطار المكاني فأنه تم الابتداء بالحديث عن المناطق الحرة بشكل عام ومن ثم تم حصر الدراسة في المناطق الحرة في البلدان الثلاث(الأردن، مصر، المغرب) والذي خصص للمقارنة.

اما فيما يخص الاطار الزماني للدراسة فقد ركزنا على البيانات المتاحة، وذلك لما تميزت به الفترة السابقة بتقلبات ضخمة والتي احدثت تغييرات في العلاقات الاقتصادية واضافة إلى ذلك إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في بعض الدول العربية (مصر) نتيجة الثورات والحركات الاحتجاجية والشعبية فجعل الاطار الزمني مفتوحاً.

اشكالية الدراسة

من يستقرئ الواقع المعاصر للمناطق الحرة يلاحظ منها من حقق ارقاماً قياسية في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة لها والتي تمتلك مجموعة من الامتيازات كالموقع الجغرافي أو الاستراتيجي ولكنها عجزت عن مواكبة تلك البلدان التي قطعت اشواطاً من معدلات النمو، وكذلك الدفع بعملية التنمية الاقتصادية في بعض الدول المضيفة لها وفي الجهة الاخرى نجدها في بعض الدول قد فشلت في مساهمتها في عملية التنمية بالرغم من توافرها على مؤهلات ومميزات تساعدها على ذلك.

كذلك نجد اكثر حيوية في تجارتها الخارجية وزيادة صادراتها في الدول المضيفة لها، من خلال إزالة المعوقات كإلغاء الرسوم والضرائب والقيود الجمركية وتقديم التسهيلات والحوافز وذلك من خلال طرح الاشكال الرئيسي للموضوع والمتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المناطق الحرة للبلدان مدار المقارنة في التنمية الاقتصادية وتنشيط حجم التجارة الخارجية؟

وتتفرع من هذه الاشكالية مجموع من الاسئلة:

1. ما هي المناطق الحرة ؟ وكيف ظهرت؟

2. ما هي اشكالها وانواعها وصورها؟

3. ما هي المعوقات والمشكلات التي تقف حائلاً دون تطورها؟

4. ما هي مقومات نجاحها ومدى تأثيرها على نشاط التجارة الخارجي والتنمية الاقتصادية ؟

5. ما هي النتائج المترتبة على إنشاء هذه المناطق ؟

معوقات البحث:

عند إعداد هذه الاطروحة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نجملها بالنقاط التالية:

1. نقص وندرة البحوث العلمية وبخاصة التطبيقية منها في الدول مدار البحث.

2. نقص المعلومات والبيانات الخاصة بنشاطات المناطق الحرة، وبشكل خاص الحديثة منها، إلى جانب نقص البيانات الاحصائية الحديثة عن عملها، وقد يكون هذا السبب عائداً إلى السرية التامة من أجل كسب الميزة التنافسية لكل منطقة، فالمعروف بأن كل منطقة حرة والإدارة القائمة عليها تحتفظ بدراساتها وخاصة الدراسات الاستراتيجية المستقبلية في هذا المجال، كما أنها تعمل على نشر بيانات يغلب عليها الطابع العمومي.

3. صعوبة الحصول على الاحصائيات والمعطيات الخاصة بالمنطقة الحرة بطنجة علماً تم مراجعتها مرات عديدة ونعزي أسباب ذلك لسرية البيانات نوعًا ما.

4. النقص الكبير في المعلومات والاحصائيات والبيانات وعدم الدقة والتضارب في اغلب الاحيان فيما يخص المناطق الحرة المصرية.

ورغم قلة المصادر والمعلومات في هذا المجال تمكنا من الحصول على بعض منها، على سبيل المثال رسائل جامعية وبعض مقالات المجلات العلمية والتقارير السنوية لبعض المناطق الحرة وبعض الدراسات والملتقيات العلمية، وتقارير حديثة ومفصلة من الأردن بسبب طبيعة عملي في إدارة المناطق الحرة والذي ساعدني في الحصول على معلومات حديثه ودقيقه.

خطة الدراسة

حتى نتمكن من دراسة إشكالية البحث وبيان الجوانب النظرية والتطبيقية، والإجابة عن أسئلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى بابين:

الباب الأول: وقد بينا من خلاله دراسة تفصيلية حول المناطق الحرة وظاهرة العولمة، وجاء ذلك من خلال فصلين: **الفصل الأول:** وتحدثنا فيه عن ماهية المناطق الحرة ونشأتها، **والفصل الثاني**: حيث سلطنا الضوء على تجربة المناطق الحرة و مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية.

أما الباب الثاني: فلقد تم من خلاله التطرق إلى تطبيقات عملية للمناطق الحرة العربية في دول المقارنة، (الأردن – مصر– المغرب) في فصلين، **الفصل الأول:** التجربة الأردنية من خلال دراسة تأصيليه للمناطق الحرة الأردنية **والفصل الثاني**: التجربة المصرية والمغربية، وذلك من خلال التعرف على تجربة المناطق الحرة في هذه البلدان.

الباب الأول

المناطق الحرة وظاهرة العولمة

تُعد المناطق الحرة من اهم وسائل الانفتاح الاقتصادي والتي سعت الدول لأنشأها والعمل على توفير عوامل نجاحها، فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود والمعيقات وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنها لا تعترف بالحدود السياسية، فالمناطق الحرة في حال تم توجيهها بالشكل الصحيح فهي تخدم الاقتصاد الكلي للدولة كما أنها تعمل على زيادة النشاط التجاري الدولي، وتساعد في التغلب على عقبة ضيق الاسواق المحلية، وكما أن معظم البلاد تنوهت الى اهمية المناطق الحرة وسعت لإنشائها في مختلف مناطقها.

وتحوّل النّظام العالميّ إلى قطبيّة أحاديّة، نتيجة انهيار الاتّحاد السّوفياتيّ وباقي الانظمة الاشتراكيّة بأوروبا الشّرقيّة منذ نهاية الثّمانينات وبداية التّسعينات من القرن العشرين، أدى إلى بروز نظام العولمة الّذي سيطرت فيه القوى الاقتصاديّة الكبرى برئاسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، الّتي ظهرت كقوّة اقتصاديّة عالميّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية، ممّا فتح المجال العالمي أمام تنقّل الأشخاص والأفكار والمنتجات بمختلف أنواعها، حيث اصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة تنتقل فيه كلّ القيم الجديدة، سواء على المستوى الاقتصاديّ أو السّياسيّ أو الثّقافيّ.

وسيكون حديثنا في هذا الباب عن المناطق الحرة بشكل مفصل منذ النشأة والتطور التاريخي لها، وما يميزها عن بقية الانظمة المشابه لها، وأهداف المناطق الحرة ومتطلبات انشاءها وعوامل نجاحها وتطويرها، وتقييم تجربة المناطق الحرة ومستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية، من خلال بيان مقومات ومعيقات أنشاء المناطق الحرة.

الفصل الأول

المناطق الحرة والتطور التاريخي لنشأتها

تشغل المناطق الحرة Free zones في نطاق التجارة والتبادل الدوليين حيزاً كبيرًا، وتحتل فضاءً اقتصاديًا مهمًا، حيث تمثل المناطق الحرة اليوم عاملًا من العوامل التي تلجأ إليها الدول، وخاصة النامية منها، لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة وتشجيعها، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من التسهيلات والحوافز والمزايا الاستثمارية التي تمكن الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها، مما أدى إلى زيادة اهتمام الدول بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني، فوضعت التشريعات وسُنت القوانين التي تحكم عملها لإعطائها المزيد من المزايا والحوافز التي تعمل على جعلها مركزاً لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ولا سيما التصديرية.

المبحث الأول

ماهية المناطق الحرة

أن مفهوم المناطق الحرة مر بفترات زمنية مختلفة واختلف مفهومه من حيث الأهداف واتساع الاغراض الذي انشئت من اجلها المناطق الحرة في مختلف انحاء العالم، وكذلك نتيجة لأهمية المناطق الحرة واثرها في تنمية المجتمعات ظهرت أنواع متعددة من هذه المناطق، لذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول: مفهوم المناطق الحرة ونشأتها، والمطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة والنظم المشابه لها.

المطلب الأول

مفهوم المناطق الحرة ونشأتها

حتى يتسنى لنا معرفة مفهوم المناطق الحرة وتاريخ نشأتها سنتطرق في هذا المطلب بشيء من التفصيل إلى مفهوم المناطق الحرة من حيث التعريف الاصطلاحي والقانوني في الفرع الأول، وتاريخ نشأتها من حيت التسلسل التاريخي في الفرع الثاني.

الفرع الأول

تعريف المناطق الحرة

اولًا: التعريف في الاصطلاح

لقد وردت عدة تعاريف للمناطق الحرة، نذكر منها ما يلي:

المناطق الحرة: هي تلك المناطق المعزولة والمغلقة وغير المأهولة بالسكان ،حيث يتم ادخال السلع التجارية المختلفة وغير الممنوعة اليها ،وبدون اي اجراءات جمركية رسمية لإدخال البضائع[1].

وعُرّفت المناطق الحرة ايضاً بأنها" منطقة واقعة في دولة معينة يتم تحديدها بإسوار وعزلها وتقع في الغالب على احد المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية أو قريبا منها وتخضع هذه المنطقة إلى قوانين خاصة بها محددة في ظل السيادة الكاملة "[2].

ولقد عرّفتها لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على النحو التالي:" المنطقة الحرة في مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة

---

[1]– الضمور، هاني حامد،(2004)، التسويق الدولي، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، ص 412.

2– الحرازي، محمد علي.(2007)، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ص 9.

الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقاً الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، وأن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[3].

كما عرّفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا بأنها" مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها لتوزيعها وتأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها"[4].

وتم تعريفها ايضاً بأنها تلك المناطق التي توفر بيئة جاذبة للاستثمارات وتكون معفاة من الرسوم الجمركية والقيود الاستيرادية ويكون لها مهام عدة منها ترويج

3- بعلزوز، علي، مداني، احمد.(2006) دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 5.

4- لبعل، فطيمة.(2012/2011).المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطق الحرة المشتركة الاردنية السورية، ص92.

الصادرات، نقل التكنولوجيا، شحن وتخزين وتوزيع البضائع، توفير فرص للعمل، تسهيل تجارة المرور العابر (الترانزيت) وغيرها من الانشطة المتخصصة في هذا المجال "[5].

وتم تعريفها ايضاً " للدولة كامل الحرية في استثناء منطقة معينة من النطاق الجمركي كما لو كانت هذه المنطقة من خارج حدودها وتتفاوت الرسوم في هذه المنطقة على الصادرات والواردات والاجراءات الجمركية تبعاً لأهميتها، كما يمكن أن تدخل السلع وتخرج دون أي رسم عليها، ولكن تخضع البضائع للرسوم إذا دخلت حدود الدولة وكأنها واردة من خارج تلك الدولة"[6].

أما التعريف المقدم من لوغو باسكال" المنطقة الحرة هي مجال صغيرة، محدد جغرافيا اين النشاطات الصناعية أو التجارية وتستفيد من نظام خاص بها في مجال الجباية هذه الاخيرة، وقد تكون محفظة أو ملغاه وهي السائدة غالباً، وقد تكون موضوع لتخفيف تنظيمي، أنه مؤشر أن السلع المادية تستطيع الدخول لتخزن بحرياً، ذلك بالنظر إلى خروجها اللاحق اذ في الغالب تستفيد من نظام جمركي خاص، إلا

5- تادرس،جاسر،2008، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، الزرقاء، الأردن، بالإضافة الى الدوريات ذات العلاقة والصادرة عن غرف الصناعة والتجارة الاردنية، ص4.

6- حشيش، عادل احمد، 2000، العلاقات الاقتصادية الدولية/دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص263.

أن هذه الاخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتجات إلى الاقليم الوطني اين تتواجد المنطقة الحرة "[7].

وايضاً تم تعريفها بأنها" المنطقة الجغرافية في دول معينة تكون فيها النشاطات التجارية والصناعية حرة غير مقيدة، ويسمح تصدير السلع والخدمات المتوفرة فيها إلى جميع انحاء العالم"[8].

ثانيًا: التعريف في التشريعات القانونية

لقد عرّف المشرع المصري في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 المنطقة الحرة بأنها: "جزء من إقليم الدولة يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطاتها الإدارية ويتم التعامل فيه وفقا لأحكام جمركية وضريبية خاصة"[9].

والمشرع المغربي نظم المناطق الحرة بمقتضى قانون رقم 19.94 وقانون رقم 58.90، وانطلاقاً من المادة الأولى من قانون 19.94 والمتعلق بمناطق التصدير الحرة فإنه يراد بهذه المناطق بأنها: "فضاءات محددة من التراب الجمركي تكون فيها

7- زوينة ، ريال، 1996-1997، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وافاق انشائها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص10.

8) -Meneren Corporation Denver, P.3.

9- قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ،أحدث تعديل بتاريخ أول أغسطس 2019 بالقانون 141 لسنة 2019، مصر.

الأعمال الصناعية والخدمات المرتبطة بها خاضعة وفق الشروط والحدود المعنية في هذا القانون للنصوص التشريعية والتنظيمية الجمركية وما يتعلق منه بمراقبة التجارة الخارجية والصرف"[10].

وفي التشريع الأردني حسب المادة الثانية من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم 32 لسنة 1984 وتعديلاته" المناطق الحرة هي جزء من اراضي المملكة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وتعتبر هذه البضائع كأنها خارج المملكة"[11].

وفي التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 الصادر في 1994/10/17 عُرّفت المناطق الحرة بأنها منطقة فيها انشطة صناعية، وخدمات وانشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدوها، قد تشتمل على مطار أو ملك

10 – قانون 19.94 والمتعلق بمناطق التصدير الحرة، المغرب مادة رقم 1.

11– قانون مؤسسة المناطق الحرة، 1984، الأردن، مادة رقم 2.

وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ"[12].

وفيما يخص الاتفاقات الدولية فقد عرّفت اتفاقية (كيوتو) المختصة في الاجراءات الجمركية والتي تم عقدها برعاية منظمة الجمارك العالمية المناطق الحرة بأنها " جزء من الاقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية"[13].

بناء على ما سبق نستطيع القول بأن المنطقة الحرة ما هي إلا مناطق تخلو من القيود ولها أهداف واضحة للدولة القائمة فيها واهمها جذب الاستثمارات وتوفير فرص للعمل وتسهيل تجارة المرور العابر(الترانزيت)، كما تعمل على الاشراف على تخزين وتوزيع وشحن البضائع، بحيث لا تخضع إلى رسوم جمركية ولضمان فعالية المنطقة الحرة في دولة ما بحيث تكون جاذبة للمستثمرين سواء المحليين أو الخارجيين فأن هناك عدة عوامل واهمها:

12- بعلزوز، علي، مداني، احمد.(2006) دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 56.

13 -KYOTO CONVENTION ,P.4.

- الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة.
- مدى الحوافز المقدمة للمستثمرين وخاصة في الرسوم والقيود والاعفاءات والضرائب.
- البنية التحتية الفاعلة للمرافق الموجودة في المنطقة الحرة بحيث تسهل على المستثمر تنفيذ نشاطاته.
- التسهيلات المقدمة للمستثمرين بحيث يكون هناك مرونة في القوانين والاجراءات المتبعة فيما يخص التسجيل والترخيص.

ومن اهم ما يجدر تشجيعه في الدول العربية هو الحث على تطوير المناطق الحرة الناشئة فيها وتوسعتها، وحصر السلبيات التي تعيق تقدمها بحيث تصبح المناطق الجرة داعماً للاقتصاد العربي وليس العكس.

الفرع الثاني

نشأة المناطق الحرة

تعود فكرة انشاء المناطق الحرة في صورة موانئ حرة إلى زمن قديم، فلقد كان أول ظهور للمناطق الحرة منذ عصر الامبراطورية الرومانية، حيث كانت أول منطقة حرة هي جزر Delos في بحر Egee منذ ما يقارب 2000 سنة، ولقد خضعت هذه المنطقة لنظام خاص تمثل في تسهيل وتبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم، ونتيجة لهذه الاجراءات أصبحت هذه الجزيرة مركزا تجارياً

مشهورًا في التجارة العالمية حيث وصل مجموع الأعمال التي نشأت ما يقارب 3033 عمل بمختلف المجالات[14].

أن المناطق الحرة هي أحد الأنماط الاستثمارية المتميزة حيث يمكن للدول تأسيس وإقامة وتشغيل مشروعاتها تحت مظلة هذا النظام طبقاً لإحكام قانون الاستثمار، كما أن هناك إجماع بين أوساط الباحثين علي اعتبار المناطق الحرة ظاهرة قديمة من الناحية التاريخية، ذلك لان أول منطقة اقتصادية حرة في تاريخ الاقتصاد العالمي وجدت بالجزيرة اليونانية Delos في بحر Eger منذ حوالي إلفي عام مضت أي منذ عصر الإمبراطورية الرومانية ن حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن، والتخزين، وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية[15]، وفي هذا السياق يذكر maker Schou – Merenne.Bأن هذه المناطق الحرة قد وضعت لتختص بنظام خاص يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم وبسبب هذه الإجراءات وبسرعة فائقة أكثر من ثلاثين ألف عمل أنشئ في الجزيرة فأصبحت بمقتضي ذلك مركزاً مشهورا في التجارة العالمية، وبنفس المنطلق والمنطق أخذت المناطق الحرة تنمو وتنتشر في موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطي وأبان الثورة الصناعية، إذ اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط

14- مراد، عمودي،(2002)،النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة. دار الكتاب الحديث، ص 22-23.

15- جريدة اليوم السابع ، اقتصاد وبورصة ، الأحد ١٥ أكتوبر 2017.

علي النشاط التجاري من خلال استخدام نظام المناطق الحرة، وهو ما أكده المستشار الإعلامي "عبد الواحد الامبابي "عندما صرح قائلاً:(إن انتعاش المناطق الاقتصادية الحرة خلال الثورة الصناعية علي سبيل المثال، جاء كرد عملي علي تطبيق أنظمة الحماية الصناعية والتجارية وفرض القيود علي انتقال السلع وتبادلها وبالتالي الحد من نشاط التجارة الدولية وإعاقة مسيرتها ونموها) الأمر الذي أدي إلى بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات فأقامت انجلترا منطقة حرة في "منطقة جبل طارق " والتي أنشئت عام 1704م، و"منطقة سنغافورة " والتي أنشئت عام 1819م، ومنطقة " هونج كونج" والتي أنشئت عام 1842م، وقد عملت هذه المناطق علي ممارسة أنشطة إعادة التصدير، وتموين السفن، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا[16].

أما في باقي دول العالم فقد أنكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولي خصوصاً سنة 1930م خلال أزمة الكساد العالمية لتعود وتنشط بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى أواخر الخمسينات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر علي النشاط التجاري إلى أن بدأت المنطقة الحرة في مطار شانون[17]، (بتغيير وتطوير

16- محمودي، مراد، 2002، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث ، ص ٢٢،٢٣.

17- فضيلة، عابد، 2008، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 14،العدد 30 ، ص 3.

النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت علي إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة، وتعمل علي تنمية الصادرات، وهي منطقة أنشأت عام 1922م بعد استقلال ايرلندا لمواجهتها مشاكل اقتصادية تشبه إلى حد كبير المشاكل الموجودة بالدول النامية حالياً[18].

وهكذا يتضح جلياً مما سبق أن فكرة المناطق الحرة تطورت في العالم من حيث الموقع، حيث كانت في السابق تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية ثم أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل وتطورت أيضاً البلاد بهدف تعمير المناطق النائية، من حيث نوعية النشاط والغرض، من كونها مجرد منطقة تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، إلى مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل، فضلاً عن أنشطة للخدمات، كذلك كان إنشاء هذه المناطق في البداية بغرض خدمة المصالح الأجنبية الاقتصادية للدول الاستعمارية أكثر من كونها أداة من أدوات كما شهدت تطوراً كبيراً التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول النامية من حيث المساحة، فبينما كانت تقام في أو موانئ بأكملها السابق علي مساحات محدودة أصبحت تقام حالياً علي مساحات شاسعة، بل أصبحت تشمل

18- زين الدين، صلاح،2000، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ص ٨٧.

مدناً، وبهذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الأخيرة فأصبحت مناطق تصدير صناعية[19].

ولقد عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركز التجارة الواردة من أوروبا وآسيا والعكس، وفي العصر الحديث أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 عندما أبرمت الحكومة المصرية اتفاقاً مع شركة قناة السويس تم بمقتضاه إنشاء منطقة حرة برية بحرية ملحقة ببورسعيد لخدمة أغراض الشركة وتوسيع، وصيانة الميناء، ولقد نشأت المنطقة الحرة ببورسعيد عقب الانتهاء من حرب 1973المجيدة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة عام 1975؛ لتكون منطقة جغرافية تتمتع بالعديد من الحوافز والمزايا التي لا تُمنح لأي مشروعات في مناطق جغرافية أخرى، ورغبة من الحكومة في إثبات جديتها في تشجيع المناطق الحرة فقد أصدرت القانون رقم 43 لسنة1974 الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والذي عدل بالقانون 32 لسنة 1977 ثم بالقانون 230 لسنة 1989[20].

19- السحراوي، جمال، 1980، المناطق الحرة في العالم ، دراسة مقارنة ، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار القاهرة ، ص ١.

20- حمدي، عبد العظيم، 1996 ، تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد، دراسة في إدارة الأعمال ، مصر، ص 14 .

وفي العقود الأخيرة تطورت أهمية وأنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الاقتصادية والتجارة الدولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل والاتصالات ومتطلبات الصناعية ومحاولات تخفيض التكاليف، وفتح الأسواق الخارجية للصادرات، وثم استحداث مناطق متخصصة كالمنطقة الحرة التكنولوجية المعروفة بمدينة دبي للإنترنت التي تعد أول منطقة حرة في العالم للإعمال الالكترونية، وكذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة بكل من الأردن ومصر، والمناطق الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية أو مناطق السلعة الواحدة كالمدينة الإعلامية بماليزيا، والمنطقة الحرة لتجارة البن بزيمبابوي، ومنطقة المجوهرات في تايلاند، والمنطقة الحرة بالنيجر للنفط والغاز، وأخيرا منطقة الجلود بتركيا[21].

بناء على ما سبق يمكنا القول بأن المناطق الحرة تطورت من عدة نواحي من حيث نوعية النشاط والغرض: فلقد تطورت هذه المناطق من مجرد مناطق يتم فيها منح بعض المشروعات تسهيلات بهدف الدفع لزيادة حجم تجارة الترانزيت إلى مناطق تزاول فيها عمليات متعددة من تخزين وتوزيع وانشطة صناعية وانشطة خدمية، ومن حيث الموقع التي تنشئ عليه: فقد كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية، والآن اصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو

21- فضيلة، عابد، 2008، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 3، العدد 30، ص14 -15.

داخل البلد لتعمير المناطق النائية وتنميتها، وكذلك من ناحية المساحة المتخصصة: فقد كانت تقام على مساحات محدودة اصبحت تقام على مساحات كبيرة وشاسعة حتى أنها اصبحت تشمل مدن أو ميناء بأكمله وهكذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الاخيرة[22].

أظهرت التقارير العالمية الحديثة لعام 2020 تطور المناطق الحرة على مستوى العالم في مختلف المجالات فمنذ عام 1970 حتى الآن أوج هذه التطورات وأهميتها، فقد تزايد انتشار المناطق الحرة من (25) دولة إلى (120) دولة، كذلك ارتفاع عدد المناطق الحرة من (80) منطقة إلى (5000) منطقة، وارتفع حجم التجارة فيها من (10) مليار دولار أمريكي إلى (400) مليار دولار أمريكي، وايضاً ارتفعت الوظائف التي وفرتها المناطق الحرة من مليون وظيفة إلى (41) مليون وظيفة[23].

22- طريح، عادل،1997 ، المناطق الحرة والأداء التصديري : دروس مستفادة من التجربة المصرية ،دار الحريري القاهرة، الطبعة الاولى ،القاهرة،، ص 20.

23– الأسعد، 2020، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة.

المطلب الثاني

أنواع المناطق الحرة والنظم المشابهة لها وخصائصها

المناطق الحرة تتعدد انواعها بحسب موقعها أو وفقاً لطبيعة النشاط الذي تقوم به المشروعات الاستثمارية فيها، كما أنه يوجد بعض الفوارق تختلف فيها المناطق الحرة عن الانظمة القريبة منها بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها، فقد يطلق عليها المنطقة الاقتصادية الحرة، المنطقة الاقتصادية الخاصة، المنطقة التجارية الحرة والمناطق الحرة التصديرية(Export Processing Zones).

الفرع الأول

انواع المناطق الحرة

تتعدد أنواع المناطق الحرة وتختلف، حيث يمكن تصنيفها لثلاث مجموعات رئيسية حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها، وحسب نوعية النشاط الذي يمارس فيها، وحسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها.

أولاً: حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها وتنقسم إلى نوعين:

1- مناطق حرة عامة:

تخضع لسيادة الدولة، وتقع في اغلب الأحيان على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة، وتتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة شاطتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية، وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة [24].

٢- المناطق الحرة الخاصة:

هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، والتخزين أو لأي أعمال أخري[25]، وتقتصر على مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك مثل أن يكون موقع المشروع مؤثراً بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) أو

24- مدني، احمد، 2006، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة –الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة علي الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس مطيف ، ص7.

25- مدني، احمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ، ص 7.

يكون الموقع متفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الاسمنت، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع كبيرة بحيث لا يمكن توفيرها في احدى المناطق الحرة العامة، أو أن ينتج عن المشروع تلوث بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة، أو أن يسهم المشروع في تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقا لخطة الدولة، ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة، ويكون الإشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن ٥٠% من إنتاجه[26].

وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار لعام 2017 إلى أن إجمالي عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة بلغ 209 مشروعات بإجمالي رؤوس أموال5 مليارات دولار، وتكاليف استثمارية 3.11 مليار دولار، وقد أسهمت في توفير فرص عمل ل 82859 عامل.

26- وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الاستثمار في مصر محور التنمية ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ص2.

ثانياً: حسب نوعية النشاط الممارس فيها و تنقسم إلى:[27]

أ- مناطق حرة تجارية.

ب- مناطق حرة صناعية.

ت- مناطق خدمات حرة.

مناطق حرة تجارية: يقوم نشاط المناطق الحرة التجارية علي استيراد السلع من خارج البلاد أو من داخلها بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتفريغ، وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال أهمها : الميناء الحر، المحلات الحرة، المخازن الحرة.

مناطق حرة صناعية export Zone Industrial Processing : وهي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية الخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة لمناطق حرة صناعية التصدير، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل.

27- الخصاونة، محمد قاسم، 2010 ، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر ، الأردن ، ص22.

مناطق خدمات حرة : تنقسم إلى خدمات حرة مالية – المناطق الجبائية

المناطق الحرة المالية: تشمل (المناطق الحرة البنكية – المناطق الحرة للتأمين).

أ– المناطق الحرة البنكية:

تُعرف المناطق الحرة البنكية بأنها أماكن جغرافية معلومة بين البنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة وبكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة بنبك خارجي، وألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين[28].

ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل علي الأنظمة الجبائية والواجهة التداخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي من مظاهرها: الرقابة المفروضة علي المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد القصوى[29].

ب – المناطق الحرة للتأمين: يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدنها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة

28 – الخصاونة، محمد قاسم، 2010 ، الاستثمار في المناطق الحرة ، مرجع سابق، ص22.

29– المدادحة، علي اشتيان، 2004، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان ، الأردن.

بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس صيغة البنوك التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة علي أنشطتها.

١- المناطق الجبائية: الاسم الشائع لهذه المناطق حالياً هو جنات الضرائب، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح لأشخاص مقيمين فيها نظام خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبة بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لاسيما ما يخص الضرائب علي المداخلات[30].

ثالثاً: حسب عدد الدول الأعضاء المشاركين بها وتنقسم لقسمين:

١- المناطق الحرة الوطنية : تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

٢- المناطق الحرة الدولية (المشتركة): هذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك علي الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث تقام مشاريع بين

30 -WWW.FREE-ZoNEZ.GOVJO

دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو تعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة [31].

ومن اهم المزايا التي تقدمها المناطق الحرة لجذب الاستثمارات والنقد الأجنبي، تسهيل وإتمام الإجراءات الخاصة بالمستثمرين لغايات ادخال البضائع واخراجها قامت لإنجاز المعاملات مؤسسة المناطق الحرة بتوفير الأماكن والمكاتب والساحات اللازمة لإنجاز تلك المعاملات من قبل إلى جهاز جمركي متكامل في كل منطقة حرة بالإضافة إلى تأمين تواجد مندوبي الدوائر ذات العلاقة (الصناعة ، التجارة الصحة، الزراعة، الترخيص، وبما يضمن إنجاز تلك المعاملات الجمركية داخلياً بالسرعة الممكنة دون تأخير [32].

31 –WalidAyadi,Les zones Frances en afrique du norddans le secture du textile, memoire presentecommeexigenceorteil de lamaitriseendroitintemational, univercite du Quebec a manorial, 2009,p11.

32– تادرس، ياسر ،2006، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مديرية الدراسات والمعارف ، مؤسسة المناطق الحرة ، الأردن ، ص9.

الفرع الثاني

النظم المشابهة لأعمال المناطق الحرة

يوجد مجموعه من الانظمة والمفاهيم التي تتشابه مع المناطق الحرة في بعض الخصائص والجوانب إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب أو الخصائص اختلاف جوهري بينها منها الاسواق الحرة، نظام الاعفاء المؤقت، نظام البضائع العابرة (الترانزيت)، مناطق التجارة الحرة، الجنات الضريبية، المناطق الاقتصادية الخاصة.

اولًا: المناطق الحرة والاسواق الحرة[33].

الاسواق الحرة هي اماكن تعرض فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية سواء كانت تلك السلع اجنبية أو وطنية وترغب الدولة من بيعها في تلك الاسواق للحصول على العملات الاجنبية، وتباع تلك السلع في صالات الركاب للعابرين بالمطارات أو الموانئ أو المنافذ البرية فقط وذلك فقط في حدود الاستهلاك الشخصي اي لسد احتياجاتهم من هذه السلع وتعتبر هذه الاماكن تحت الاشراف الجمركي وقد يتم عرض بعض السلع الوطنية الغير

33- جلال، راتب، 1997، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة ،ص4-5.

الخاضعة للضريبة فيها بغرض فتح اسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الحرة إلا أنها تختلف عن المناطق الحرة في اوجه معينة:

1. اماكن يتم عرض السلع الاستهلاكية المحلية و الوطنية أو الاجنبية في هذه الاسواق دون ادخال اي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص والتي تغير من حالة البضائع مثل التي تتم في المناطق الحرة.

2. اماكن يتم بيع السلع للأفراد في حدود الاستهلاك الشخصي فقط وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.

3. تنشأ معظم الاسواق الحرة في صالات الركاب للعابرين بالمطارات أو الموانئ أو المنافذ البرية فقط، في حين المناطق الحرة تنشأ بالإضافة لتلك الاماكن في مواقع بعيدة عنها كما يمكن أن تشمل مدينة بأكملها.

4. تنشأ الاسواق الحرة بهدف رئيسي هو الحصول على العملات الاجنبية لدى الركاب العابرين منها، والى تنشيط الساحة والحركة التجارية وسد احتياجات الافراد من السلع الاستهلاكية، في حين أن أهداف المناطق الحرة واسعة ومتعددة تشمل توفير فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب التكنولوجيا والكثير من الأهداف الاخرى.

ثانيًا: المناطق الحرة ونظام الدروباك(رد الضريبة)

نظام الدروباك هو نظام يتم بموجبه استرداد صاحب الشأن للضرائب الجمركية التي سبق تحصيلها على المواد الاولية (أو نصف المصنعة) المستعملة في تصنيع السلع وذلك عند اعادة تصديرها إلى الخارج وتهدف الدول من خلال نظام الدروباك إلى تشجيع حركة التصنيع والتجميع في اقاليمها، وتوفير فرص عمل، ورفع المهارات الفنية للعمالة المحلية، وزيادة متحصلات الدولة من العملات الاجنبية من خلال اعادة التصدير للمواد التي يتم استيرادها لأغراض التصنيع[34].

ونظام الدروباك يشترك مع المناطق الحرة في بعض الجوانب المتعلقة بالإعفاءات من الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، حيث يتم التعامل مع تلك السلع في المناطق الحرة على انها خارج النظام الجمركي للدولة، إلا أنه في المناطق الحرة لا توجد فترة زمنية يجب خلالها اعادة تصدير السلع التي تم استيرادها بغرض التصنيع أو التخزين كما هو متبع في نظام الدروباك، بالإضافة في نظام المناطق الحرة لا يتم دفع اي رسوم جمركية لا ابتداء في عملية الاستيراد ولا في اي مرحلة لاحقة[35].

34- وفا، عبد الباسط، 2000، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية لطبع والنشر والتوزيع ، ص172.

35- سكيكر، محمد علي، 2021، موسوعة التشريعات الجمركية ، المصرية للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ، القاهرة ، الفصل السابع ص 302-303

ثالثًا: المناطق الحرة ونظام الاعفاء المؤقت

نظام الاعفاء المؤقت هو نظام تقوم به الدول بموجبه منح اعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب لبعض السلع والمواد الاولية التي يستفاد منها في العمليات الصناعية التي تتم داخل الدولة أو تلك التي يتم استيرادها لأغراض التجميع والاصلاح، على شرط أن يتم في فترة لاحقة اعادة تصديرها في صور سلع مكتملة الصنع، وأن صادفت ومرت تلك الفترة ولم يتم فيها اعادة التصدير فأن الرسوم الجمركية والضرائب تصبح واجبة الدفع[36].

وبهذا المفهوم يتشابه نظام الإعفاء المؤقت مع نظام المناطق الحرة، إلا أن البضائع والسلع التي تدخل إلى الدولة وفقًا لنظام الاعفاء المؤقت يتطلب اعادة تصديرها بعد اعادة تصنيعها، وهو الآمر غير المطلوب في نظام المناطق الحرة نظرًا لأن البضائع التي تدخل إلى هذه المناطق تعامل على أنها خارج الاقليم الجمركي للدولة.

رابعاً: المناطق الحرة ونظام البضائع العابرة (الترانزيت)

جاء نظام الترانزيت بعد أن كانت الدول في السابق تفرض الضريبة الجمركية على البضائع العابرة من اراضيها وهي في طريقها إلى دول اخرى، وبموجب هذا

36-السيد، عبد المولى، 2015، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، ص359.

النظام تم القضاء على ما كان يتم في السابق من ازدواج للضريبة الجمركية التي كان يستلزم على التجار دفعها في الدول التي كانت بضائعهم تعبر منها إلى الدول التي سيتم تسويقها فيها، كما أن لهذا النظام جوانب ايجابية اخرى منها تنشيط حركة النقل الداخلي والنقل البحري في الدولة وتحويلها إلى مركز رئيس لتسوية المعاملات التجارية، وعلى ذلك فأنه وفقاً لهذا النظام لا يتم فرض ضريبة جمركية على السلع العابرة من الدولة رغم أنها دخلت الاقليم الجمركي لها فعلياً نظراً لأن تلك السلع لم تدخل الدولة بهدف تسويقها فيها[37].

مما سبق نلاحظ اوجه اختلاف نظام البضائع العابرة(الترانزيت) عن نظام المناطق الحرة تتمثل في أن البضائع والسلع التي يتم استيرادها إلى المناطق الحرة يتم اجراء بعض العمليات الصناعية عليها أو اعادة تصديرها إلى داخل الدولة أو خارجها، في حين يقتصر نظام الترانزيت على مجرد عبور السلع لأراضي الدولة في ظل رقابة السلطات الجمركية داخل الدولة خلال فترة مرورها.

خامسًا: المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة

مناطق التجارة الحرة تنشأ بين دولتين أو اكثر لغايات تحرير تجارة بينهما من خلال ازالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية بهدف زيادة حجم التبادل التجاري

37- الاستيراد، البضائع العابرة (الترانزيت)، الجمارك، http://www.sooqmasr.net/2011/06/blog-post_27.html مقال منشور على الموقع،

بينها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول وهذا النوع هو نمط دولي وشكل من اشكال التكتلات الاقتصادية وترجع اهمية تلك المناطق انها تستجيب للمتغيرات العالمية والاقليمية الجديدة التي ترفع من شان المنافسة الاقتصادية، كونه لا تسطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عن الاحداث والتغيرات العالمية في عالم يسوده تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الاوروبي وفي اسيا النافتا، ومن اهم تلك المناطق التجارية الحرة(الافتا) والتي انشئت عام 1960 والتي تظم عددا من دول جنوب شرق اسيا وهي (اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين ،سنغافورة، بروناي)، ومنطقة (النافتا) والتي انشئت عام 1960 في امريكا الشمالية والتي تظم(الولايات المتحدة، كندا، المكسيك[38].

وبهذا يتضح لنا اوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص، ومناطق التجارة الحرة كنظام سياسي ذي ابعاد اقتصادية، كما أن الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع الدول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كدولة اسرائيل بالنسبة للمناطق الحرة العربية، في حين أنه في مناطق التجارة الحرة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى الاشخاص الذين ينتمون للدول الاعضاء فيها.

38- مناطق التجارة الحرة المعهد العربي للتخطيط بالكويت سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثاني والتسعون ابريل 2010 السنة التاسعة.

سادساً: الجنات الضريبية

يوجد العديد من التعريفات لمصطلح الجنات أو الملاذات الضريبية، ويرجع هذا التعدد إلى تنوع مستويات دراسة ومناقشة هذه الظاهرة بين الأكاديميين والاقتصاديين والسياسيين وممثلي المنظمات الدولية، حيث اصطلح على تسميتها بمصطلحات عديده مثل: الملاجئ الضريبية، الملاذات الضريبية السياحة، وفي الترجمة الاقتصادية "مؤسسة مالية خارجية"، واصطلاحاً يُشير إلى جزر قريبة من النفوذ الأوروبي مثل: جزر البهاما وجرسي والكايمان، والتي كانت جزءا من مستعمرات سابقة، ورغم أنها تتمتع في غالبيتها باستقلال ظاهري عن البلد الأم فإنها مرتبطة عن كثب بالعواصم المالية والسياسية الكبرى، و تُعَد هذه الأماكن ملاذات آمنة لإيداع أموال الأثرياء أو تلك الناتجة عن الفساد والجريمة المنظمة، حيث تضمنٍّ سرية المودعين، والتي تكاد تُخضع أموالهم لضرائب تُذكَر، وهذا الواقع يؤكد أن الملاذات ليست مقصورة على تلك الجزر، بل هي موجودة في قلب العواصم الكبرى[39].

وتُعرّف الجنات الضريبية أو الملاذات الضريبية على أنها: " ولاية قضائية قد تكون دولة أو دويلة أو إقليم اعتماداً على ما تكون فيه الضريبة على الربح والدخل

39- حسونة، ايمن، 2015، الملاذ الضريبي، كيف يخفي الأثرياء أموالهم؟ تاريخ الاسترداد alarab.co.uk :العرب صحيفة من، 2020 .

منخفضة جدًّا أو معدومة، وتعمل هذه الميزة على جذب الأموال، وعادة ما تمنح هذه الولايات القضائية ميزة أخرى، وهي السرية التامة وهي ضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضريبة في بلده حتى لا تستطيع السلطات الضريبية في بلده الوصول إلى معلومات عن هذه الأموال"[40].

ويُعرفها نيكوالس شاكسون: "بصفتها مكاناً يسعى لاجتذاب البيزنس من خلال عرضها مرافق وتسهيلات مستقرة سياسيا لمساعدة الأفراد أو الكيانات على الالتفاف على القواعد، والقوانين والحكام التنظيمية للسلطات القضائية في الأماكن الأخرى[41].

تُعرّف منظمة (OECD) الملاذات أو الجنات الضريبية على أنها "البلدان التي لديها القدرة على تمويل خدمات العامة بدون ضرائب على الدخل السنوي أو بمعدل منخفض مما يجعلها مكان يتم استخدامه من قبل غير المقيمين للهروب من الضرائب في بمد موطنهم" [42].

---

40 – دياب، اسامة دياب، 2015 ، السياحة الضريبية مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعي،القاهرة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.ص82.

41– نيكوالس شاكسون، 2001، ترجمة، فاطمة نصر، ما فيا إخفاء الأموال المنهوبة، القاهرة، إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الأولى. ص65.

42 –OECD, (1998), “Harmful Tax Competition: An Emerging Global Issue”, OECD Publications, Paris. Patrice.

وبالتالي يمكن القول أن الجنات الضريبية تتمتع بقدرتها على إخفاء الأموال عن الضرائب، كما أنها الفردوس المالي للأثرياء باعتبارها ليست أماكن لتهريب الأموال أو الحماية من الضرائب فحسب، بل هي مشروع للأثرياء والأقوياء لمساعدتهم على سلب الميزات من المجتمع دون أن يدفعوا ثمنها، بل ويتعدى الآمر الجانب الاقتصادي إلى الشق السياسي.

أن تصنيف الجنات الضريبية يتفاوت حسب اتفاقيات تبادل المعلومات والتي تطبقها الدول التي تضم جنات ضريبية ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات وذلك حسب تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: قائمة بيضاء وهي الدول التي تطبق المعايير المتفق عليها دولياً، قائمة رمادية وهي الدول التي التزمت بالمعايير ولكنها لم تنفذ التغييرات اللازمة لتطبيق هذه المعايير، وقائمة سوداء وهي الدول التي لم تنفذ هذه المعايير ولم تلتزم بها [43].

اما بالنسبة للدول التي تحتوي على جنات ضريبية فتم تقسيمها إلى ثلاث فئات طبقاً لمعيار العبء المالي وهي الجنات عديمة العبء الضريبي بمعنى لا تفرض فيها أي ضرائب لا على الدخل ولا على الارباح الناتجة عن رأس المال مثل: موناكو، برمودا، البحرين، وجنات مُعفي الموارد الاجنبية وتفرض فيها الضريبة على

43-حامد، هيثم محمد نصر الدين ،2015، دور الجنات الضريبية في التجنب الضريبي على المستوى الدولي، ص15.

الداخل والأرباح الناتجة عن رأس المال مثل كوستاريكا وهونغ كونغ، وسنغافورة، وجنات منخفضة العبء الضريبي وفي هذه الدول يتم منح حوافز واعفاءات ضريبية بهدف تشجيع الصناعات التصديرية مثل هولندا وايرلاندا وسويسرا [44].

سابعاً: المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة

تُعرّف بأنها " منطقة جغرافية في دولة ما تكون مخصصة لتصدير البضائع إلى الدول الأخرى وتوفير الوظائف، وتستثنى المناطق الاقتصادية الخاصة من القوانين الاعتيادية لدولة، كالضرائب والجمارك وحظر الاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية، ومن ثم تكون المناطق الاقتصادية الخاصة قادرة على تصنيع و انتاج بضائع بأسعار منافسة عالمياً، ويتضمن تصنيف المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ) أنواعاً مختلفة من المناطق الاقتصادية، مثل مناطق التجارة الحرة (FTZ) والمناطق الحرة (FZ) ومناطق

44–ضافري، ريمة وبلخيري سعد الدين، محمد،2020؛الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي ،مجلة الاقتصاد المال والاعمال ؛مجلد 4،العدد1‘شهر ابريل، ص80.

معالجة الصادرات (EPZ) والمناطق الصناعية(IE) والموانئ الحرة والمناطق الاقتصادية الحرة ومناطق المشاريــع المعمارية[45].

وتُعرّف ايضاً المنطقة الاقتصادية الخاصة بأنها" منطقة ذات امتيازات خاصة أنشئت على وجوه التحديد من قبل أي دولة لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، وقد تحتوي الامتيازات على سياسة أو قاعدة أو سياسة استثمارية معينة مثل تخفيف الضرائب، والدعم المالي، وتوفير مناصب العمل، والدعم الخاص في البنية التحتية. وتشمل الأنشطة التجارية التي تمت ترتيبها في إطار المنطقة الاقتصادية الخاصة كالصناعة أو الزراعة أو التجارة أو السياحة أو الخدمات أو أية عملية أخرى تدعم منطقة التجــارة الحرة[46].

أما بالنسبة للمنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة فرغم أنها تقوم على نفس المبادئ مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة ومع ذلك، فهي تشمل مجموعة أوسع من المكونات التي تدعم التوصيل والارتباط المادي في شكل روابط النقل والاتصالات

45- صحراوي ايمان، وحرفوش، سهام ،2020،اهمية المناطق الحدودية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة :حالة الشريط الحدودي الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 9 العدد 5 ،سنة 2020، ص242.

46-Patcharee Pakdeenurit*, Nanthi Suthikarnnarunai, Wanchai Rattanawong, Location and key success factors of special economic zone in Thailand, Marketing and Branding Research, NO 4, 2017, P. 170.

والطاقة والبنية التحتية الناعمة المرتبطة بالإدارة، كالقوانين وأنظمة العمال التي تؤثر على تيسير التجارة والاستثمار والتمويل، والبنية التحتية الاقتصادية مرافق وأنظمة اللوجستيات، والتمويل، والتجهيز، ومرافق التخزين، والبنية التحتية الاجتماعية، وأنظمة التعميم والبحث، ونظم الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية[47].

المبحث الثاني

أهداف المناطق الحرة و متطلبات انشاءها وعوامل نجاحها وتطويرها

تتعدد أهداف المناطق الحرة وفقاً لتوجهات الدولة المضيفة بما يتوافق والخطط الاقتصادية التي تسير وفق عناصرها، ويشترك في بعض أهداف الدولة المستثمرون محليين كانوا أم اجانب الذين يسعون في اتجاه آخر لأهداف اخرى تختلف في غاياتها عن تلك التي تسعى اليها الدول المضيفة.

كما ترتبط أهداف المناطق الحرة بعوامل يستلزم توافرها لضمان نجاح المناطق الحرة وتحقيقها تلك الأهداف وبدون توفر هذه المقومات والعوامل كلها أو بعضها يمكن الحكم على المنطقة الحرة بعدم تحقيقها للنجاح والغاية المطلوبة.

47- صحراوي، ايمان، وحرفوش، سهام، 2020، مرجع سابق، ص244.

المطلب الأول

أهداف المناطق الحرة

من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة هي تحقيق ربح وعائد تجاري واقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني ويقاس مدى نجاح أو فشل المنطقة في ضوء نتائج تحقيق هذا الهدف، ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات والاستهلاك في العالم وفلسفة وظيفة الدول ونماذج التنمية، تطورت ايضاً الأهداف التفصيلية للمناطق الحرة وبحسب خصوصية الدولة المضيفة للاستثمار.

الفرع الأول

أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة لها نوجزها

تسعى الدول من خلال انشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمار الاجنبية وتحفيز الاستثمارات وتحفيز الاستثمارات المحلية، وايضاً لتنشيط تجارتها الخارجية فتقدم من اجل ذلك جملة من الحوافز والتسهيلات الجمركية، والدول تسعي إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات نجملها بما يلي:

أهداف إنشاء المناطق الحرة:

تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الهداف التالية:[48]

1) إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير، وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
2) قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
3) استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.
4) المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية والحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.
5) تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبياً من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى.

48–أوسرير، منور ،2003، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارا)،مجلة الباحث ، جامعة بومرداس عدد 2، ص42.

6) إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة.

7) جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي.

8) زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

9) إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

10) إيجاد معارف جديدة تتصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي، وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة النشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على الضمانات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها المناطق.

11) استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على هذه الاقتصاديات وتتأقلم معها أولاً بأول.

12) تسريع عملية النمو الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني.

13) العمل علي الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة " المنشئة للمنطقة الحرة " التي لا تمكنها إمكانيتها المادية أو التكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.

14) توسيع قاعدة التصنيع وتنمية الصادرات.

15) المساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة.

16) إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات والشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة[49].

49- السيد، سميرة عاشور ،2020، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة دراسة ميدانية في مدينة بور سعيد ، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد الخامس عشر، ص300.

17) تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة حيث تشتمل المناطق الحرة علي مجموعة من الصناعات عادة بوسائل علمية وتكنولوجية حديثة نقل التكنولوجيا تطوير الجهاز الإنتاجي والصناعة الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلي فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات مثل خدمات عنصر العمل وتأجير الأرض والمنشئات والمباني والتفريغ والشحن وغيرها التي تؤدي للغير داخل المنطقة الحرة توسيع نطاق التجارة الخارجية عن طريق اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلى مختلف بلدان العالم وكذلك استيراد المواد الأولية وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى منتجات كاملة، تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المختلفة،جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن للمناطق الحرة آثار دعائية للنهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات الأجنبية داخل أو خارج المناطق الحرة[50].

وتلعب المناطق الحرة دوراً كبيراً في عولمة اقتصاديات الدول التي تشهد اقتصاداً حراً ومتطوراً، من خلال تنشيط التبادلات التجارية بين تلك الدول والمساعدة على استثمار وانتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال فيما بينها مثل دول الاتحاد

50- زين الدين، صلاح ، 2000، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ص90

الاوروبي واتحاد جنوب آسيا واتحاد دول امريكا الجنوبية ونتيجة للتطورات العالمية الهائلة في مجال الاتصالات والنقل والتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وزيادة فرص التحويل على نطاق واسع وسريع كل ذلك ساعد على زيادة نسب الاستثمار وعلى تحرير القيود على التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO)[51].

تأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم و ذلك لما لها من تأثير ايجابي على اقتصادياتها، فطبقاً لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فان السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث اكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق

51 –بريرة ،احمد المختار ،2015،المناطق الحرة ودورها في تطوير وتنمية الاقتصاد الليبي ،جامعة طرابلس ، ليبيا ص 66.

النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزاً حضارياً يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى[52].

الغايات العامة لإقامة المناطق الحرة والمناطق الصناعية[53].

حددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، الغايات العامة لإقامة المناطق الحرة والمناطق الصناعية بما يلي :

1) يمكن اعتبار المناطق الحرة حلاً كخطوة أولى لجذب المستثمرين الأجانب، ويمكن أن تتيح المناطق الحرة فرصة لتفادي العقبات البيروقراطية، كما يمكن النظر إلى المناطق الحرة كمصدر لمنتجات جديدة وتكنولوجيا جديدة.
2) يمكن أن توفر المناطق الحرة معرفة جديدة وأن تلعب دوراً تعليمياً في مساعدة الشركات على التكيف مع اقتصاد قوى السوق.
3) تؤثر المناطق الحرة تأثيرا صناعياً وتكنولوجياً هاماً على البلد المضيف، ويقوم بدور تعليمي على أساليب وتنظيم العمل وتسويق الصادرات، وكما ترصد المناطق الحرة المهتمة بالتجارة والمنفتحة على الخارج (التي تسعى إلى

52- عاشور، مزريق، 2014، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية، تجارب مختارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الملتقى الوطني الأول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة ادرار ،ص7.

53- عاشور، مزريق، 2014، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية، مرجع سابق ،ص7-8.

اجتذاب استثمارات جديدة وتطبيق تكنولوجيات جديدة) الاتجاهات في السوق الدولية وتمثل مصدراً دائماً للأفكار الجديدة التي تساعد على حفز الاقتصاد المحلي.

4) توفر المناطق الحرة نافذة عرض لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية.

5) توفر المناطق الحرة مدخلاً إلى عمليات تصنيع الصادرات، وتخلق المناطق الحرة فرص عمل بصورة مباشرة في مجال الصناعة التحويلية وبصورة غير مباشرة في مجال الخدمات على السواء، بالإضافة إلى تعليم المهارات الصناعية والتسويقية.

6) تعزز المناطق الحرة من تطوير الموانئ وتزيد إيراداتها، واستخدام المناطق الحرة في استيراد المنتجات المستخدمة تكنولوجيا إلى البلد المضيف.

اضافة إلى ذلك فأن المناطق الحرة الصناعية أو مناطق معالجة الصادرات الصناعية تمثل الجانب الانتاجي في نشاط المناطق الحرة الذي كان مقتصراً على الجانب التجاري في السابق، وجاء قيام المناطق الحرة الصناعية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واصبحت تشكل النسبة الاعلى من المناطق الحرة القائمة في العالم، وقد تخصصت هذه المناطق بإقامة الصناعات الخفيفة والتحويلية التصديرية مثل صناعة الملابس والبلاستيك والمنتجات الرياضية ولعب الأطفال والالكترونيات

والكهربائيات والادوات الهندسية والصناعات الدقيقة والثمينة والصناعات الغذائية...الخ، وتساهم مناطق معالجة الصادرات في التكامل الاقتصادي العالمي بتطور مستمر حيث يتم تصنيع اجزاء المنتج الواحد في اكثر من بلد واحد وفي اكثر من مصنع واحد لمختلف الصناعات، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قد قامت برعاية انشاء الاتحاد الدولي لمناطق معالجة الصادرات[54].

وقد تأسس الاتحاد الدولي لمناطق معالجة الصادرات في عام 1978 وجُعل مقره الرئيس في ولاية اريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الآن اتحاد دولي خاص لمناطق معالجة الصادرات ومكرس نشاطه في مجال الصناعات التحويلية ويضم في عضويته مناطق معالجة الصادرات ونماذج أخرى من المناطق الحرة العامة والخاصة، ووصل عدد اعضاءه في عام 2000 إلى ما يتجاوز الخمسين عضواً (50) ينتمون إلى أكثر من (40) دولة، وفي عام (2007) كان هناك (123) من بين (192) تبنت لمشروع المناطق الحرة وفي هذا التاريخ تم احصاء (1257) منطقة حرة حول العالم، منها (76%) في الدول النامية وأوروبا الشرقية وضمن الدول العربية المنضمة لهذه الاتحاد دول المقارنة في هذه الدراسة : (المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية)، وهناك اليوم ما يربو

54- EPZA-WORLD EXPORT PROCESSING ZONES ASSOCIATION (www.wepza.org)

على (3000) منطقة حرة حول العالم وتقوم بتشغيل حوالي (40-50- مليون) شخص فيها، ويهدف الاتحاد هذا إلى تحسين فعالية مناطق معالجة الصادرات عبر التبادل الدوري للمعلومات وعقد ورش عمل وندوات ومؤتمرات والدراسات والأبحاث في التسويق والتحويل وخلق منظومة من الاتصالات للترابط ما بين مصانع الأعضاء والزبائن وتأهيل وتدريب إدارات مناطق معالجة الصادرات وتمثيل مصالح المناطق الحرة ومناطق التصدير أمام الهيئات الدولية ومساعدة الحكومات في وضع سياسات واستراتيجيات لتنمية الاقتصاد وبناء الشبكة العالمية لمناطق معالجة الصادرات[55].

الفرع الثاني

أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين

من الأهداف التي يسعى لتحقيقها المستثمرون المحليون والأجانب من وراء استثمارهم في المناطق الحرة فهي على النحو الاتي:

1. الاستفادة من الحوافز الضريبية والاعفاءات الجمركية والغاء الرسوم التي تثقل كاهل المستثمرين وجميع التسهيلات المختلفة لغايات جذب وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري.

55 -EPZA-WORLD EXPORT PROCESSING ZONES ASSOCIATION (www.wepza.org)

2. الاستفادة من توفر الايدي العاملة الرخيصة ذات المهارة الفنية المختلفة(شركة، LLAS ورقة عمل)،خاصة في البلدان النامية والتي تقوم على توفير ايدي عاملة ذات تكاليف منخفضة مقارنة في الدول المتقدمة في ظل ارتفاع تكاليف الايدي العاملة فيها.

3. الاستفادة من الموقع الاستراتيجي والمتميز للمناطق الحرة لغايات ايصال السلع والمنتجات في الوقت المناسب عند استخدام المناطق الحرة كمستودعات قريبة من الاسواق الاستهلاكية الكبرى.

4. الاستفادة من توفر المواد الاولية الخام التي يحتاج اليها المستثمر ومشروعه من السوق المحلي خاصة في الدول التي تحتوي على مواد خام متنوعة واي سلع اخرى حيث توفر تكاليف استيرادها من نقل وشحن والوقت.

5. الاستفادة في حصول المستثمرين الاجانب على التسهيلات للإقامة داخل البلد.

6. الرغبة في اقتحام بعض التكتلات الاقتصادية العالمية وكسر القيود التي توضع على حركة البضائع من خارج الدول الواقعة داخل تلك التكتلات[56].

عدم خضوع الأموال المستثمرة القائمة بالمنطقة الحرة للتأميم.

تتمثل أهم تلك الضمانات فيمايلي:

1) عدم تقييد الملكية الخاصة: إي مقدار ما يملكه الشخص الطبيعي من نقد أو رأس مال إنتاجي أو أراضي أو عقارات أخرى.
2) حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور للخارج (و ذلك لمدة خمس عشر عاما كحد ادنى وتحسب هذه المدة من تاريخ بدء عمل المشروعات بالمنطقة الحرة).
3) حرية استخدام وتوظيف العمال بالمنطقة الحرة بدون قيود على جنسياتهم.
4) عدم الخضوع للقوانين والأنظمة المتعلقة بالبلدين (إجراءات استخراج التراخيص، الشهادات الصحية، تصاريح العمل، توصيل الكهرباء والمياه...الخ)، ويتولى ذلك سلطة المنطقة الحرة بجبل على بما يؤدي إلى

56- مرعي، إيمان أحمد محمد، 2009، إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، ص39.

توفير الوقت وتيسير العمل والنشاط، وبالتالي يحقق مزيداً من تشجيع الاستثمار[57].

وباختصار يمكن إدراج أهداف المناطق الحرة حسب وجهة نظر الدولة المضيفة والاهداف التي تسعى الشركات الأجنبية لتحقيقها وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (1) أهداف المناطق الحرة

أهداف الدولة المضيفة	أهداف المستثمر
تخفيف القيود	الاستفادة من المزايا والحوافز والاعفاءات
تنشيط الحركة التجارية وجذب الاستثمارات بشكل دائم	الاستفادة من الموقع الجغرافي للتسويق
إقامة صناعات تصديري تطوير وتدريب الموارد البشرية الوطنية	الاستفادة من الموارد البشرية والخامات
تحقيق التكامل في المشروعات الوطنية	تخفيض تكلفة الإنتاج
خلق فرص عمل جديدة	تعزيز المركز التنافسي
زيادة موارد الدولة وتخفيف العجوزات	الاستفادة من المرافق والبنية الاساسية

57- جاد، محمود عايد والشناوي، مصطفى محمد، وابراهيم، حسام الدين ، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية ،المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، مجلة جمعية المهندسين المصريين.

الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة	
تنمية الموانئ والمطارات بعض المناطق وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة	

المصدر[58].

المطلب الثاني

متطلبات انشاء المناطق الحرة والعوامل التي تساعد على نجاحها وتطويرها

قبل التطرق والخوض في انشاء المناطق الحرة في أي دولة ما، فأنه من المؤكد مراعاة عدة جوانب والتي تتفق وتنسجم مع تنظيم وقوانين تلك المناطق، بحيث يتوجب توفر المقومات التي تساعد على نجاحها وضمان تطورها وتحقيق الأهداف التي تسعى اليها مستقبلا فالمنطقة الحرة ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

اولًا: المتطلبات السياسية والأمنية

بلا شك فأن استحداث أية منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي بالدرجة الأولى قبل أن يكون قرار اقتصادي أو تشريعي ويتطلب التوافق في المصالح

58 – الدسوقي، وليد احمد، تطبيق منهجيات ادارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة عين شمس، العدد 3، ص250.

والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات المتعددة الجنسية التي ترغب بالاستثمار في المنطقة الحرة المزمع انشاؤها، ويكون هناك تنسيق بين مصالح هذه الشركات ومصالح الدولة المضيفة من حيث سياسة الاستثمار، والضمانات الممنوحة، كما يجب توفر المناخ السياسي والأمني المستقر للدولة المضيفة وسيادة السلام والاستقرار السياسي وعلاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة للبلد المعني، ذلك لأن المناطق الحرة لا تعمل على المستوى المحلي فقط، بل تقام في ضوء حاجة وطنية واقليمية، كما وأن بالإمكان التعرف على مدى توافر الاستقرار السياسي يرصد عدد مرات التغيير الوزاري داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة[59].

ثانياً: المتطلبات التشريعية[60]

تتمثل هذه المتطلبات بوجود تشريعات اقتصادية مرنة وواضحة ومفهومة لكل مستثمر مهما كانت جنسيته وأساس قانوني جاذب للاستثمار في المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين ودون عوائق وبيروقراطية في انجاز معاملاتهم المستوفية لكافة الشروط المطلوبة ومرافقة المستثمر إلى حين اكتمال الاجراءات المطلوبة اضافة إلى الوضوح فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم والتقاضي

59- طريح عادل، 1997المناطق الحرة والاداء التصديري: دروس مستفادة من التجربة المصرية ،دار الحريري، القاهرة ،ص77.

60- حمد شمس الدين، مرجع سابق ، ص86.

والتحكيم والتأمين والتعامل مع الاستثمارات الاجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة البنوك والعمل وشركات التأمين القائمة داخل المنطقة الحرة كما وينبغي أن تأخذ القوانين والتشريعات بالاعتبارات التالية:

أ – وضوح وشمول فقرات القانون سيما العلاقة بين المستثمر وادارة المنطقة الحرة والدوائر الأخرى في الدولة.

ب – الديمومة والثبات النسبي للقوانين سيما ما يتعلق بنشاط المستثمر وبنود العقد الاستثماري والحوافز الممنوحة له.

ت – المرونة والشفافية في تطبيق القوانين(الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية).

ث – تقارب قوانين المنطقة الحرة مع قوانين وأنظمة الدولة ذات العلاقة، وذلك لتجنب التضارب فيما بينها وبعيدا عن الاجتهادات في التفسير.

ج – أن تأخذ هذه القوانين بنظر الاعتبار التطورات الاقتصادية الدولية خاصة في مجال الاستثمار وحرية النشاط.

ثالثاً: المتطلبات البشرية

من الضروري وجود إدارة كفؤة في المنطقة الحرة وذات مؤهلات عالية في المجالات الاقتصادية والاستثمارية اضافة إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة أن احد أهداف المناطق الحرة، جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، هذا إضافة إلى توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشاريع الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبياً، ومن المعروف أيضاً بأن توفر عاملي المهارة والمرونة لهما أهمية كبيرة من وجهة نظر الشركات الدولية، فالأولى تشكل مورداً رئيسياً في عصر المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات بينما تشكل الأخرى سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشاريع المقامة داخل الدولة إلى المشاريع المقامة بالمناطق الحرة[61].

رابعاً: المتطلبات الاقتصادية

تشمل هذه المتطلبات توفير بيئة اقتصادية كلية ومستقرة نسبياً ومتحررة بالكامل من التدخلات الحكومية والبيروقراطية وذات اقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فعال يتميز بحسن التنظيم والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقاً لمعايير الدولة ذات العلاقة، كما يتوجب أن يمتلك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال

61- التيشوري، عبد الرحمن، 2003-2004، المنطقة الحرة في جبل علي، دراسة منشورة ، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، www.minshawi.com ص 6.

الخدمات أو الطاقة الرخيصة والسوق الواسعة، إذ أن الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار والتركيز في مناطق حرة تنتمي إلى بلدان ذات أسواق كبيرة، إضافة إلى قدرة الدولة على توفير المخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية والتحتية الضرورية لإشهار المنطقة الحرة من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تتوفر رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم، وهذه الرؤية تمثل الرؤية الفلسفة والأهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع اضافة إلى المسار التنموي المطلوب لذلك[62].

خامسًا : المتطلبات الجغرافية والبيئية[63].

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم المتطلبات في هذا المجال، ذلك لأن اختيار الموقع الضروري والمناسب يعتبر أيضاً من أهم عوامل نجاح اية منطقة حرة وجذب الاستثمارات اليها، ويجب أن تقع على الخطوط التجارية الدولية سواء البرية منها أو الموانئ البحرية والمطارات الدولية لتسهيل تدفق السلع والبضائع والمواد الأولية من والى خارج المنطقة الحرة لذا ينبغي الاخذ بعين الاعتبار الامور التالية عند اختيار الموقع الجغرافي:

62- بن علال بلقاسم، شعني مريم، بورداش شهر زاد، 2019، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر)، بحث منشور، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ص 90.

63- السعدون ، احمد سعود، 2005، مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحر: مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة مناطق الحرة الشارقة، ص 141.

أ. أن يكون الموقع قريباً من طرق المواصلات الدولية (البرية والجوية والبحرية) للاستفادة من أنماط النقل المختلفة والخدمات المرافقة لها.

ب. ينبغي أن يكون الموقع قريباً من مصادر الطاقات والمواد الأولية وبالقرب من المنشأت الصناعية المحلية، وذلك لخلق ترابطات وتشابكات بين هذه المنشأت والمنشآت المقامة داخل المناطق الحرة.

ج. يفضل أن يكون الموقع قريباً من التجمعات السكنية والمدن الكبرى للاستفادة من الخدمات المتوفرة فيها.

د. أن يكون الموقع بعيداً عن المؤثرات المناخية ليشجع على استمرار نشاط المنطقة الحرة على مدار السنة، لأن وجود أحد هذه المؤثرات مثل(العواصف المدمرة والفيضانات والثلوج) يكون عامل طرد للمستثمرين وبالتالي يدفعهم للاستثمار في منطقة أخرى ذات مميزات مناسبة لاستثماراتهم.

هـ. أن يكون الموقع مطلا على عدد كبير من الأسواق الداخلية والخارجية التي تساهم في تسويق السلع الواردة إلى المنطقة الحرة.

ويمكننا القول بأنه هنالك بالإضافة إلى المتطلبات التي تم ذكرها هنالك ركائز أو عوامل أخرى مساعدة ينبغي توفرها نذكر أهمها:

أ- توفر دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد الاستثمار فيها ودعم المؤسسات الصناعية المحلية لتقوية روابطها مع الصناعات

الموجودة في المنطقة الحرة وتهيئة أفضل أساليب التسويق والترويج الحديثة للمنطقة الحرة.

ب- إعداد الخطط المستقبلية لتطوير عمل المنطقة الحرة وتوفير البيانات والمعلومات المختلفة للمستثمرين سيما ذات العلاقة بفرص الاستثمار، والتنسيق والتعاون مع المناطق الحرة المجاورة على أساس تكاملي وليس تنافسي وذلك من خلال تنسيق الاجراءات والحوافز فيما بينها، وتوفر المساحات الملائمة لأنشطة المنطقة الحرة مع الأخذ بنظر الاعتبار التوسعات المستقبلية.

ملخص الفصل

لقد ورد العديد من التعريفات الفقهية والقانونية للمناطق الحرة فهي عبارة مناطق جغرافية في دول معينة تكون فيها النشاطات التجارية والصناعية حرة غير مقيدة، ويسمح تصدير السلع والخدمات المتوفرة فيها إلى جميع انحاء العالم، والمناطق الحرة ما هي إلا مناطق تخلو من القيود ولها أهداف واضحة للدولة القائمة فيها، ولقد تبين لنا أن فكرة انشاء المناطق الحرة في صورة موانئ حرة تعود إلى زمن قديم، حيث كان أول ظهور للمناطق الحرة منذ عصر الامبراطورية الرومانية، حيث كانت أول منطقة حرة هي جزر Delos في بحر Egee منذ ما يقارب 2000 سنة.

ويوجد هنالك مجموعه من الانظمة والمفاهيم التي تتشابه مع المناطق الحرة في بعض الخصائص والجوانب إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب أو

الخصائص اختلاف جوهري بينها منها الاسواق الحرة، نظام الاعفاء المؤقت، نظام البضائع، مناطق التجارة الحرة، الجنات الضريبية، المناطق الاقتصادية الخاصة.

تتعدد انواع المناطق الحرة بحسب موقعها أو وفقاً لطبيعة النشاط الذي تقوم به المشروعات الاستثمارية فيها، كما أنه يوجد بعض الفوارق تختلف فيها المناطق الحرة عن الانظمة القريبة، وقد وجدا انواع متعددة من المناطق الحرة، المنطقة الاقتصادية الحرة، المنطقة الاقتصادية الخاصة، المنطقة التجارية الحرة والمناطق الحرة التصديرية(Export Processing Zones).

الفصل الثاني

تقييم تجربة المناطق الحرة و مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية

الكثير من دول العالم تقوم بإنشاء المناطق الحرة، ويتم التنافس فيما بينها في منح الحوافز والتسهيلات التي يكون لها الدور في جذب العديد من الاستثمارات الاجنبية، فينجح بعض هذه الدول في ذلك وتفشل اخرى رغم ما يتوافر فيها مقومات النجاح، ويكمن ذلك الفشل في معوقات تتأثر فيها مناطقها الحرة فتحد من نجاحها وتتسبب في فشلها اضافة إلى ذلك آثار المتغيرات الاقتصادية العالمية عوامل مساهمة في زيادة المعوقات التي تعترض نجاح المناطق الحرة والذي يؤدي إلى فشلها في النهاية.

المبحث الأول

معوقات ومقومات المناطق الحرة في ظل المتغيرات الدولية

قد تقرر دولة ما انشاء منطقة حرة على اراضيها وذلك بتوفر مقومات انشاؤها، كالموقع المتميز، وتوفر البنية التحتية اللازمة والمناخ الاستثماري المطلوب، إلا أنه بالرغم من ذلك يبقى مدى نجاح هذه المنطقة وتحقيقها لأهدافها مرهون بعدم وجود بعض المعوقات التي قد تؤثر سلباً على هذه المنطقة، وايضاً توافر عوامل نجاح هذه المناطق.

وترتبط المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة بالمقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة، ثم تأتي المعوقات الخارجية التي أيضًا يكون لها تأثير في هذا الجانب، وهذا ما سنوضحه في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنبين فيه عوامل نجاح المناطق الحرة.

المطلب الأول

المعوقات الداخلية والخارجية للمناطق الحرة

اولاً: المعوقات الداخلية

1) المعوقات الاقتصادية والمالية[64].

ينطوي تحت إطار المعوقات الاقتصادية والمالية عدد من المعوقات التي يمكن أن يؤثر بعضها على الاقتصاد العام للدولة وعلى المناطق الحرة التي تستضيفها ومن هذه المعوقات.

أ- عدم وضوح واستقرار استراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة يؤدي بالمستثمرين إلى التخوف والحذر بشكل دائم لتلافي أي إجراءات مفاجئة قد تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

ب- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة ويظهر عدم الاستقرار أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحليل بعض المؤشرات منها:[65]

1. عجز الموازنة العامة للدولة: فحسب ما تشير إليه معايير البنك الدولي فأن الحد المسموح به الذي لا يجب أن يتعداه عجز الموازنة العامة هو 2% من إجمالي الناتج المحلي، ويترتب على الزيادة في هذه النسبة مشاكل اقتصادية

64- شرف الدين، احمد ، 1993، طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار(تشخيص الحالة المصرية) ، الناشر خاص- احمد شرف الدين، مصر ، ص40.

65 - بطاهر، لطيفة، 2015، الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 18.

للدولة المضيفة كالتضخم الذي يزداد معه الأمر سوءا بلجوء الدولة لمواجهة العجز في موازنتها عن طريق التمويل التضخمي.

2. التضخم: يؤدي التضخم لارتفاع الأسعار في الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تدني القيمة الشرائية لعملتها، وهو الآمر الذي يؤثر على اقتصاد الدولة ويُعد مقياساً لمدى قوة هذا الاقتصاد أو ضعفه.

3. سعر الصرف: يظل سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية الصعبة منها على وجه الخصوص، معياراً يمكن أن يقاس عليه مدى استقرار اقتصاد الدولة المضيفة كما أن عدم استقرار سعر الصرف يمكن أن يولد صعوبات للاستثمارات القائمة داخل الدولة وفي المناطق الحرة التي تستضيفها، نظراً لأن ذلك يتسبب في إرباك مستمر لحسابات المستثمرين.

4. علاوة سعر الصرف: وهذا الأمر يعني بأن المشروعات الاستثمارية في الدولة والمناطق الحرة تعاني من صعوبات نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول على العملات الأجنبية التي يتم بواسطتها تحديد أسعار المواد الأولية اللازمة للإنتاج من الأسواق الدولية.

5. السياسات المالية (كسياسة الضريبية): على الرغم عدم تأثر مشروعات المنطقة الحرة بصورة مباشرة من هذه السياسات نظراً لتمتعها بإعفاءات

ضريبية، إلا أنه قد تتأثر بعض هذه المشروعات بتلك السياسات، خاصة إذا كانت تعتمد في انتاجها على مواد محلية يتم استيرادها من السوق المحلي.

ج. عدم توفر الصناعات الوسيطة في السوق المحلي المساعدة لصناعات المشروعات العاملة في المناطق الحرة [66].

د. عدم قدرة أو امتناع المصارف والمؤسسات المالية في بعض الدول المضيفة عن تقديم القروض اللازمة للمشروعات العاملة في المناطق الحر، وارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض في دول مضيفة أخرى[67].

هـ. تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في آسيا منها التسويقية والترويجية الفاعلة في جذب الاستثمار و يضاف لذلك التقصير في توفير المعلومات المختلفة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و بوسائل مختلفة، بحيث يمكن أن تسهم في إقناع المستثمر الأجنبي باتخاذ قراره بالاستثمار في هذه المنطقة، و من العوائق التي قد تواجهها بعض المناطق الحرة التي تنضم الدول المضيفة لها إلى تكتلات

66- طريح، عادل ، دون سنة نشر، المناطق الحرة والأداء التصديري : دروس مستفادة من التجربة المصرية، دار الحريري ، القاهرة، ص 77.

67- مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، عدد379، ص36.

اقتصادية إقليمية، هي عدم اعتراف الدول الأخرى الأعضاء في هذا التكتل بالدول المضيفة كبلد منشأ للمنتجات المصنعة في هذه المناطق[68].

ويمكننا إدراج ضمن المعوقات الاقتصادية ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة، و كذلك وضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية، الآمر الذي يؤدي إلى تحولها إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حالة توسع مثل هذه الحالات واعتماد جزء كبير من اقتصاد الدولة عليها، إلى مخاطر محتملة قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة.

2) المعوقات التشريعية و القضائية

تلعب التشريعات القانونية ركيزة أساسية في استقرار عمل المناطق الحرة بالرغم من كون هذه الأخيرة تتبع لقانون خاص فيها لكنه لا يغطي عادة جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار؛ فتعدد التشريعات والقوانين يولد نوعاً من الغموض وعدم الوضوح للتضارب في القانون الذي سيطبق، وبالتالي تشتت المستثمر وفتح المجال أمام الاجتهادات مما يوقع المستثمر تحت وطأة عدم عدالة التشريع، كذلك

68-برغوث، حمدي، 2001، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة، الإسكوا، مقال منشور، ص82-83.

التعديل والتغيير المستمر في القوانين الناظمة للاستثمار يؤثر سلباً على المستثمرين[69].

وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن بعض المعوقات المتعلقة بالتشريع والقضاء يمكن أن تتمثل في :

تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة.

أهم دراسة ميدانية قامت بإجرائها المؤسسات العربية لضمان الاستثمار بأن أهم المعوقات المؤثرة على الاستثمار المتعلقة بالتشريعات والقوانين تتمثل في تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار، وتضاربها والغموض وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها، وبالرغم من أن بعض الدول المضيفة تفرد قانونًا للاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب قانون ينظم الاستثمار في الدولة، إلا أن هذه القوانين لا تحيط في كثير من الحالات بجمع الجوانب المتعلقة بالاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون، ويفتح المجال أمام الاجتهاد من قبل الجهات

69- السامرائي، دريد محمد.(2002). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان، ص 183.

المشرفة على الاستثمار وهو الآمر الذي يؤثر في مدى عدالة التشريع الذي يقتضي تساوي الأحكام في مواجهة القضايا و المراكز القانونية المتطابقة[70].

التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار.

سواء هذا التغيير والتعديل في المناطق الحرة أو خارجها وهذا ما يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة فيفضل الرحيل إلى مناطق أخرى يطمئن فيها على أمواله، وقد وصف رئيس مجلس إدارة إحدى المشروعات العاملة في إحدى المناطق الحرة بأن ذلك يجعل من مشروعات المناطق الحرة بوتقة تجاري مما يشعرها بعدم لاستقرار والثقة[71].

قيود التشريع.

قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة شروط معينة تقيد عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المنطقة الحرة، كاشتراط شريك محلي يمتلك نسبة معينة في المشروع أو قيود تتعلق بنوع ومجال النشاط الذي يجب أن يزاوله المشروع، أو ضرورة توظيف النسبة العظمى من الأيدي العاملة في

70- شرف الدين، احمد ، 1993، طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار(تشخيص الحالة المصرية) ، مرجع سابق ، ص،(9-10).

71- شرف الدين، احمد ، 1993، طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار(تشخيص الحالة المصرية) ، مرجع سابق ، ص،40.

المشروع من مواطني الدولة المضيفة، ويندرج ضمن القيود المتعلقة بالتشريع أيضاً اقتران الحوافز والتسهيلات الممنوحة في المناطق الحرة ببعض الشروط التي تؤثر في قدرة المستثمر على التحكم في توجهات ونشاط مشروعه الاستثماري[72].

صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها .

أن صياغة هذه التشريعات من قبل مختصين في مجال القانون دون أن يشاركهم في هذه العملية مختصون في علم الاقتصاد يجعل هذا التشريع قاصراً ويشوبه الكثير من الغموض وهو ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار في المناطق الحرة، حيث أن المعالجات القانونية للظواهر الاقتصادية تختلف في كثير من الجوانب عن المعالجات القانونية البحتة، وعدم مراعاة مثل هذه الخصوصية فيما يتعلق بالمناطق الحرة يمكن أن يشكل عاملاً يؤثر في مدى نجاح هذه المناطق في تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها[73].

72- شرف الدين، احمد ، 1993، طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار(تشخيص الحالة المصرية) ، مرجع سابق ، ص،40.

73- شرف الدين، احمد ، 1993، طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار(تشخيص الحالة المصرية) ، مرجع سابق ، ص43.

آلية تسوية منازعات الاستثمار

أن التأخير في فصل قضايا الاستثمار والتهاون في تنفيذ الأحكام الباتة الصادرة عن المحاكم المختصة، ومحاباة العنصر المحلي على حساب العنصر الأجنبي، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار، يؤدي إلى تقوية العوامل الطاردة للاستثمار والتأثير في قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمار[74].

سلوك الدولة القانوني

قيام الدولة المضيفة بأي تصرف يؤثر على سيطرة و تحكم المستثمر في أمواله، كقيامها بإجراء تأميمي أو أي إجراء آخر مشابه، وعدم احترام الدولة لنصوص الاتفاقيات الدولية وللمبادئ ذات العلاقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، كل ذلك يجعل المستثمرين يتخوفون على أموالهم وتتأثر ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.

3) المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية

ترتبط هذه المعوقات بافتقاد المناطق الحرة والدولة المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية، فعدم توفر التيار الكهربائي المستقر، وصعوبة الحصول على مياه كافية ونظيفة، وكذا صعوبة التواصل مع

74- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، مصر ، ص22.

الداخل أو الخارج بوسائل اتصال سلكية أو لاسلكية متطورة ، بالإضافة لعدم قدرة الطرق في الدولة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار، والافتقار إلى موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة لنقل وتفريغ المنتجات على اختلاف أحجامها، وهذا يلقي بظلاله على المنطقة الحرة في عدم قدرتها على المنافسة والتطور ويعزز إمكانية فشلها و عدم تحقيقها لأهدافها[75].

4) المعيقات الإدارية

هنالك العديد من المعيقات الإدارية التي تواجه المستثمر منها، عدم تحديد الجهات المشرفة على الاستثمار وتعددها مما يؤدي لازدواجية في الاختصاص بين هذه الجهات وبالتالي تضارب القرارات التي ترد إلى المستثمر، وعدم الانسجام والتوافق بين هذه الجهات مما يؤدي إلى هدر وقت المستثمر وعدم تولد الرغبة لديه للاستمرار في عمله، إضافة إلى بعض حالات الفساد الإداري في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمر، والمحسوبية في تعيين أعضاء الإدارات الغير كفؤة والغير متخصصة والتي تشكل عبء على المستثمر بسبب عدم ملائمة وعلمية قراراتها[76].

75- تقرير الاسكوا، seat-standing place-kilometre offered – ESCWA، ص77.

76 – بطاهر، لطيفة.(2015/2014).الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة مستغانم، ص 20.

ويندرج في إطار المعوقات الإدارية المؤثرة على الاستثمار في المناطق الحرة ما يلي:

- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار في الدولة وازدواجية الاختصاصات فيما بينها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر وإلى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان بل أنه في أحيان أخرى تدخل تلك الجهات في صراعات فيما بينها لتنازع الصلاحيات والاختصاصات، والأمر الذي يؤدي إلى إهدار وقت المستثمر ويتسبب له في ضياع الكثير من الوقت والجهد، ويشغله بالكثير من المشاكل التي تشتته بين الاهتمام بأمور استثمارية والاهتمام بإرضاء الجهات الحكومية التي يجيز على التعامل معها وفقاً لرؤيتها وازدواجية مؤسساتها ومزاجية موظفيها[77].
- البيروقراطية الحكومية المعقدة التي يتم التعامل بها مع المستثمر سواء عند ترخيص مشروعه الاستثماري، أو في بقية الإجراءات الأخرى، فطول الوقت المطلوب لإنجاز المعاملات الاستثمارية وتعقيد إجراءاتها تتسبب في

77- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، ص36.

صعوبات للمستثمر وضياع لوقته وإلى صعوبات أخرى مختلفة متعلقة بهذا الجانب[78].

- الفساد الإداري وإخلال العاملين في المؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة، إن المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات، دون مراعاة لعامل الكفاءة والخبرة والتخصيص، يتسبب في معوقات منفرة للمستثمرين نظراً للقرارات غير العملية التي تصدر عن تلك القيادات غير الكفؤة.

- عدم التعاون بين أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة الحرة وعدم العمل بروح الفريق الواحد وانعدام الانسجام والتفاهم فيما بينهم، ذلك كله ينعكس في مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لايشجع على جذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة[79].

78- الغانم، ماجد عبدالله، 2022، ما هي البيروقراطية، وما هي خصائصها والانتقادات التي وجهت لها، ولماذا نجدها ناجحة في بعض الدول وغير ناجحة في دول أخرى؟، الرياض، المملكة العربية السعودية، التاريخ: 19 يونيو 2020م.

79- تقرير لجنة النفط، مجلس النواب اليمني.

5) المعوقات السياسية

عدم الاستقرار السياسي وما يرافقه من اضطرابات و توترات تؤدي إلى زيادة حجم المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الدولة، والتسبب في حالة من القلق الدائم لدى المستثمرين، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة، ويدفع في اتجاه هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الخارج، ويلعب التطرف الديني والنزعات الطائفية أو العرقية أو السياسية أو القبلية دورا في توفير حالة من القلق السياسي، وكل ذلك يؤدي لانعكاسات داخلية وخارجية تؤثر على اقتصاد الدولة واستقرار الاستثمارات فيها[80].

6) المعوقات الامنية

الامن هو اصل جميع التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل المجتمعات ويرتبط الاستثمار بحالة الاستقرار الامني ارتباطاً وثيقاً، ففي ظل الامن والاستقرار يزدهر المجتمع في شتى الجوانب حيث ينمو الاقتصاد وتزداد المعاملات التجارية الداخلية والخارجية فتستقر الاستثمارات القائمة وتزداد قدرتها على جذب

80-السعدون ، احمد سعود، 2005، مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحر: مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة مناطق الحرة الشارقة، ص2-3.

المزيد من الاستثمارات الاجنبية وبذلك ينعكس ايجاباً على المناطق الحرة في الدول المضيفة فيسهم في نجاحها وتحقيق اهدافها التي من انشئت من اجلها[81].

7) المعوقات المتعلقة بالأيدي العاملة

من المعوقات المتعلقة بالأيدي العاملة في المناطق الحرة ما يلي:

1. التأثيرات السلبية لممارسات بعض نقابات العمال خاصة تلك العاملة في المناطق الحرة، والمعوقات التي تتسبب فيها نحو(الإضرابات، الاحتجاجات...الخ) الأمر الذي يشغل المستثمرين في هذه المناطق عن عمليات الإنتاج و السعي لتطويرها إلى معالجة تلك الممارسات وتلافي الآثار الناجمة عنها، وهو أمر يؤثر سلبيا في مدى نجاح هذه المناطق.

2. عدم توفر أيدي عاملة ماهرة و رخيصة كافية في الدولة المضيفة ، أو عزوف الأيدي العاملة الوطنية عن العمل في المشروعات الخاصة فيها و اتجاههم للعمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفية وأعداد ساعات العمل القليلة في هذه المؤسسات مقارنة مع تلك التي يقدمها القطاع الخاص[82].

81- لسعدون ، احمد سعود، 2005، مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، مرجع سابق، ص 4 .

82- الحرازي، محمد علي،(2007)، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ص 170.

ثانياً :المعيقات الخارجية.

هناك العديد من المعيقات الإقليمية والدولية يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على المناطق الحرة، وهي التي تكون خارجة عن إرادة ويد الدولة المضيفة ومن هذه المعيقات:[83]

1- إنشاء منظمات تجارية وتكتلات اقتصادية قد تولد انعكاسات سلبية؛ فهذه التكتلات القوية قد ترفض بعض أعضائها الاعتراف بمنتجات الدولة المضيفة.

2- قلة وندرة بعض المواد الأولية التي تدخل في بعض الصناعات، والتقلب المستمر في الأسعار كأسعار النفط.

3- الحالة السياسية والاقليمية والنزاعات المسلحة التي تتسبب في رفع كلفة التأمين بسبب ارتفاع نسبة المخاطر.

4- تقارب المناطق الحرة في الدول المتقاربة جغرافيا يؤدي إلى ضعف حجم الاستثمارات في تلك المناطق لتشابه المناخ الاستثماري والحوافز والضمانات والتسهيلات التي تقدمها هذه المناطق.

83- الحرازي، محمد علي، (2007)، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ص 189-204.

المطلب الثاني

عوامل نجاح المناطق الحرة

أن متطلبات انشاء المناطق الحرة لا تكفي وحدها لنجاحها، بل أن هناك أيضاً عدة العوامل والمقومات يجب أن تتوفر فيها وأن تتفاعل فيما بينها لمنحها المناخ الجيد للنجاح والوصول إلى الأهداف المرجوة منها، وذلك أن نجاح اي منطقة متوقف على توفر مجموعة من العوامل والمؤهلات التي تساعد هذه المنطقة تحقيق اهدافها التي انشات من اجلها وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

اولًا: اختيار الموقع المناسب[84].

يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دوراً حيوياً في نجاحها، فله اثر على تكاليف إنشاء على المنطقة الحرة نفسها واثر على تكاليف المشاريع الاستثمارية المراد انشاؤها، ولابد من إعداد دارسات وافية لاختبار الموقع يتم إنجازها وطنياً أو بالاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية أو بتكليف مستثمر من القطاع الخاص بتمويل الدراسة، أو بالاعتماد على منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) أو البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) وذلك لدراسة أثر موقع المنطقة الحرة على تكاليف الإنشاء ومجمل التكاليف التشغيلية الأخرى وانعكاس ذلك على العوائد المتوقعة.

84-جايز، كريم ، مرجع سابق ، ص54-55.

وتمر مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل بدءاً باقتراح عدة بدائل وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها أو الموارد الطبيعية المتاحة والمطلوب استثمارها، ثم إعداد دراسات الجدوى الأولية واختيار أفضل البدائل، ثم إجراء الدراسات التفصيلية والحصول على التراخيص ووضع التصاميم وتوزيع الاستخدامات، ثم البدء في مرحلة الإنشاء والتشغيل، ونجاح الموقع يعتمد بعض المتطلبات منها:

- المساحة الكافية: من اهم متطلبات نجاح المنطقة الحرة والمشاريع الموجودة فيها هي المساحات الواسعة والكافية بحيث يتم مراعاه عند تخطيط المناطق الحرة التوسعات المستقبلية.
- القرب من المنافذ البحرية والجوية: يجب أن يراعي في الموقع قربها من الموانئ والمطارات والمنافذ البرية وعلى شبكة مواصلات سهله من والى المنطقة الحرة.
- القرب من مصادر الثروة الطبيعية ومصادر الطاقة: وهي أن تكون قريبة من مناطق الثروات الطبيعية والطاقة خاصة في الدول التي تحتوي على تلك المواد الخام.

ثانياً: عمل الابحاث العلمية ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي تتعلق بعمل المناطق الحرة.

لابد من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمنطقة الحرة باعتبارها مشروعاً استثمارياً ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وعمرانية، ودراسة مدى تحقيقها للأهداف استناداً إلى معايير ومقاييس محددة ولضمان أفضل استخدام للموارد المالية والبشرية والمادية وتحديد نوع ونمط المنطقة الحرة والأنشطة الرئيسية التي تقام فيها لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالمناطق الحرة[85].

ثالثاً: فهم الفلسفة التي تقوم عليها المناطق الحرة ووضوح الأهداف المرسومة

تحديد الأهداف من إقامة المنطقة الحرة بدقة، ووضوح الخطط والآليات للوصول إلى الغاية التي ينبغي أن تكون متناسبة مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الشاملة لتحقيق التنمية، وأن تكون قابلة للتطور وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والعلمية في الدولة والتطورات العالمية وفق جدول زمني معد إعداداً جيداً يتناسب مع الظروف والامكانيات والوسائل المتاحة للدولة المضيفة.

85- جاد، عابد، الشناوي، مصطفى، ابراهيم، حسام، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، مجلة جمعية المهندسين المصرية، ص8 .

رابعاً: الاستقرار السياسي والامني والسياسات الاقتصادية الكلية وملائمة مناخ الاستثمار.

أن من أبرز المشكلات المعيقة لجذب الاستثمار في أي بلد وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغيير السريع للحكومات والحروب والتغيير الدائم للسياسات الاقتصادية التي لها صلبة بنشاط الاستثمار، وكذلك لكون المنطقة الحرة جزء من ادارة الاقتصاد الوطني وعنصر من مجموعة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة فلابد من استقرار للسياسات الاقتصادية(المالية والنقدية والتجارية) مما يساهم في ارساء نمو وتطور المناطق الحرة[86].

خامساً : تحديد الأنشطة المسموح بإقامتها في المناطق الحرة والممنوعة منها

تُحدد الممارسات والأنشطة المسموح بها والمحظورة في المنطقة الحرة بشكل واضح ومعلن حسب نمط ونوع المنطقة، فالأنشطة المسموح بها مثل مستلزمات توطين الصناعات والتسهيلات الضرورية وأماكن التخزين وتجارة الجملة وإنشاء المعارض والمباني السكنية والبنوك وشركات التأمين وخدمات النقل والصيانة...الخ،

86- السعدون ، احمد سعود، 2005، مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحر: مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة مناطق الحرة الشارقة، ص2.

أما الأنشطة المحظورة فهي مثل تصنيع أو تجميع السلع الضارة بالصحة المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وأعمال التهريب وغسيل الأموال...الخ.

سادساً: وضوح وانسجام ومرونة التشريعات والقوانين التي تحكم عمل المناطق الحرة.

يجب أن يكون هنالك انسجام وتوافق بين القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد مع تشريعات وانظمة المناطق الحرة بحيث يتم حصر وتنفيذ القوانين والتعليمات الخاصة بالجمارك والتجارة، والنقل داخل المناطق الحرة، وتكون تحت الاشراف المباشر لإدارة المناطق الحرة منعاً للتضارب والازدواجية، كذلك يجب أن يكون هناك تناسق بين التشريعات المنظمة للاستثمار في المنطقة الحرة وتلك المعتمدة في الدولة المضيفة[87].

سابعاً: كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة

نستطيع القول أن كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة تلعب دوراً هاماً في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية بشكل عام، لكنها في المناطق الحرة تلعب الدور الاهم، لذا لا بد من اختيار الإدارة الكفؤة ومنحها الصلاحيات الكافية للممارسة

87- مراد، محمودي، 2002، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر. ص 97.

اعمالها في سرعة انجاز المعاملات تهيئة الظروف لقيام المشروعات وتبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللازمة وتسهيل تعامل المشروعات مع الجهات المختلفة من خلال شبكات التبادل الإلكتروني للبيانات واستعمال شبكة الانترنت لما يوفر من جهد ووقت وتكلفة[88].

ثامناً: استكمال مستلزمات البنية التحتية من شوارع وهناجر وأماكن تخزين البضائع بشكل يليق بعملها وجذب الاستثمارات المحلية والاقليمية والاجنبية

من مقومات إنشاء المناطق الحرة اختيار موقع المنطقة الحرة و البدء في تنفيذ بنيتها الأساسية ومع هذا من شروط نجاحها توفير كامل متطلبات البنية الأساسي الذكية، بمعنى توفير أنظمة متطورة للمعلومات و الاتصالات و المواصلات البحرية والجوية المؤهلة لتعزيز حركة التبادل التجاري على الصعيد الدولي والعمل على تحديثها وفقاً للتطورات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية في العالم لأنها عنصر أساسي في المنافسة بين المناطق الحرة المتجاورة وتشير تجارب دول العالم في هذا المضمار أن المناطق الحرة لا تتاح للاستثمار إلا بعد استكمال جميع متطلبات البنية الأساسية بالشكل الذي يجعلها جاذبة ومنافسة للمناطق الحرة المجاورة بخاصة وأن المستثمر الذي يزور المنطقة الحرة ويجدها لا ترقى إلى مستوى المناطق الحرة

88- مراد، محمودي، 2002، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، مرجع سابق، ص 98.

المنافسة فإنه قد لا يعود إليها ثانية، لا بل سيتحول إلى وسيلة إعلام مضادة وطاردة قصد أز لم يقصد[89].

تاسعاً : الإعداد لإدارة الازمات

إلى جانب التنظيم المناسب لإدارة المنطقة الحرة في الظروف العادية هناك حاجة ماسة للإعداد الجيد لإدارة الأزمات سواء كانت أزمات ناجمة عن كوارث طبيعية أم تلك الناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية كأعمال التخزين أو الحروب أو الحصار الاقتصادي أو إتباع سياسات إغراق من قبل المناطق الحرة المنافسة، ويحتاج الأمر وضع نظام معروف سلفاً يجدد الجهة المختصة لمعالجة الأزمة والوسائل التي يتم بها أخطار كل الجهات الأخرى ذات الشأن وتلقي والتوجيهات منها وطرق الإعلام والاتصالات الداخلية والخارجية المناسبة وأن تفاصيل ذلك تختلف بحسب ظروف كل دولة وأبعاد كل أزمة و كفاءة إدارة المنطقة الحرة و قدرتها على استشراف المستقبل والتنبؤ بالأزمات المحتملة قبل وقوعها والاستعداد لمواجهتها[90].

89- منور أوسرير ،2003، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارا)،مجلة الباحث ، جامعة بومرداس عدد 2،ص50.

90- خصاونة، محمد قاسم.(2010)، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الأردن، ص88.

المبحث الثاني

مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية

تشكل العولمة منظومة مفاهيمية شاملة برزت بالتوازي مع التحولات العميقة التي شهدتها الإنسانية بداية من عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وكانت أبرز مظاهرها الاقتصادية إعادة إنتاج النظام الرأسمالي كنظام كوني تلغى فيه كل الحواجز والقيود أمام تدفق السلع والأموال والمعلومات، وقد جاءت خصخصة مؤسسات القطاع العام وتدعيم دور القطاع الخاص كتتويج لهذا المسار الذي برزت تجلياته في البلاد النامية ومنها تونس في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانخراط في منظمة التجارة العالمية، هذا علاوة على السياسة المملاة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لقد أفرز هذا التوجه منظومة معيارية وقيمية أطلق عليها تعبير "ثقافة المؤسسة" تستطيع بموجبها المؤسسة الاقتصادية الاستجابة لشروط السوق المتمثلة في القدرة على المنافسة والجودة والنجاعة والمردودية، وبقدر ما استطاعت بعض المؤسسات الاستجابة لشروط النظام المعولم بالقدر نفسه طمست العولمة الاقتصادية معالم السوق الداخلية وضربت المنتوج المحلي بعد أن تدعم دور الشركات المتعددة الجنسية بصفة شبه مطلقة، كما أدى هذا التمشي إلى تهميش دور الدولة الاقتصادي بعد أن كانت تشكل الفاعل الرئيسي في العملية

التنموية، وهو ما ساعد على تفاقم سوء توزيع الثروات والدخول وانتشار الفقر والبطالة وتفشي الانحرافات الاجتماعية وبروز الأزمات المالية الحادة[91].

ولغاية توضيح هذه المفاهيم سنوردها ضمن مطلبين، المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها، المطلب الثاني: ابعاد العولمة الاقتصادية وادواتها واثارها على العالم العربي.

المطلب الأول

ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها

لقد نتج عن العولمة الاقتصادية فوائد متعددة وكثيرة نتيجة ما افرزته من انفتاح في اقتصاديات العالم على بعضها البعض، لتجعل العالم عبارة عن قرية صغيرة تفصلها حدود شكليه فقط، لصبح بذلك العالم سوق واحدة مشتركة، وبذا تكون العولمة الاقتصادية حملت في طياتها فرصاً وتهديدات للمؤسسات والشركات التجارية بحيث تستغل هذه الفرص وتتجنب التهديدات حسب قدرتها وكفاءاتها ومهاراتها التسويقية والتكنولوجية[92].

91- ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي : مثال تونس، مرجع سابق، ص39-63.

92- لخض، طوير، دون سنة نشر، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، بحث منشور ، الجزائر، ص 1، https://platform.almanhal.com

الفرع الأول

تعريف العولمة ومميزاتها

اولاً: تعريف العولمة الاقتصادية

أن ظاهرة العولمة الاقتصادية قد نمت وتنامت مع مرور الزمن ، فأنها تعتبر أحدى المصطلحات التي جرى تداولها بكثافة في نهايات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.

إن مصطلح العولمة هو ترجمة للمصطلح الفرنسي (Mondialisation) وللمصطلح الأنجليزي (Globalisation)، والعولمة مفهوم عولج في دراسات العلوم الاجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغير في كافة المجالات، وهو ما يعني أن هناك خطاً جديداً وعلاقات اجتماعية مادية ونفعية تستبعد كل المفاهيم القومية والعرقية والعائلية والدينية، ومن ثمة يرى بعض الدارسين أن العولمة ترتبط بأربع عمليات أساسية وهي المنافسة بين القوى العظمى والوصول إلى التقنية الجديدة وشيوع عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[93].

93- ذياب، مها، 2002، تهديدات العولمة للوطن العربي المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 276، بيروت، ص، 152.

تعددت وتنوعت تعريفات العولمة، ومن هذه التعريفات: أن العولمة تقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل وهي الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا وإعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ونتائج الصراعات بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة[94].

وبالرغم أن للعولمة مظاهرها السياسية المتعلقة بمدى قدرة الدولة القومية الحديثة على الاستقرار والحفاظ على سيادتها في ظل الوسائل الجديدة للاتصال وما يعنيه ذلك من نفي للحدود والحواجز، ومظاهرها الثقافية التي تهدف إلى إيجاد ثقافة عالمية واحدة منفتحة، على أنقاض الثقافات والحضارات المتعددة والمتنوعة التي تميل إلى الانغلاق والانكماش، فأن المظاهرات الأكثر بروزاً هي ذات طابع اقتصادي، إن العولمة في هذا المجال تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقانة وحتى الثقافات ضمن الإطار الرأسمالي، وكذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق

94- روزناو، جيمس،1997، ديناميكية العولمة، نحو صياغة عملية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، نقلا عن يسين، السيد : في مفهوم العولمة ضمن العرب و العولمة.- ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2000.- ص.26

الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، أما العنصر الأساسي في هذه الظاهرة فهي الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القوميات[95].

ويمكن أن تُعرّف على أنها " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة"، انها ببساطة حركة نمو مجتمع عالمي.

ويظهر من التعريف أن هذا المصطلح يشمل جوانب متعددة كالثقافة والافكار والديموغرافيا والتفاعل الحضاري والثقافي والاعلام، وبالطبع فأن هذه الجوانب تقود للحديث عن محاور الديمقراطية والبيئة والتكنولوجيا وحقوق الانسان وهجرة العمال، أما الجانب الاقتصادي والذي يعتبر جوهر العولمة، فإنه يشمل نظام السوق، الاقتصاد المفتوح، السياسات النقدية والمالية، وحركة راس المال.

وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي الذي يرتكز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة، وبينما تشكل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي تشكل الشركات الرأسمالية المتعددة القوميات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، وهذه الشركات من الضخامة بحيث أن قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم، ونظراً لحجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في كثير من الدول، فإنها قادرة على

95 - الأطرش، محمد : العرب و العولمة :ما العمل ضمن العرب و العولمة ... المرجع السابق.- ص.412

الحد من سيادة هذه الدول، فإذا رغبت دولة ما في إتباع سياسة معينة تؤثر سلبياً على أرباح أحد فروعها، قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى مكان آخر، وهذا بحد ذاته يشكل رادعا للدولة المضيفة عن اتباع سياسة غير مناسبة للشركة[96].

كما تقوم الشركات عابرة القارات كالمصارف وبيوت المال وشركات التأمين وصناديق التقاعد بدور الشرطي الذي يؤمن التزام الدول المضيفة لهذه الاستثمارات غير المباشرة بمعايير أداء معينة في سياستها الاقتصادية، فإذا لم تلتزم الدولة بهذه المعايير نزحت عنها الاستثمارات غير المباشرة والتوظيفات الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم وسندات الدولة وانخفاض احتياطات مصرفها المركزي من العملات الأجنبية وحدوث إفلاسات مالية عديدة فيها ما يضطرها إلى الاقتراض الخارجي[97].

ثانياً: مميزات العولمة الاقتصادية

لقد عملت العولمة الاقتصادية وظهورها على ابراز مميزات متعددة على الدول نورد اهمها تالياً:

96 - لبيض، سالم ، ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي : مثال تونس ، ص 39-63.

97- الأطرش، محمد ، العرب و العولمة ،ما العمل ضمن العرب و العولمة، مرجع السابق، ص 413-414.

- انتشار إزالة القيود على حركة الرأسمالي وإزالة الضوابط الأخرى المفروضة عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية و إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

- قيام عدد كبير من الدول النامية ودول ما كان يُعرف بالكتلة الاشتراكية منذ منتصف الثمانينات بإزالة القيود النقدية عن المدفوعات الخارجية وهو ما يساعد على تحسين نسبة نمو التجارة الدولية وبالتالي نمو الاستثمارات المباشرة.

- تبني اتجاه خصصة المؤسسات في الدول المتقدمة وفرض هذا الاتجاه على الدول النامية وبالتالي عرض منشآتها التابعة للدولة للبيع لفائدة شركات الاستثمار المحلية والأجنبية[98].

لا شك أن مسار العولمة الاقتصادية سيؤثر بصفة مباشرة على المؤسسات عامة و المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة، كما سيؤدي برنامج خصصة المؤسسات العمومية وتأهيلها وإعادة هيكلتها إلى بروز منظومة مفاهيمية وعلائقية جديدة تستجيب لشروط العولمة، وتعطي أهمية للمظهر الخارجي والداخلي للمؤسسة وتعمل على تطوير العقليات والسلوكيات والكفاءات وتكوين الأعوان والتدخل لكسب الحرف عبر اختيارات استراتيجية محددة.

98- الأطرش، محمد، العرب و العولمة، ما العمل ضمن العرب و العولمة، مرجع السابق، ص416.

ولقد شغل هذا الموضوع اهتمام الحكومات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لذا كانت الجهود منصبة على اصلاح السياسات التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي، مما ساهم في خلق مؤسسات مثل (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) .

وبعد مؤتمر هافانا– كوبا عام 1974، جاء إنشاء الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، والمختصرة باسم جات (GATT–General Agreement on Tariff and Trade) ومن الجدير بالذكر أن المبادئ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر هافانا هي ذات المبادئ التي جاءت في صلب اتفاقية منظمة التجارة العالمية (W.T.O World Trade Organization)، في مراكش عام 1994، وهذا يؤكد أن موضوع العولمة ليس جديد كما يعتقد البعض[99].

ومثلما حصل على الأصعدة الجيوسياسية والسياسية والمدنية التي خضعت لعولمة سلبية ولكنها حقيقية بحيث حلت إعادة تشكيل المنطقة من وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية محل التكتل العربي وتم تحويل الدولة إلى آداه لضبط المجتمعات لصالح النظام العالمي، فقد تم ربط منظمات المجتمع المدني الجديدة التي تعاني من فقر الموارد والمرتكزات الداخلية بالمنظمات الدولية، وترافقت العولمة

99– الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة – General Agreement on Tariffs and Trade.، مقال منشور على شبك الانترنت، الموسوعة السياسية، https://political–encyclopedia.org/dictionary

الاقتصادية في تعميق العيوب نفسها التي عانت منها اقتصادات الدول النامية ومن ضمنها العربية بلا شك في الحقبة السابقة وفي الوقت الحاضر وفي مقدمتها التبعية للاقتصاد العالمي، ولقد استمر الاقتصاد العربي يعتمد على تصدير رأس ماله إلى الخارج، سواء أجاء ذلك على شكل تصدير الثروة الباطنية وفي مقدمتها النفط، أو تصدير الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات الفنية، أو تصدير رؤوس الاموال المحلية إلى أسواق الاستثمار الخارجية في الوقت الذي لم يتلقى فيه العالم العربي والنامي عامة سوى فتات من الاستثمارات الأجنبية، ويكفي القول أن الفكر الاقتصادي لتحرير المبادلات التجارية ينطلق من فرضية ترى أن اتساع الأسواق يؤدي إلى نتائج اقتصادية هامة للتجارة كمحرك للتنمية وأداة حفز للاستثمار، وذلك أن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة والإنتاجية وزيادة حجم الانتاج ورفع معدلات النمو مما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المصحوب بالتكنولوجيا، وحرية السوق الاقتصادي هي ضمانة التقدم والتطور ومن شأنها لوحدها فقط وبدون أي تدخل أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات وتوفير الاستثمار والتنمية.

الفرع الثاني

الخصائص والملامح الاقتصادية لعصر العولمة

اولاً: خصائص عصر العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة الاقتصادية من أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية، فهي تعمل على تطوير الإنتاج والاستثمار، والتجارة على المستوى العالمي، بمعنى أنها تعمل على صياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحر للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال بشكل عالمي دون حواجز.

وتمتاز العولمة الاقتصادية بالعديد من الخصائص الرئيسية التي تميزها نوردها تالياً:

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: تمتاز العولمة الاقتصادية بتوجهها نحو سيادة اليات السوق، واقترانها بالديمقراطية، بدلاً من التوجه نحو الشمولية والمنافسة، والجودة الشاملة من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي[100].

2- السير نحو السوق العالمي: تتجه العولمة الاقتصادية لتشكل السوق العالمي، بحيث ترى أن الاقتصاديات القومية ما تزال تحتل الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية، ولا تزال تلعب الحكومات دورها في السيطرة على

100- عبد الحميد، عبد المطلب، 2001، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الجزائر، ص 23.

مستوى واسع النطاق، كذلك لا تزال الدول تملك الدور الرئيسي بالنسبة للتجارة والاستثمار وتكوين راس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم انتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية محليا، و90% من هذه المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية الداخلية، وتظل المدخرات والودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل، فالعولمة الاقتصادية تعمل على تعزيز وعولمة السوق الإنتاجي والتجاري والمالي العاملي وليس المحلي فقط[101].

3- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: لقد اخذت عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، بعداً جديداً، حيث اصبحت نسبه الانتاج الخارجي إلى الانتاج الداخلي كبيره جداً، وهذا ما يدعم عمليه عولمة الانتاج، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج، وكذلك يضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات، عملت على تفكيك العملية الانتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد، الذي يحقق أقل كلفة، واكثر ربحاً بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، وتمتلك هذه الشركات إمكانيات تمويلية هائلة، بحيث لعبت دوراً مهماً في تمويل الثورة التكنولوجية التي تعد من بين أهداف العولمة الاقتصادية[102].

101- طوير، لخضر، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، مقال منشور على شبكة الانترنت.

102 -Alen, Nonjon, « la mondialisation des questions du programme traitées sous forme dedissertation », édition SEDES, Paris, 1999.p39.59.

4- زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل: تميل العولمة الاقتصادية إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال عبر الحدود مع الميل إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة العديد من الحواجز الجمركية، والعقبات التي تعترضها[103].

5- وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل: تتسم العولمة الاقتصادية بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، ولقد ظهر ذلك بشكل واضح في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يكن بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرته الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الانتاج ، حيث اصبح من الشائع في الاسواق الحالية نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والاجهزة الكهربائية، والحاسبات الالية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في اكثر من دوله بحيث تقوم كل واحده منها بالتخصص في وضع احدى المكونات فقط وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل السلعة الواحدة، وبالتالي اصبحت قرارات الانتاج

103 – طوير، لخضر، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، مقال منشور على شبكة الانترنت.

والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات التكلفة الاقتصادية والعائد[104].

6- تزايد دور أكبر المنظمات العالمية: من أهم الخصائص الهامة لعولمة، تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث أصبحت هناك مؤسسات تقوم على إدارة العولمة الاقتصادية من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول[105].

7- تقليص سيادة الدولة القومية: من خصائص العولمة الاقتصادية الخطرة تقليص فاعلية الدولة، أو تقليل من دورها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكاً في صنع القرارات، وهذا يعني أن مبدأ سيادة الدولة اخذ بالتراجع نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة، لذلك فمن خصائص العولمة نقل السلطة من المؤسسات الرسمية للدولة إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك تحل محل الدولة وتسيطر عليها[106].

104- عبد الحميد، عبد المطلب، 2001، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع ، ص 26.

105- طوير، لخضر، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، مقال منشور على شبكة الانترنت.

106- شكيب، جوهري، عبد الرزاق، دحدوح، 2002، سيادة الدول في ظل العولمة، مجلة النائب، ص94.

8- زيادة انتشار البطالة: اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى استخدام الأساليب كبيرة في رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة الى تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة مستوى الجودة وعليه أصبح التطور التكنولوجي في ظل عصر العولمة هو منبع زيادة انتشار البطالة في المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بسبب هذه الالية المتبعة، وهناك من المفكرين من يقول أن تطور الآلات مسؤول عن نهاية العمل، وهو سبب تطور البطالة في الدول الرأسمالية[107].

ثانياً: ملامح عصر العولمة الاقتصادية

لقد اصبح واضح للعيان الملاح الاقتصادية الرئيسية لعصر العولمة فالاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية في التجارة الدولية، وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية في التحول نحو اقتصاد السوق (برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي)، كذلك تعاظم دور التقنيات في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعيته) وتعاظم دور المعلوماتية، الاتصالات، المواصلات، كلها ملامح اقتصادية لعصر العولمة.

107-Dénis Collin, "la fin du travail et mondialisation idéologie et réalité sociale", édition l'hamattan 1997, P 62

وتتميز العولمة الاقتصادية بالعديد من الملامح وهي تالياً:

1-تغيير شكل وطبيعة التنمية:

كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي، فتحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كنتائج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة تحت ضغط الآلة الإعلانية الكبيرة، التي أدّت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع اعتماد نظام السوق أساساً للتنمية في مختلف دول العالم[108].

2- تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات.

لقد تضاعفت صادرات السلع والإنتاج العالمي الاجمالي اضعاف مضاعفه[109].

3- تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة.

108- عبد العزيز. أحمد، زكريا. جاسم، الطحان. فراس، 2011، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، ص 67.

109 -world trade organization , / globalization and trade / annual report 1998 , WTO، geneva switzerland , p.33..

تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة، ممّا أدّى لارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق المحموم لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبي المباشرة، عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات[110].

4- اندماج الأسواق العالمية: تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة الأمر الذي يعدّ من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية وتطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات، التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية[111].

5- الاندماج المالي: تنامت مسيرة العولمة في أسواق النقد، وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود، وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق

110- زكي، رمزي ،1993، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص 15.

111- قريشي، ضياء ، 1996، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة ، مجلة التمويل والتنمية ، ص 30.

المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية [112].

إنّ هذه الظروف وضعت الجهاز المصرفي والمالي في الدول العربية أمام تحديات كبيرة يتطلب منها العمل على تبنّي برامج عمل مكثفة لإصلاح أوضاعها المالية والإدارية والفنية، وفتح المجال لعمل البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة العمل فيها، وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة تنافسية لرفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل[113].

6- سياسة التحرر الاقتصادي والتأثير على الدول النامية: أقرّ تحرير التجارة دولياً بعد مفاوضات الجات وأنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد أدّى ذلك للإسراع في إجراء عملية العولمة الاقتصادية، فتحرير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وقد قللت هذه السياسة نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد وانخفاض الحواجز الجمركية وتحديد القوانين أمام تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي، كما أدت العولمة إلى معاناة

112- جليلي، سيد حسين مير، 1381هـ ، العولمة المصرفية ومسلتزماتها في العمليات المصرفية في إيران ، مجلة نامه مفيد ، مجلة فصلية جامعية ، جامعة المفيد رقم 31 ، آبان 1381 ، إيران ،، ص 54-65.

113- النيل ،عبد المنعم محمد الطيب حمد ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان ، الخرطوم ، بحث منشور على الانترنت.

متزايدة في الدول النامية نظراً لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية، التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات، ممّا يهدد المجتمعات في الدول النامية بالتأخر والتخلف، وتحويلها إلى مستهلك لإنتاج العولمة فقط، وليس لها أي دور في تأسيسها وتطويرها[114].

المطلب الثاني

ابعاد العولمة الاقتصادية وادواتها واثارها على العالم العربي

للعولمة الاقتصادية ابعاد متعددة تؤثر على مختلف نواحي الحياة في الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكي تحقق العولمة الاقتصادية ابعادها وتظهر أثارها الايجابية أو السلبية لأبد لها من أدوات ومؤسسات تنفذ من خلالها أعمالها المختلفة، وهذا ما سنوضحه خلال هذا المطلب.

114- عبد العزيز. أحمد، زكريا. جاسم، الطحان. فراس، 2011، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، ص 69.

الفرع الأول

ابعاد العولمة الاقتصادية وادواتها

أولًا: ابعاد العولمة الاقتصادية

1) البعد الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي البعد الأهم والأكثر تغطية من طرف وسائل الإعلام، ويقصد به إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال الزئبقي إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل منخفضاً وكذلك باقي التكاليف المختلفة، وتتوفر متطلبات البنية الأساسية، والخدمات المختلفة، والاستقرار السياسي، وقوى عمل متعلمة[115].

وعُرّفت العولمة الاقتصادية على أنها: "مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفي تذوب الشؤون الاقتصادية للدول القومية في الإطار العالمي، دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي، من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج، في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإعطاء أي تدخل الدولة في النشاط

115- بوجمعة، عويشة، 2013، العولمة والترجمة وأثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، ص40.

الاقتصادي، وتبني كل ما هو في مصلحة راس المال المالي يتجه نحو إنتاج المعلومات"[116].

ظهرت العولمة الاقتصادية بعد انعقاد اتفاقية برتن وودز (Bretton Woodls) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تم طبقاً تجهيز بنيان وأساسيات العولمة، ومؤسسات اقتصادية دولية هي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الجات التي استبدلت بمنظمة التجارة العالميةWTO في سنة 1995، الشركات متعددة الجنسيات[117].

2) البعد السياسي

العولمة في بعدها السياسي تعني تقليص صلاحيات الدولة واختصاصاتها لصالح مؤسسات وهيئات عالمية تحقق أهداف مشروع الدولة الغربية في الهيمنة وتحقيق شكل من اشكال التبعية الحضارية للمجتمع الغربي، ومن ملامح العولمة السياسية سحب السيادة المطلقة من الدول، وذلك بحجة التعاون والاندماج بين الدول على المستوى الاقتصادي والبيئي والتقني، وبذلك تكون سيادة الدولة منقوصة من الناحية العملية لكنها كاملة من الناحية القانونية، وبذلك السياسية تعني أن الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات

116- تومي، عبد القادر، 2009 ، العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مطبعة كنوز الحكمة، ص 57.

117– تومي، عبد القادر، 2009 ، العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مرجع سابق، ص 74.

متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تعمل على تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي[118].

أن العولمة في بعدها السياسي تهدف إلى بناء نموذج سياسي غربي متحرر تتبناه شعوب العالم أجمع، بحيث يكون نموذج لسياسي عالمي تعيش في ظله كل مجتمعات العالم، والمبدأ الذي يقوم عليه هذا النموذج نشر قيم التحرر السياسية القائمة على الحرية بكل شيء، حرية الرأي وحرية المناقشة والتفكير والاعتقاد...الخ وفي الدعوة إلى الديمقراطية التحررية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان كافة[119].

تُعد العولمة السياسية أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد اختفاء الثنائية القطبية وانهيار المعسكر السوفياتي وانفراد المعسكر الأمريكي على الساحة الدولية، فالعولمة تمسح الإرادة الوطنية المستقلة للشعوب والدول، لأنها شكلاً من أشكال الهيمنة، لذلك الدول الوطنية المستقلة لا تتوافق مع أهداف العولمة، فالعولمة تتطلب وجود الدولة الرخوة وليس وجود الدولة الوطنية المستقلة، لأن العولمة بكافة أبعادها بالاعتماد

118- ثابت، أحمد وآخرون، 2003، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ص162.

119- المراشدة، يوسف ،2007، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ص 45.

على جميع وسائلها وأدواتها تستطيع أن تبسط سيطرتها الكاملة على الدولة الرخوة وتتحكم بها فتمحي شخصيتها الدولية وتقلص صلاحياتها، بحيث تكون وظيفة الدولة حماية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الخدمات اللازمة لذلك على خلاف وظيفتها التقليدية وهي حماية الاقتصاد الوطني[120].

أن العولمة السياسية تهدف إلى تذويب الحدود الإقليمية، فتقوم الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الاقتصادية المختلفة ببسط سيطرتها على الدولة، ومن ثم تجبر الحكومات بإتباع سياسيات معينة، كذلك تتدخل في شؤون الدولة الداخلية، وهي بذلك تعمل على إزالة المفهوم التقليدي للدولة[121].

أن المنظمات الاقتصادية العالمية الضخمة تسيطر على الاقتصاد العالمي، وتسيطر على صناعة أتخاذ القرار السياسي العالمي، وذلك لأن رجال السياسة تتبع لرجال الاقتصاد المتطلع دائمًا للربح[122].

إضعاف سلطة الدولة يضعف مبدأ السيادة الوطنية، خاصة في الدول النامية، يدفع بالدولة إلى ذوبانها في كيانات أكبر منها فتندمج في تكتلات اقتصادية لكي

120- حنفي، حسن، 1999، "العولمة بين الحقيقة والوهم" ، في ما العولمة؟، دار الفكر ، دمشق ، سوريا، ص 23-24.

121- الجابري، محمد عايد، 2009، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة- الكتاب الثاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ص 228.

122- الجابري، محمد عايد، 2009، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة- الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 240.

يصبح لديها قوة سياسية واقتصادية، وإما يدفع بها إلى التفتت في كيانات أصغر منها قائمة على القبلية والأثنية والعنصرية، فتقوم العولمة بإفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى مما يدفع الشعب إلى التناحر والتقاتل والمنازعات، لأنها تربط الناس بعالم بلا وطن ولا دولة ولا أمة، فتذوب الهوية الوطنية القومية من خلال الحروب الأهلية[123].

أن العولمة السياسية تعني قيام الحكومة العالمية الواحدة وبروز عالم بلا حدود، لكن هذا سيظل مشروعًا مستقبليًا، لأن الواقع لا يدل على هذا، فالعالم يتجه إلى المزيد من التجزئة وليس الوحدة السياسية، بالرغم من كثرة الحديث عن القرية العالمية بفعل العولمة، كما أن السياسة ستظل محلية أكثر منها عالمية، وسيظل المجال السياسي المحلي أكثر حضورًا وتواجدًا من المجال السياسي العالمي ويمكن اعتبار العولمة السياسية تجسيد لمسارات مفهومي الوحدنة والسوقنة ، فالوحدنة تعني: التنسيق بين القوى الإقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية والهيئات الأهلية لإدارة شؤون العالم، فالدولة وحدها لا تستطيع حل مشاكل عالمية مثل: الفقر والمناخ والإرهاب...الخ، وهذا يؤدي إلى زيادة حضور الكل العالمي في الشأن السياسي. أما السوقنة فتعني: سيطرة الاقتصاد على السياسة، بحيث تخرج السياسة

123- الجابري، محمد عايد، 2009، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة- الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 35.

بقوانين السوق وتسيطر على الدول بمنطق حرية السوق، وبالنتيجة تجاوز الدولة ثم تهميشها ثم حسر دورها وصلاحياتها على الصعيد العالمي[124].

ومن ناحية أخرى، هناك من يرى أن العولمة السياسية هي نظام سيطرة جديد، وبعضهم يتطرف في الاستنتاج حتى اعتبرها: "نظام صهيوني جديد يحاول تحقيق حلمه القديم في السيطرة العالمية مستغلاً الظروف الصعبة التي يمر بها العالم الآن، وذلك تحت الستار الأمريكي".

من خلال طرح العديد من التعريفات التي تخص العولمة السياسية يتبن لنا أنها تدور ضمن أربع محاور.

أولاً: أنها تجسيد للنظرية التحررية السياسية.

ثانيًا: تراجع صلاحيات الدولة مما يفقدها سيادتها المطلقة، والذي يؤدي إلى تفكك الهوية القومية بفعل الحروب والنزاعات الأهلية.

ثالثاً: أنها تعني نهاية الدولة السياسة.

رابعاً: مفهوم العولمة السياسية يرتبط بالمجال السياسي العالمي، وأن العولمة السياسية ما هي إلا نظام سيطرة جديد.

124- ثابت، احمد، وآخرون، 2003، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 43.

3) البعد الإعلامي والثقافي

يشير البعد الثقافي إلى تكثيف وانتشار التدفق الثقافي عبر العالم، متجاوزاً كل الحدود التي أقامتها الشعوب لكي تحمي كيان وجودها، كما تقوم على إيجاد ثقافة عالمية وعولمة الاتصالات عن طريق البث التلفزيون عبر الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت التي تربط البشر وتخلق نوعاً من الفضاء "السبرنيتي" والذي هو حقيقة وطن جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، هو وطن بدون حدود، بدون ذاكرة، إنه وطن تصنعه وتنتجه شبكات الاتصال المعلوماتية الالكترونية[125].

يقول العالم الأمريكي ناعوم تشومسكي" :Noam Chomsky : إن" العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله، ويقول الدكتور عبد الفتاح الغاوي أنه : "ليست العولمة انتقال من ظاهرة الثقافة الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية، بل إنها فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات العالمية خاصة ثقافتنا العربية والإسلامي[126].

لكل دولة سيادة ثقافية تمثل في مجموعة الجوانب المكونة لثقافة أفراد تلك الدولة (لغتهم، ودينهم، وعاداتهم وتقاليدهم، وكل ما يعبر عن الهوية الثقافية)،

125- الرقب، صالح، أتعرف على العولمة، دون سنة نشر، دار البحار للطباعة والنشر، ص 31.

126 - - الرقب، صالح، أتعرف على العولمة، مرجع سابق، ص 31-32.

ولذلك؛ فكل دولة تعمل على مواجهة أي اختراق خارجي يمس خصوصيتها الثقافية، وفي هذا الشأن يقول عزت السيد أحمد: "إن الأمة العاجزة عن المحافظة على جوهر كينونتها، وروحها الحضاري والدفاع عن خصوصياتها، أي القابلة للذوبان في أي محلول حضاري غريب عنها جديرة بالبقاء، ولن تجد من يأسف والواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية، خاصة علمنا، كما يقول كلايتون براون" :Clayton Brown أن التكنولوجيا أصبحت تسوق العولمة"[127].

ثانياً: ادوات و مؤسسات العولمة الاقتصادية:

1) صندوق النقد الدولي

أنشئ صندوق النقد الدولي عام 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة، بموجب اتفاقية بروتون عقد في بروتون بمشاركة 45 دولة من أعضاء منظمة الجات، وتضم هذه منظمة المالية 184 دولة، و وظيفتها الأساسية دعم استقرار الصرف، والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين دول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، والتي تعيق التحول إلى التجارة الدولية [128].

127- تومي، عبد القادر، 2009 ، العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مرجع سابق، ص 140.

128- بوجمعة، عويشة، 2013، العولمة والترجمة وأثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، ص 41.

أن صندوق النقد الدولي لا يتعامل مع اي دولة إلا إذا التزمت بشروطه القائمة على ازالة الحواجز اما حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال، وهو بذلك يساهم بشكل مباشر في دعم اتجاهات العولمة وفي التحفيز على الانخراط في مسار العولمة الاقتصادي من خلال وظائفه التي يقوم بها والمتمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الاعضاء واستعادة توازنها وتحقيق الاستقرار المالي في سعر صرف العملات وتحرير المدفوعات التجارية[129].

2) البنك الدولي

هو مؤسسة مالية أنشئت سنة 1945، وبدأ العمل بها في جوان 1946، وكانت الحاجة الماسة لإنشاء هذا البنك هي توفير رأس المال الوفير، لإعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية، و يتوفر على مجموعة مؤسسات تضم:

1-البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

2-المؤسسة الإنمائية الدولية.

3- هيئة التمويل الدولية.

4- وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

129- لخضر ، طوير، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، مقال منشور ، مرجع سابق.

يعتمد البنك على استراتيجية الخصخصة في تحويل اقتصاديات الدول النامية إلى المزيد من الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ولغاية تحقيق هذا الهدف يسعى بكل طاقته المالية في تشجيع راس المال الخاص الدولي وذلك من خلال عمله كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج، وتقديم مساعدات مالية مباشرة إلى الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك يقوم بالضغط من اجل زيادات الاعفاءات الضريبية للاستثمارات الاجنبية[130].

أن البنك يسعى بكل طاقته من اجل تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي، ويظهر هذا التوجه جلياً في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، وقد اوضحت هذا التوجه ماري شيرلي خبيرة البنك في قولها: إن تصفية المشروعات العامة المتعثرة الغير قادرة على الاستمرار أصبح شرطاً من شروط الاقراض لغاية التكييف الهيكلي[131].

130- لخض، طوير، دون سنة نشر، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، بحث منشور ، الجزائر، ص 1، https://platform.almanhal.com

131- الموسوي، ضياء مجيد، 1994، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، ص 29.

3) منظمة التجارة العالمية WTO

لقد انشأت منظمة التجارة العالمية عام 1995 في جنيف وحلت محل اتفاقية الجات، وتعود فكرة انشا هذا المشروع إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث طرحه الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل عام 1941، بغية تمكين الولايات المتحدة وبريطانيا من الوصول إلى المواد الخام الأولية، وكانت اهدافها إيجاد منتدى عام للمفاوضات التجارية وتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء وتخفيض التعريفة الجمركية و إزالة القيود أمام التجارة العالمية وتحقيق التنمية[132].

4) الشركات متعددة الجنسيات

لقد عرّف ريشارد فارنونRaymond Vernon ، الشركة متعددة الجنسيات بأنها" شركة كبيرة لها فروعها الصناعية وتواجد على الأقل في ستة دول"[133]، وتعتبر الشركة متعدة الجنسيات منشأة اعمال دولية ذات انتاجية، وتتواجد في اكثر من دولة[134].

132- تومي، عبد القادر، 2009 ، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مطبعة كنوز الحكمة، ص 97.

133- تومي، عبد القادر، 2009 ، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مطبعة كنوز الحكمة، ص 142.

134- سالمي، جمال،2010، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 20

تمتاز الشركة متعددة الجنسيات بمايلي:

1- ضخامة رؤوس أموالها.

2- تنوع أنشطتها حيث تنتج وتسوق مختلف المنتجات.

3- انتشارها الجغرافي اللامحدود وقدرتها على التوسع.

4- لها مقدرة كبيرة على تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية .

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، ولعبت دوراً رئيسياً في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دوراً محورياً في صياغة ثقافات استهلاكية شبة موحدة على الصعيد العالمي، ولقد اتسع نشاط هذه الشركات وكبر دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة، وتعمل على السير بالعالم نحو سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها، وذلك من خلال عملها على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية [135].

135-عبد العزيز. أحمد، زكريا. جاسم، الطحان. فراس، 2011، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، ص 70-71.

الفرع الثاني

أثار العولمة على العالم العربي

اولاً: الأثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي

أهم التحليلات الاقتصادية للعولمة، تحددت من خلال تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول على المستوى العالمي، إضافة إلى وحدة الأسواق وفتح الحدود أمام التجارة الحرة، ومن الصعب جداً الفصل بين مختلف أبعاد العولمة ، حيث تتفاعل فيما بينها وإن كان البعد الاقتصادي يشكل أهم أبعادها على الإطلاق، وهذا الترابط هو الذي قاد إلى الاهتمام بمحاولة الكشف عن طبيعة التفاعلات بين كل من القوى الاقتصادية والسياسية، حيث إشارات العديد من الدراسات إلى وجود صلة وثيقة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ و استقرار آليات التحول[136].

إن هذا الواقع أدى إلى إحداث أثارا بارزة للتجليات الاقتصادية للعولمة على مختلف الأوضاع السياسية في العالم الثالث، فإذا كان البعد الاقتصادي للعولمة قد ظهر من خلال تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي العديد من الآليات التي تجاوزت حدود الدولة القومية، إلا أنه من المؤكد أن التفاعلات الاقتصادية كان لها تأثير

136- متيكس، هدى، 2002، العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر، ص 80.

عميق على الوضع الداخلي لكثير من دول العالم الثالث من بينها الدول العربية ،حيث أن المنطقة العربية تضم نظماً إقليمية فرعية، ترتبط بالسوق العالمية في ظل سياسة انفتاحيه عرضتها أكثر من غيرها لرياح العولمة، على غرار مجلس التعاون الخليجي [137].

أصبحت المنظمة العالمية للتجارة من أكبر الرموز التي تدل على ظاهرة العولمة، ولقد وافقت معظم الدول العربية على المعاهدة الخاصة بإنشائها، بالرغم ما يعنيه ذلك من تحرير التنافس الدولي وهو ما يشكك في قدرة هذه الدول التي تفتقر إلى عناصر القوة، التي تؤهلها إلى الوقوف في وجه المنافسة خاصة في ظل تراجع دور ومكانة الدولة القومية، مع أن المرحلة الحالية من العولمة تحولت من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق النطاق الوطني والاقتصاد والسوق المحلي، ضمن ما يسمى بـ " ما فوق الإطار الوطني" في المقابل تنفرد الدول المتقدمة بقدرات تنافسية كبيرة جداً تحد من فرص الدول العربية في التفاعل الإيجابي في إطار العولمة[138].

[137] – غربي، محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، ص 28.

138– غربي، محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 28.

إن آثار العولمة في العالم العربي تتجلى في ارتباطها بتغييب البعد الوطني، كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات المتعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية، مما يؤدي إلى تحطيم الذات القومية وإضعاف قدرات الدول على مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة، لذا يجب على الدول العربية أن تحذر من ولوجها التلقائي في العولمة، ولابد أن تمنح نفسها مرحلة للتأهيل قبل الانفتاح على هذه الظاهرة، التي أصبحت واقعاً مفروضاً لا يمكن إنكاره أو التهرب منه، ولم تعد الإشكالية المطروحة تتعلق بضرورة دخول عصر العولمة أو الانعزال عنه، وإنما أصبحت الإشكالية المطروحة تتعلق بوجوب توفير الأدوات والآليات التي تمكننا من مواجهة هذه النوعيات من التحديات، فالدول العربية إذ أرادت التعامل مع للعولمة من جانبها الاقتصادي، لابد لها من إعادة النظر في الأساليب التكاملية الحالية و ضرورة دخول هذه الظاهرة في شكل وحدوي ليضمن لها القوة والديمومة في ظل التحديات التي تفرضها، والعمل على خلق أنموذج قادر على فرض خصوصيته في نطاق العولمة[139].

ثانياً: الاثار السياسية للعولمة على العالم العربي

يعتبر الأثر السياسي هو الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطاً بالتحولات الاقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة

139- غربي، محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 30-31.

اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة، ومع زوال التصنيف السياسي السابق الذي يقوم على منظومة الدول الاشتراكية، ومنظومة الدول الرأسمالية ودول أخرى تقع بين الطرفين، أطلقت على نفسها دول عدم الانحياز، إذ يظهر هذا التقسيم غير قادر على تفسير التدخلات المعقدة والمتشابكة للعلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية القائمة حاليا ويبدو وأن القلق أصبح يساور غالبية النخب السياسية في دول العالم الثالث حول مصير الدولة الوطنية، ذلك أن شعرت أن دولها لن تتمكن بعد من النجاح في إنشاء كياناتها الوطنية بمعناها الوطني الحديث، أي بناء الدول بمؤسساتها وأبنيتها الوطنية القادرة على التحكم في الخلافات الداخلية العشائرية والدينية والطائفية والقبلية، التي تعبر عن مرحلة ما قبل بروز الوطنية، حيث أصبحت هذه النزاعات تزداد داخل كيان الدولة الوطنية بأكملها وتهددها[140].

من هنا يبدو أنه أصبح احتمال انهيار الدولة بمثابة كارثة لدول العالم الثالث، التي ستتراجع فيها الدولة إلى الأنموذج الصومالي أو الأفغاني أو البلقاني، أي بمعنى توزيع السيادة وتنازعها بين الأشتات ، دون الحصول على جزء منها، وبما أن الدولة القومية كأنموذج قد فرض نفسه على المجتمعات كلها، حتى و إن تباينت

140- زيادة، رضوان جودت، 2004، العرب والعولمة بين آليات التحكم الاقتصادي والرهانات السياسية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 120، ص 147.

طرقها نحو التطور السياسي والحضاري فإن التنازل عن هذا الأنموذج يؤدي في النهاية إلى نتائج وخيمة، وفي هذا الشأن يقول دافيد أتير" علينا أن نقف مع الدولة ضد الدولة " ليعبر عن أزمة الدولة والنظام السياسي في دول العالم الثالث ، في ظل التغيرات الدولية والعالمية الجديدة وعلى رأسها بلوغ العولمة كظاهرة كونية [141].

يمكننا القول إن العولمة لاتهدد فقط منجزات الدول والكيانات الوطنية، وإنما قد تشكل فرصة أمام بزوغ تيارات تحررية و إنسانية يتم بناؤها وفقا لنظام العولمة، فوسائل الاتصالات العالمية وحرية الأسواق الرأسمالية تشكل فرصاً لمن يملك القدرة على المنافسة، وهنا يتبادر لنا التساؤل التالي هل يمكن للأنظمة السياسية والدول العربية أن تتصدى بإمكانياتها البشرية والمادية التي تمتلكها للتأثيرات العولمة وأن تتعامل معها؟

وفي ظل هذه التفاعلات التي لم تتمكن أي دولة من أن تبقى في منأى عنها، ما مدى قدرة النظام السياسي العربي من اكتساب الفاعلية في الأداء في هذا العصر؟، إذا بقي محتفظا بآلياته القديمة والسياسة الأمنية التي يعتمد عليها في غالب الأحيان، مع غياب كلي للديمقراطية في بعض الأقطار العربية، الأمر الذي جعل الشعوب يحرمون من التمتع بحرياتهم الشخصية والاجتماعية والفكرية والسياسية

141- غربي، محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، ص31.

و الثقافية، هذا ما توصل إليه الباحث كاستورياوس في كتابه" صعود التفاهات "الذي أرجع تخلف العرب وبؤسهم إلى حرمانهم من الحريات خاصة أن الواقع أثبت وجود مبدعين عرب وصلوا إلى مصاف العلماء العالمين عندما نشطوا في بيئات تتميز بالحرية والديمقراطية ويرجع الكاتب تخلف العرب إلى عوامل نفسية وعجزهم عن العامل والفاعلية[142].

يرى ديفيد سميث الباحث الذي قام بدراسة حول مجتمعات العالم الثالث المعاصرة من منظور العولمة في كتابه" مدن العالم الثالث في الرؤية العولمية "، حيث أعتبر أن السياسات المتخلفة قد وقفت حجرة عثرة أمام الظاهرة الحضارية ذلك أن المشاريع التنموية السابقة لم تكن تستند إلى نظرية التحضر، ففي الوقت الذي يتطور فيه النظام المتعولم في العالم الغربي، بقيت دول العالم الثالث على تبعيتها، تعاني مجتمعاتها من التوزيع اللامتكافئ في المدخولات والموارد الاقتصادية وفشل تحديث المناهج والأطر والعقليات في مختلف المجالات[143].

142- عبد الحي، وليد، 2000، تأثير العولمة على الدولة القومية ، في كتاب محمد الارنأووطي، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، منشورات جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ص 97- 105.

143- غربي، محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، ص 32.

تعمل العولمة على إعادة بناء الأنماط الحضارية في العالم على أسس جديدة لم تكن موجوده من قبل، إلا أن عالم الشمال أستعد استعداداً كاملاً لهذه التحولات، بينما بقي عالم الجنوب يعيش في دوامة من التناقضات التي ليس من السهولة الخروج منها، إلا بانتهاج سبل جديدة كالتنمية المستدامة التي تراعي مصالح الأجيال القادمة، وعليه تبقى العولمة تعمل لمصلحة الكبار وبقدر ضئيل يستفيد منها الصغار، الذين ليست لهم القدرة على استثمارها مما يؤدي إلى استمرار نفس المعادلة القديمة القائمة على قدرة الأقوياء على استغلال الفرص المتاحة بينما يعاني الضعفاء من عدم قدرتهم على اقتناص تلك الفرص[144].

يتضح لنا أن الأداء السياسي للنظام العربي مرتبط على الاغلب بالسياسات الدولية وخاصة الأمريكية، وظهر ذلك بكل وضوح من خلال حرب الخليج والحرب على العراق التي رسخت الهيمنة الأمريكية المطلقة على الأنظمة العربية، وهمشت دورها وأكدت تبعيتها وأضحت بمثابة المنفذ للأوامر، وهذا ما يؤكده أيضاً التراجع المستمر لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ويضاف إلى ذلك أن النظام العربي أصبح محمياً في الداخل والخارج، فالسياسة الأمنية المعتمدة منذ العقود الماضية أدت إلى ترسيخ قيم الولاء والطاعة لدى الفئات والشرائح الشعبية الواسعة، كما تحصل على حماية خارجية إقليمية ودولية من قبل السياسات

144- عبد الحي، وليد، 2000، تأثير العولمة على الدولة القومية، مرجع سابق، ص 104-105.

الأمريكية، التي تعمل بمعيار الازدواجية، فهي من جهة تهتم بحقوق الإنسان داخل الأنظمة التي تتخذ سياسة لا تتماشى مع خطها، ومن جهة أخرى تغض الطرف عن ذلك كله عندما تتعلق هذه القيم بالأنظمة التي تتبعها سياسياً وخاضعها لها وتكون تحت حمايتها[145].

الواضح لنا أن دخول العولمة أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد أن يبقى في دائرة المجتمعات التاريخية، ولا يستثنى من سلسلة الفعالية الدولية المشتركة، لكن هذا الدخول لا يقدم بصورة تلقائية فرص أكبر للتقدم والمشاركة الفعالة في السياسة الدولية، إذا لم يكن ذلك متوازياً بإرادة ذاتية مستقلة وخصوصية تسعى إلى وضع التقدم الموضوعي لخدمة أهداف التنمية، فالعولمة تفتح فرصاً هائلة لتحرر الإنسانية بفعل ما توفره من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات وتجاوزه من عقبات، أصبحت تشكل أكبر عائق أمام تقدم الشعوب العربية، إلا أن هذه الفرص التي توفرها العولمة للتحرر ليست تلقائية ولا متاحة بالضرورة لكافة الجماعات والأفراد، لأنها مرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى التي تتحكم في التدفقات الرئيسية المالية والتقنية والعلمية للسوق العالمية، ومن ورائها سائر الدول، إلا أن حمل العولمة لمشروع هيمنة عالمية لا يبرر رفضها

145- عبد الحي، وليد، 2000، تأثير العولمة على الدولة القومية ، في كتاب محمد الارنأووطي، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، مرجع سابق، ص 51-84.

ولا البقاء خارجها أو ضمنها، إذ لسنا بصدد الاختيار بين منظومات دولية مهيمنة ومنظمات تحررية شاملة.

ثالثاً: الاثار الاجتماعية للعولمة على العالم العربي

سياسة السوق الحرة التي تقوم على فكرة دعه يعمل دعه يمر، والتي تقتضى ضرورة تضيق دور الدولة في المجالات الصناعية والتجارية، ووفق هذا المبدأ تصبح الأسواق متحررة من الضوابط ولا يمكن للسيطرة السياسية والاجتماعية أن تطوقها، وهذا ما أدى إلى تشجيع التفاوت في الدخل والثروات وقلل من فرص الحصول على عمل مما أدى إلى بروز طبقة أشد فقراً وأكثر اتساعاً منذ منتصف القرن الماضي[146].

لذلك السوق الحرة لا تعتبر وليدة التطور الاجتماعي، بل هي نتاج لبناء اجتماعي وإرادة سياسية قوية، لذا فهي من صنع سلطة الدولة ، التي يبقى استمرارها مرهون بقدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات البشر إلى الأمن والتحكم في المخاطر الاقتصادية، ومن هنا لا تلتقي الديمقراطية بالسوق الحرة في شيء و إنما يعتبران متناقضتين، أما ما يقابل اقتصاد السوق الحرة فهي سياسة انعدام الأمن، لذلك من الطبيعي أن تثير السياسة العالمية لاقتصاد السوق المتبعة حالياً، حركات

146- غربي، محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 34.

مضادة لها ترفض القيود التي وضعها الاقتصاد الرأسمالي، ومن هذه الحركات شعبية أم دينية متطرفة أم شيوعية جديدة، تستطيع أن تهدد الكيانات الضعيفة التي تدعم اقتصاد السوق على النطاق العالمي والدولي[147].

الخصخصة التي فرضتها العولمة ساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية، ويتوقف حجم ومعدلات البطالة والخصخصة في هذه الدول على مجموعة من العوامل أهمها حجم المشروعات التي يجري نقل ملكيتها للقطاع الخاص، والتي يمكن أن تتصاعد فيها نسب البطالة إضافة إلى تأثير تقنيات الإنتاج المستهدف إتباعها في المشروعات التي يتم خصخصتها وعلاقتها بكثافة استخدام عنصر العمل[148].

ولقد انعكست العولمة على مستوى التشغيل واستخدام قوة العمل في المنطقة العربية عن طريق استخدام التطور التقني مما قلل من الاعتماد على اليد العاملة بصفة عامة وخاصة اليد العاملة ذات المهارة الضعيفة، وتركزت هذه العمالة في

147- غراي ، جون ، 2000 ، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة أحمد فؤاد بليح، عالم المعرفة، الكويت، ص30.

148- غربي، محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 35.

أنشطة محلية غير قابلة للتبادل الدولي مثل أنشطة البناء والتشييد والتجارة الداخلية[149].

تحتاج الدول العربية إلى إعداد قاعدة بشرية مدربة وماهرة من المواطنين القادرين على استكمال مسيرة التنمية في الآجال الطويلة، مع إعطائها الفرصة للتعبير عن نفسها وتحرير طاقاتها لخدمة التنمية إذا أرادت تحقيق نوع من الثراء في هياكلها الإنتاجية وإقامة صناعات وخدمات متعددة وبعيداً على الاعتماد على منتوج النفط[150].

وحتى تتمكن الانظمة العربية من الحد من أثار واخطار العولمة والتصدي لها يجب أن يكون هنالك عمل اقتصادي مشترك يهدف إلى الحد والتكيف مع تحديات العولمة التي ما زال ينقصها التصور العام والترابط الشامل والعام، والرغبة الحقيقية والقناعة والإرادة السياسية لدى الأنظمة العربية والإيمان العميق بإيجابيات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي في مجال مواجهة التحديات الخارجية إنشاء جهاز عربي للتكتل الاقتصادي يتولى التنسيق والإشراف على المشروعات على أن يكون له فروع بجميع الدول العربية، وكذلك تسهيل حركة الأشخاص عبر الحدود

149- الخواجه ليلى، 1999، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 3.

150- زرنوقة، صالح سالم، 2002، العولمة والوطن العربي، جامعة القاهرة، القاهرة، ص 270.

الإقليمية بين الدول العربية من أجل تبادل الموارد البشرية والعمالة وانتقال الخبرة الإنسانية، تلك هي أهم النقاط التي يمكن الوقوف عندها لرسم صورة مستقبلية للتكامل العربي والتحديات التي يواجهها في ظل المتغيرات الدولية، خاصة ما تفرضه العولمة من تحديات اقتصادية وسياسية وثقافية و إعلامية[151].

151- غريبي، محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، ص 63-37.

ملخص الفصل

يرتبط قرار الدولة بإنشاء منطقة حرة على اراضيها بتوفيرها مقومات انشاؤها، كالموقع المتميز، وتوفر البنية التحتية اللازمة والمناخ الاستثماري المطلوب، إلا أنه بالرغم من ذلك يبقى مدى نجاح هذه المنطقة وتحقيقها لأهدافها مرهون بعدم وجود بعض المعوقات التي قد تؤثر سلباً على هذه المنطقة، وايضاً توافر عوامل نجاح هذه المناطق، ونلاحظ أن المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة ترتبط بالمقام الأول بعوامل داخل الدولة، ثم تأتي المعوقات الخارجية التي أيضًا يكون لها تأثير.

تعتبر العولمة منظومة مفاهيمية شاملة برزت بالتوازي مع التحولات العميقة التي شهدتها الإنسانية بداية من عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وكانت أبرز مظاهرها الاقتصادية إعادة إنتاج النظام الرأسمالي كنظام كوني تلغى فيه كل الحواجز والقيود أمام تدفق السلع والأموال والمعلومات.

أن صعوبة الفصل بين مختلف أبعاد العولمة، حيث تتفاعل فيما بينها وإن كان البعد الاقتصادي يشكل أهم أبعادها على الإطلاق، وهذا الترابط هو الذي قاد إلى الاهتمام بمحاولة الكشف عن طبيعة التفاعلات بين كل من القوى الاقتصادية

والسياسية، حيث أن الكثير من الدراسات أشارت إلى وجود صلة وثيقة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ و استقرار آليات التحول.

كما أن الملامح الاقتصادية لعصر العولمة تعمل باتجاه متزايد نحو التكتل الاقتصادي، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية في التجارة الدولية، تزيد دور المؤسسات المالية الدولية في التحول نحو اقتصاد السوق (برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي).

أدى تحويل بعض المشكلات مثل الفقر، التنمية المستدامة، التنمية البشرية، البيئة، تعاظم دور التقنيات في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعيته)، وتعاظم دور المعلوماتية، الاتصالات، المواصلات.

وتعتبر أخطر أدوات العولمة وأبعادها تلك المرتبطة بالجانب الإعلامي والثقافي الذي تشكله الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تريد أن تفرض على العالم ثقافة واحدة وإعلام واحد.

الباب الثاني

تطبيقات عملية للمناطق الحرة العربية في دول المقارن

(الأردن – مصر – المغرب)

لقد احتلت المناطق الحرة في نطاق التجارة والاقتصاد الدوليين حيزاً كبيراً ومهماً، وتعتبر المناطق الحرة في وقتنا الحاضر من اهم العوامل التي تلجأ اليها الدول وبالخصوص الدول النامية، لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتحفيزها وتشجيعها، وذلك من خلال ما تقدمه تلك المناطق من حوافز وتسهيلات ومزايا استثمارية تمكن الشركات الاستثمارية من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق ارباح وعوائد مالية كبيرة لها، مما حدا بالدول زيادة الاهتمام بهذه المناطق لدعم الاقتصاد الوطني، فباشرت بوضع التشريعات والقوانين التي تنظم اعملها لإعطائها المزيد من المزايا والحوافز التي تساعد على جعلها مركزاً لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة التصديرية، ولقد انتبهت دول المقارنة الأردن ومصر والمغرب كمثيلاتها من الدول إلى هذه الاهمية وعملت على تطوير المناطق الحرة لديها وتشجيع الاستثمار من خلالها بكافة الوسائل المتاحة وكل دولة حسب رؤيتها وامكانياتها، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا القسم من خلال فصلين، الفصل الأول: المناطق الحرة الأردنية، والفصل الثاني: المناطق الحرة في مصر والمغرب.

الفصل الأول

المناطق الحرة الأردنية

لقد كانت تتبع المناطق الحرة في المملكة الأردنية الهاشمية إلى مؤسسة المناطق الحرة والتي تقوم بدورها بتنفيذ السياسات الحكومية التي تسعى إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ضمن حدود المناطق الحرة، والتوسع في إنشاء مناطق حرة في مختلف انحاء المملكة، وتقديم خدمات مميزة وجاذبة إلى المستثمرين بهدف زيادة المردود الاستثماري ودفع عجلة النمو الاقتصادي الوطني في المملكة[152].

وفي عام 2012 تم تحويل مؤسسة المناطق الحرة إلى شركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للحكومة تحت اسم شركة المناطق الحرة، أما المناطق التنموية فقد قرر مجلس الوزراء عام 2010 دمج شركة تطوير جبل عجلون وشركة تطوير البحر الميت في شركة واحدة تحت مسمى الشركة الأردنية لتطوير المناطق التنموية، وفي منتصف عام 2016 قرر مجلس الوزراء دمج شركة المناطق الحرة والشركة الأردنية لتطوير المناطق التنموية في شركة واحدة تحت مسمى "المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، استناداً إلى قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (2)

152- بطاهر، لطيفة،(2014-2015)،الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مستغانم، ص 61.

لسنة 2008 الذي يهدف إلى تعزيز القدرة الاقتصادية في المملكة واستقطاب الاستثمارات وايجاد بيئة استثمارية متطورة للأنشطة الاقتصادية[153].

وسنتحدث في هذا الفصل من خلال مبحثين الأول: الاطار القانوني المنظم لعمل المناطق الحرة والمناطق التنموية في الأردن، والمبحث الثاني: اهم المناطق الحرة الأردنية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، عن الوضعية القانونية لهذه المناطق والتسهيلات والمزايا التي تقدمها الدولة لجلب الاستثمارات إلى مناطقها الحرة وذلك في المبحث الأول، وسنتحدث عن اهم المناطق الحرة الخاصة والعامة في الأردن ودورها في دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول

الاطار القانوني المنظم لعمل المناطق الحرة والمناطق التنموية في الأردن

نظم المشرع الأردني الصبغة القانونية التي تعمل من خلالها المناطق الحرة من خلال اصدار قوانين مختصة منذ عام 1984 في قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم 32 لسنة 1984 وما تعبه من قوانين وانظمة تفصيلية لآلية عمل تلك المناطق والميزات والحوافز التي منحت بموجبها، وعليه سندرس في هذا المبحث التنظيم

153- المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني 2020، ص1.

القانوني لعمل وحوافز ومزايا المناطق الحرة في المطلب الأول و الغايات والاهداف والخدمات والتسهيلات في المناطق الحرة الأردنية في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التنظيم القانوني وحوافز ومزايا المناطق الحرة

الفرع الأول

التنظيم القانوني لعمل المناطق الحرة

نظم قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم 32 لسنة 1984 الأسس القانونية وآلية عمل المناطق الحرة إلى أن صدر قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة لسنة 2008 والذي حل محله، وتم الغاء احكامه بموجب المادة رقم 43 من نفس القانون في الفقرة ب والتي تنص على أنه: "اعتباراً من تاريخ اعلام شركة المناطق الحرة بحقها في الشروع بأعمالها يلغى قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (32) لسنة 1984 على أن يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه إلى ان تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها وفقًا لأحكام هذا القانون"[154]، وكذلك من القوانين الناظمة لعمل المناطق الحرة قانون رقم (30) لسنة (2014) قانون الاستثمار.

154- قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة لسنة 2008، المملكة الاردنية الهاشمية، مادة رقم 43.

ولقد عرّف المشرع الأردني المنطقة الحرة بنص صريح حيث نصت المادة رقم 2 على أن" المنطقة الحرة: جزء من اراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل، يخصص لغايات تخزين السلع وممارسة الانشطة الاقتصادية ويعتبر خارج النطاق الجمركي وتعامل السلع والأنشطة الاقتصادية داخله على انها خارج المملكة"[155].

يهدف انشاء المناطق الحرة والمناطق التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية إلى تقوية وتعزيز النشاط والقدرة الاقتصادية واستقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات المختلفة وتوفير بيئة استثمارية منافسة ومتطورة لكافة الانشطة الاقتصادية، وهذا ما اشارت اليه المادة 3 في قانون أنشاء المناطق الحرة"[156].

وفيما يتعلق بكيفية انشاء هذه المناطق الحرة والمناطق التنموية داخل المملكة الاردنية فلقد خول القانون مجلس الوزراء قرار أنشاء هذه المناطق وتعيين حدودها،

155- ينظر مادة 2، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة ، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

156- ينظر مادة 3، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة ، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

وقرار توسعتها أو تضييقها أو حتى الغاءها، بنفس الالية على أن يتم نشر أي من هذه القرار في الجريدة الرسمية[157].

تتمتع المؤسسات المسجلة داخل المناطق الحرة والتي تمارس اعمالها ونشاطها الاقتصادية داخل المنطقة بالإعفاءات من ضريبة الدخل والارباح الناتجة عنها تصدير جراء تصدير السلع أو الخدمات خارج المملكة، وما يتم من من بيع أو تنازل عن السلع داخل حدود المناطق الحرة ويستثنى من ذلك الارباح الناتجة من بيع السلع للسوق المحلي، كما اعفيت تجارة الترانزيت من كافة الضرائب إلى تتم داخل المناطق الحرة، ولقد شملت الاعفاءات ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية عن رواتب وعلاوات الموظفين غير الاردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة، ورسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي ولا يشمل الاعفاء بدل الخدمات، كذلك اعفاء الابنية والانشاءات المقامة في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الابنية والاراضي، كم تم السماح لهذه الشركات بتحويل العملات الاجنبية والارباح الناشئة عنها من المنطقة الحرة وفق احكام التشريعات النافذة، واخراج الآلات والمعدات والمواد والسلع والتجهيزات اللازمة

157- ينظر مادة 4، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة ، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

لإقامة أي مشروع فيها وتشغيله أو توسعته والارباح الناشئة عن ذلك إلى خارج المملكة وفق احكام التشريعات النافذة[158].

الفرع الثاني

الحوافز والمزايا داخل المناطق التنموية والمناطق الحرة في الأردن

لقد منحت المملكة الاردنية الهاشمية المناطق الحرة مزايا وحوافز مختلفة ومتعددة من خلال قانون الاستثمار بشكل تفصيلي وهذه المزايا التشجيعية تمنح للمستثمرين داخل المناطق الحرة.

لقد تعددت الحوافز التشجيعية التي منحت للمستثمرين داخل المناطق الحرة مثل: قيمة ضريبة الدخل (5%) من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتي من نشاطها الاقتصادي داخل المنطقة التنموية، كذلك تكون ضريبة الدخل بنسبة (5%) من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتي من نشاطها الاقتصادي في القطاع الصناعي، وتستفيد المؤسسة المسجلة من أي إعفاءات

158- ينظر مادة 43، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

ضريبية سارية في المملكة تتعلق بالصادرات من السلع والخدمات إلى خارج المملكة[159].

ومن الحوافز التشجيعية ايضاً ما يتعلق بالضريبة العامة المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات وعلى السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة المسجلة داخل المناطق الحرة بشرائها أو استيرادها لغايات ممارسة نشاطها الاقتصادي داخل المناطق التنموية، حيث تم تخفيض النسبة إلى (الصفر) دون التزام المؤسسة المسجلة بتقديم أي كفالة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص، كما تعفى من ضريبة المبيعات الرافعات الشوكية والسيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص فأكثر بمن فيهم السائق والمباعة إلى المؤسسة المسجلة لغايات نقل العمال من والى منشآت عمل هذه المؤسسة في المناطق التنموية أو المناطق الحرة، من ضريبة المبيعات، ويتم تنظيم أسس هذا الإعفاء وشروطه بموجب النظام الصادر لهذه الغاية[160].

159- ينظر مادة 11، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

160-ينظر مادة 12، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

كما تم كذلك اعفاء المؤسسات المسجلة التي تمارس نشاطاً اقتصادياً في المنطقة التنموية من الرسوم الجمركية باستثناء رسوم الصادرات وبدل الخدمات والأجور المستحقة وفقاً للتشريعات النافذة، للمواد والمعدات والآلات والتجهيزات ومواد البناء الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز وتأثيث جميع أنواع المشاريع التي يتم إقامتها من قبل هذه المؤسسات في المنطقة التنموية بما في ذلك قطع الغيار اللازمة لصيانتها المستمرة والبضائع المستوردة للمنطقة التنموية لممارسة النشاط الاقتصادي أو المصدرة منها لخارج المملكة، وايضاً لا تخضع السلع المنتجة أو المصنعة في المناطق التنموية والمستوفية بشروط المنشأ الأردني للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عند وضعها في الاستهلاك في السوق المحلي[161].

اما فيما يتعلق بالحوافز التي منحت إلى المؤسسات المسجلة التي تمارس نشاطاً اقتصادياً في المنطقة الحرة فيما يخص الارباح، فلقد تم الإعفاء من ضريبة الدخل عن الأرباح المتأتية من تصدير السلع أو الخدمات خارج المملكة، وتجارة الترانزيت، والبيع أو التنازل عن السلع داخل حدود المناطق الحرة، وعن تقديم الخدمات وتوريدها داخل المنطقة الحرة، والإعفاء من ضريبة الدخل عن رواتب

161-ينظر مادة 13، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة.[162]

اما فيما يتعلق بالبضائع المصدرة والمستوردة من وإلى المناطق الحرة فقد تم الإعفاء من الرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على البضائع المصدرة من المنطقة الحرة لغير السوق المحلي وعلى البضائع المستوردة إليها بما في ذلك المواد والمعدات والآلات والتجهيزات ومواد البناء الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز وتأثيث جميع أنواع المشاريع التي يتم إقامتها من هذه المؤسسات في المنطقة الحرة وقطع الغيار اللازمة لصيانتها المستمرة ولا يشمل الإعفاء بدل الخدمات كما تم إعفاء الأبنية والإنشاءات المقامة في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي ومن عوائد التعبيد والتنظيم والتحسين، كم تم السماح لهذه المؤسسات بتحويل العملات الأجنبية والأرباح الناشئة عنها من المنطقة الحرة وفق أحكام التشريعات النافذة، وإخراج الآلات والمعدات والمواد والسلع

162-ينظر مادة 14، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

والتجهيزات اللازمة لإقامة أي مشروع فيها وتشغيله أو توسعته والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفق أحكام التشريعات النافذة[163].

المطلب الثاني

الغايات والاهداف والخدمات والتسهيلات في المناطق الحرة الأردنية

الفرع الأول

الغايات والاهداف في المناطق الحرة الأردنية

لقد شعرت الحكومة الاردنية بالأهمية البالغة للمناطق الحرة والنهوض فيها والحفاظ على ديمومتها وتطورها، لذا أنشاة شركة المناطق الحرة و وضعت الأهداف والغايات المناطة بها ضمن أطار قانوني محدد، وعليه فقد حدد النظام الاساسي وعقد تأسيس شركة المناطق الحرة الغايات والأهداف المناطة بهذه الشركة والتي تقدمها للمناطق الحرة.

163-ينظر مادة 14، قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

اولاً: الغايات الاساسية حسب النظام الاساسي وعقد التأسيس لشركة المناطق الحرة.

كانت من أولى الغايات الأساسية للشركة إنشاء وإبراز وإظهار إي منطقة حره لحيز الوجود لذا اوكل لها، إنشاء وإدارة المناطق الحرة والحصول على التراخيص والموافقات اللازمة بما ذلك توقيع عقد التطوير، وإقامة جميع المنشآت اللازمة للمناطق الحرة وتوفير الخدمات الضرورية لها، تملّك وإدارة وتنمية وتطوير الأراضي بما ذلك القيام بأعمال البنية التحتية والفوقية وكذلك إنشاء وإدارة وتطوير المرافق والخدمات اللازمة الكهرباء والماء ومتطلبات السلامة العامة والبيئة وغيرها من الخدمات، لقيام بجميع التصرفات اللازمة لممارسة أي نشاط اقتصادي بما لا ذلك بيع وشراء واستئجار وتأجير وإدارة ونقل لملكية والتنازل عوض أو بدون عوض أو التصرف بأي شكل من الأشكال بالموجودات العائدة للشركة[164].

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية بعد التجهيز فقد كانت غايات هذه الشركة في المناطق الحرة، الترويج والتسويق لمنطقة التطوير والخدمات المقدمة فيها، التعاقد مع الخبراء والمستشارين والمتعهدين والمقاولين وشركات الادارة والتشغيل لغايات إدارة المنطقة الحرة أو تطويرها والتعاقد مع الموظفين والعمال، وممارسة أي نشاط منها وتحصيل بدل الخدمات المقدمة، كذلك تملك أي عقار وبيعه والتعرق فيه باي شكل

164- التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، ص 15.

من الأشكال وتحديد سعر البيع والتأجير والاستثمار وتحديد بدلات الايجار وتحصيلها، بالإضافة إلى أية أمور أخرى ذات علاقة بغايات الشركة وعملها عدا الوساطة المالية[165].

ثانياً: الأهداف الاساسية للمناطق الحرة من خلال عقد تأسيس شركة المناطق الحرة

حتى تتمكن الحكومة الأردنية من تحقيق الغايات من انشاء المناطق الحرة والتي اوكلتها إلى شركة المناطق الحرة قامت بتحديد الأهداف الوطنية والاستراتيجية لهذه الشركة وربطها بالغايات الأساسية.

1) الأهداف الوطنية.

الهدف الأول، إنشاء بيئة استثمارية قوية وقادرة على جذب رؤوس الأموال الاجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية المحلية، ولتحقيق هذه الهدف تم ربطه بالغايات الاساسية المتمثلة في بنية تحتية متطورة، وبيئة مؤسسية متطورة ذات كفاءة إدارية ومالية وبشرية وتقنية عالية المستوى، والهدف الثاني، تحقيق معدلات نمو مستدامه وخلق فرص عمل للأيادي العامة الوطنية، ولتحقيق هذا الهدف تم ربطه في الغايات

165- التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، ص 15.

الاساسية المتمثلة في ايجاد مناطق حرة نموذجية، واستقطاب استثمارات نوعية اقليمياً وعالمياً و التطور في الخدمات المجتمعية والبيئية وجمالية المناطق الحرة[166].

2) الأهداف الاستراتيجية.

تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي اوكلت مهام تنفيذها إلى شركة المناطق الحرة وربط هذه الأهداف بالغايات الاستراتيجية المنوي تحقيقها، نوردها حسب الجدول التالي:[167]

جدول رقم (2) الأهداف الاستراتيجية للمناطق الحرة الأردنية

الغاية الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي
بنية تحتية متطورة	تطوير وتحسين البنية التحتية في المناطق الحرة
بنية مؤسسية ذات كفاءة عالية إدارية ومالية وبشرية عالية المستوى	تعزيز وتطوير البناء المؤسسي وفق افضل ممارسات الإدارة والحاكمية

166- وثيقة الأردن – الأردن 2025- رؤية واستراتيجية وطنية، http://haqqi.info/ar/haqqi/legislation/jordan-2025

167 - - ينظر إلى التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، ص 19.

أمن ومراقبة مخزون نموذجي	تعزيز الأمن وسلامة المخزون في المناطق الحرة
مناطق حرة نموذجية ومتطورة	التحول التدريجي نحو الخدمات الذكية وصولا إلى مفهوم المناطق الحرة الذكية تنفيذ التطبيقات الإلكترونية الحكومية تعزيز وتطوير انظمة الجودة وتطوير وتنظيم الخدمات المساندة في المناطق الحرة
استقطاب استثمارات نوعية اقليمياً وعالمياً	ترويج الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة
التطور في الخدمات المجتمعية والبيئية وجمالية المناطق الحرة	المحافظة على البيئة من خلال الحد من التلوث في المناطق الحرة

الفرع الثاني

الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة الاردنية

لقد اوكلت لشركة المناطق الحرة مهام تقديم الخدمات والتسهيلات لتمكين المناطق الحرة والمناطق التنموية القيام بمهامها بشكل كامل، من تجهيز المناطق الحرة والمناطق التنموية بالمرافق العامة وخدمات البنية التحتية، الطرق، و الكهرباء، ومياه الصرف الصحي، وشبكة اتصالات حديثة، تشمله الهواتف والتلكس والفاكس والبريد والانترنت، وتجهيزها بالساحات والمستودعات اللازمة التي تغطي احتياجات المستثمرين، كما عملت المجموعة مع الجهات المختصة على فتح فروع لعدد من البنوك داخل المناطق الحرة من اجل تسهيل عمل المستثمرين، وتامين كافة الأعمال المصرفية، وكذلك فتح فروع الشركات التأمين، والتخليص في المناطق الحرة، وايضاً تتولى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية تسجيل الشركات بكافة أنواعها واجراء التعديلات على هذه الشركات واجراء المقتضى القانون الانتهاء الشخصية، كما اوكل إلى شركة المناطق الحرة كذلك إصدار شهادات منشأ (مناطق حرة) للمنتجات الصناعة التي تنتج داخل المناطق الحرة التي تقل نسبة المدخلات المحلية فيها عن(40%)، وايضاً توفير خدمة النافذة الواحدة وتشغيل بوابة الكترونية

للمجموعة تمكن المستثمرين المتعاملين من انجاز ومتابعة معاملا تهم والاطلاع على كافة المعلومات المتاحة على البوابة[168].

المطلب الثالث

الانشطة الاستثمارية المحظورة في المناطق الحرة الاردنية

لقد حظر المشرع الأردني أدخال وتداول مجموعة من البضائع إلى المناطق الحرة، وتحت طائلة المسؤولية والمصادرة دون اي تعويضات، هذا ما ورد في النظام رقم 43 لعام 1987 الصادر بموجب المادة رقم 18 من قانون المناطق الحرة رقم 32 لعام 1984[169].

لقد ورد في المادة رقم 122 من قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 وفقاً للقانون المعدل رقم (33) لسنة 2018 والقانون المعدل رقم (10) لعام 2019، مجموعة من البضائع المحظورة في المناطق الحرة ومنها: البضائع الممنوعة لمخالفتها النظام العام، البضائع ذات المنشأ أو المصدر المحظور التعامل معه اقتصادياً، المخدرات والمؤثرات العقلية بكافة أنواعها واشكالها، الاسلحة الحربية والذخائر والمتفجرات، البضائع النتنه أو القابلة للالتهاب عدا المحروقات اللازمة

168- التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، ص 16.

169- محفوظ، عبد الرحمن ،2014، النظام القانوني لاستثمار في المناطق الحرة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، ص 38.

للاستثمار وتحدد من قبل الجهات المختصة، البضائع المخالفة للقوانين المتعلقة بحماية الملكية التجارية والصناعية والأدبية والفنية والصادر فيها قرار من الجهات المختصة[170].

ولقد حظر المشرع الأردني ايضاً ممارسة مجموعة من الأعمال داخل المناطق الحرة الاردنية نوردها تالياً: اقامة منشآت للقوة المحركة أو للإنارة المصانع أو المخازن إلا بموافقة إدارة المناطق الحرة، وحظر نقل البضائع من مستودعات المناطق الحرة إلى الاماكن المؤجرة والعكس إلا بموافقة مدير عام المناطق الحرة، وكذلك البيع المفرد، واستعمال التيار الكهربائي لغير إنارة المكاتب والمستودعات والمصانع، كذلك حظر استعمال المحروقات السائلة أو الغازية للإنارة[171].

170- ينظر مادة 122، قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 وفقاً للقانون المعدل رقم (33) لسنة 2018 والقانون المعدل رقم (10) لعام 2019، المملكة الاردنية الهاشمية.

171- محفوظ، عبد الرحمن ،2014، النظام القانوني لاستثمار في المناطق الحرة، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثاني

اهم المناطق الحرة الأردنية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني

كانت أول تجارب المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية في منطقة العقبة عام 1973، ونظراً لنجاح هذه التجربة اقدم الأردن على اقامة العديد من المناطق حرة على أراضيه، ولقد كان لموقع الأردن المتوسط في منطقة الشرق الاوسط، والاستقرار الامني والسياسي، والظروف المناخية الملائمة والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الأردنية الاثر الاكبر في نجاح هذه المناطق الحرة[172].

ولقد قامت الأردن في إنشاء العديد من المناطق الحرة العامّة والخاصة في مختلف انحاء البلاد، حيث بلغ عدد المناطق الحرة العامة (6) مناطق حرة في مختلف محافظات المملكة، إضافة إلى 37 منطقة حرة خاصة، وسوف نسلط الضوء على هذه المناطق من خلال الحديث عن المناطق الحرة العامة في المطلب الأول، والمناطق الحرة الخاصة في المطلب الثاني.

172- خصاونة، محمد قاسم.(2010)، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، ص 111.

المطلب الأول

أنواع المناطق الحرة في المملكة الأردنية

الفرع الأول

المناطق الحرة العامة

المناطق الحرة العامة: "هي جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل، يخصص لغايات تخزين السلع وممارسة الانشطة الاقتصادية ويعتبر خارج النطاق الجمركي وتعامل السلع والانشطة الاقتصادية داخله على أنها خارج المملكة، وتتولى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية حاليًا، ستة مناطق عامة[173].

بلغت قيمة الصادرات في المناطق الحرة العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 ، نحو 207 مليون دينار، مسجله بذلك ارتفاعاً مقداره 39 مليون دينار مقارنة بنفس الشهر لعام 2019، و بالنسبة للواردات في المناطق الحرة العامة، فلقد بلغت خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 ما يقارب 210 مليون دينار مسجلتاً

173- التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، ص 12 مرجع بديل .

بذلك ارتفاعاً مقداره 37 مليون دينار بما نسبته 21.4 % مقارنة مع شهر كانون الثاني من عام 2019[174].

اولًا: المناطق الحرة العامة الموجودة في الأردن

توجد في المملكة الاردنية 6 مناطق حرة عامة وهي تخضع لإشراف المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، وهذه المناطق هي المنطقة الحرة الزرقاء، المنطقة الحرة الكرك، المنطقة الحرة، الموقر، المنطقة الحرة سحاب، المنطقة الحرة المطار(مطار الملكة علياء الدولي)، ولقد تم منح ميزات وحوافز إضافية لمنطقتي الكرك والكرامة لاستقطاب مستثمرين جد لغاية رفع نسبة التشغيل في تلك المناطق[175].

1- المنطقة الحرة الزرقاء

لقد أنشئت في عام (1983) على شبكة طرق دولية تربط الأردن بدول الجوار، حيث بلغت المساحة الحالية لها حوالي (5200) دونماً، وقد تمَّ تطويرها وتجهيزها بمقومات بنية تحتية متكاملة وحديثة لتلبية طلبات الاستثمار في الأنشطة التجارية التي تشتمل على تخزين البضائع والمركبات باختلافها وتجارة الترانزيت، والصناعية

174- النشرة الاحصائية الشهرية، كانون الثاني 2020، المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، وحدة التخطيط وتطوير الاداء المؤسسي، ص 2.

175- التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، ص 26.

كالصناعات الغذائية وصناعة الألبسة وقطع الغيار والقوارب وهياكل السيارات الشاحنة والمعدات الزراعية ومواد البناء وتدوير النفايات والمواد الصلبة، والخدمية كخدمات التخليص على البضائع والمركبات والتأمين والنقل والمناولة والخدمات المصرفية وخدمات اتصال حديثة تربطها بالعالم الخارجي، وتتمتع المنطقة الحرة الزرقاء بميزات تنافسية متعددة، القرب من العاصمة عمان وموقعها على أكبر شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة، كما تتماز بتنوع الأنشطة المرخص مزاولتها كالأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وتعتبر مركز إقليمي لتجارة السيارات، كما تحتضن المنطقة داخل أسوارها انشطة صناعية متعددة حيث يوجد أكثر من 70 مصنعاً متميزاً، منها يعمل في مجال الصناعات التحويلية كمصنع الزيوت المعدنية الذي يحمل علامات تجارية عالمية مثل فوكس الألمانية وغيرها، ومصنع أخر لإنتاج الرديترات الخاصة بشتى أنواع بالمركبات والذي يصدر منتجاته للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، ويوجد بها مصنع لصناعة القوارب المتطورة، ناهيك عن العديد من الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية، كما أنها تعتبر مركزاً إقليمياً لتجارة وتوزيع السيارات الجديدة والمستعملة، وتعتبر مصدراً مهماً للتزود بالسيارات للعديد من الدول العربية والإفريقية ومن بعض الدول الأسيوية[176].

176- المنطقة الحرة **الزرقاء**– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة.

https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

2- المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي.

تم إنشاء منطقة حرة جديدة نموذجية على مساحة 1000 دونم ضمن أفضل المواصفات العالمية في حرم مطار الملكة علياء الدولي، وقد قامت شركة المناطق الحرة بكافة الإجراءات والاستعدادات النهائية بتشغيل المنطقة الحرة بمطار الملكة علياء الدولي، ويهدف إنشاء هذه المنطقة لتكون ميناءً محورياً ومركزاً للتجارة والاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعات الخفيفة والأدوية والإلكترونيات والأنشطة التجارية التخزينية والخدمات المساندة، وستعمل هذه المنطقة على تعزيز البيئة التنافسية للاستثمار في المملكة الأردنية من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات اللوجستية الداعمة للاستثمار والتصدير بما يمكّن الشركة من جذب استثمارات نوعية ذات قيمة مضافة عالية على الاقتصاد الوطني وزيادة حجم الصادرات وفرص التشغيل، ومن المتوقع أن تستقطب هذه المنطقة حجم استثمارات يقدر بحوالي (380) مليون دينار، وفرص عمل تقدر بحوالي (3500) فرصة عمل مباشرة و(4000) فرصة عمل غير مباشرة[177].

تتمتع المنطقة الحرة المطار بميزات تنافسية تساهم في زيادة اهميتها منها، القرب من العاصمة عمان، وجودها في حرم مطار الملكة علياء الدولي وأهم ما يميز موقعها

177- المنطقة الحرة **المطار**- المجموعة الاردنية للمناطق الحرة. https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

في المطار قربها من الجهة الغربية إلى الطريق الصحراوي ومنها إلى المعبر البحري (ميناء العقبة)؛ الاستفادة من حركة الطيران في المطار لغرض الشحن الجوي، كما انها تلبي متطلبات خدمات الشحن الدولي السريع، كما جرى تصميمها ضمن أفضل المواصفات العالمية، وتعتبر اكبر منطقة حرة من حيث المساحة وحجم الاستثمار في المملكة[178].

3- المنطقة الحرة الموقر

أنشأت في عام 2011 على مساحة 122 دونماً لتلبية الطلب المتزايد من قبل المستثمرين على خدمات المنطقة الحرة سحاب التي تعذر توسيعها لعدم توفر أرض مجاورة لها، وتتمتع المنطقة الحرة الموقر بالميزات التنافسية متعددة كالقرب من العاصمة عمان، والقرب من مطار الملكة علياء الدولي، وكذلك تعدد وتنوع الأنشطة المرخص مزاولتها داخلها كالأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، ومن ميزات موقعها ايضاً قربها من الخط الدولي المؤدي إلى الحدود السعودية والحدود العراقية[179].

178-المنطقة الحرة **المطار**- مرجع سابق.

179-المنطقة الحرة **الموقر**- المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

4- المنطقة الحرة سحاب

تم افتتاحها عام 1997 على أرض مساحتها 70 دونماً في مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية لخدمة المستثمرين الصناعيين لغرض تخزين المواد الأولية كمنتجات للصناعات العاملة بتلك المدينة الصناعية، وعلاوة على ذلك يوجد بالمنطقة الحرة سحاب عدد من الصناعات منها صناعة للكواشف الطبية الذي يصدر إنتاجه للعديد من الدول الأمريكية والأوربية إضافة للأسواق العربية والأسيوية، وتتمتع المنطقة الحرة سحاب بميزات تنافسية هامة، كالقرب من العاصمة عمان، وجودها في قلب مدينة الملك عبد الله الصناعية، كما تنوع داخلها الأنشطة المرخص مزاولتها كالأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، ولا ننسى قربها من الخط الدولي المؤدي إلى الحدود السعودية والحدود العراقية[180].

5- المنطقة الحرة الكرك

أنشأت عام 2001 بمساحة 143 دونماً وتقع داخل مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية كما وتقوم هذه المنطقة بتنظيم ورقابة أنشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة بإقليم الجنوب، وتتمتع المنطقة الحرة الكرك بالميزات التنافسية الآتية: وجودها في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وعملها على تقديم خدمات التخزين

180-المنطقة الحرة **سحاب**- المجموعة الاردنية للمناطق الحرة.
https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

للمستثمرين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وتمتاز بتنافسية بدلات الأجور فيها، أضافة إلى قربها من الخط الدولي ما بين العاصمة عمان والمطار وميناء العقبة[181].

6 – المنطقة الحرة الكرامة

أنشأت في عام 2004 على مساحة 2000 دونم في محافظة المفرق–الحدود العراقية بهدف مزاولة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية، وتتمتع المنطقة الحرة الكرامة بميزات تنافسية متعددة منها القرب من المعبر الحدودي مع العراق، وتنوع الأنشطة المرخص مزاولتها كالأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وكذلك تنافسية بدلات الأجور فيها، وتجد الإشارة هنا أنه تم في عام 2000 تحويل منطقة العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة وبالتالي المنطقة الحرة ميناء العقبة اصبحت تتبع إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث اعتبرت مدينة العقبة منطقة اقتصادية خاصة منفصلة[182].

181–**المنطقة الحرة الكرك**– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة. https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

182-المنطقة الحرة **الكرامة**– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة. https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

لكن لا بد من التنويه بأن ميناء العقبة يعتبر اول منطقة حرة صغيرة اقيم في الأردن من اجل تنمية المبادلات التجارية وخدمة تجار الترانزيت، وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة الحرة لميناء العقبة 2159 دونم، وتوزع هذه المساحة على ست مواقع ضمن منطقة العقبة، الموقع المقام عليه مباني الادارة ومستودعي تخزين البضائع وتبلغ مساحته 19 دونم، وموقع المقص والذي يشتمل على ساحات ومستودعات البضائع وتبغ مساحته 241 دونم، وموقع العائم في ميناء الحاويات والمخصص للبضائع التي ترد على شكل حاويات مغلقة وتبلغ مساحته 10 دونمات، وموقع مخازن التبريد وتبلغ مساحته 50 دونم، وموقع الشاطئ الجنوبي والمؤجر إلى شركة العقبة الدولية للمواشي وتبلغ مساحته 250 دونم[183].

ثانيًا: الاعفاءات والحوافز الاستثمارية في المناطق الحرة العامة

لقد تم منح المشاريع الاستثمارية والتجارية والصناعية والخدمات المقامة داخل المناطق الحرة بإعفاءات وحوافز متعددة ومتميزة، فلقد تم إعفاء عوائد ارباح الانشطة الاقتصادية من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها خارج المملكة تجارة الترانزيت، وإعفاء الرواتب والعلاوات للموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع المقامة في المناطق الحرة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية، وإعفاء

183- لبعل، فطيمة،(2012/2011)، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المناطق الحرة المشتركة الاردنية السورية 2010/2000، ص 92-93.

البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية، وكافة الضرائب، والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والاجور، وإعفاء الابنية والانشاءات العقارية التي في المناطق الحرة من رسوم الترخيص وضريبة الابنية وضريبة الاراضي، وإعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند ادخالها إلى السوق المحلي من الرسوم الجمركية بما يعادل قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في تصنيعها، ثم تم السماح بتحويل راس مال المستثمر في المنطقة الحرة والارباح الناتجة عنه إلى خارج المملكة وفق للأحكام المعمول فيها، اعفاء كافة المشاريع الصناعية ما قيمته 10% من بدل الايجارات للأراضي والمنشآت المستأجرة[184].

الفرع الثاني

المناطق الحرة الخاصة

لقد جاءت فكرة انشاء المناطق الحرة الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية نتيجة التوجه الحكومي لتفعيل القطاع الخاص المحلي والأجنبي في التنمية الاقتصادية لغايات جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ذات رؤوس الاموال الكبيرة، واستقلال الموارد الاولية المحلية في الانتاج واستيعاب جزء من العمالة الوطنية، ولقد تم ترخيص ما يقارب 33 منطقة حرة خاصة في مختلف انحاء المملكة لنهاية عام

184- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية نطوّر الأردن، التقرير السنوي2019 ، ص 28.

2019 بموجب قانون المناطق الحرة رقم 32 لسنة 1984، وتدار وتمول هذه المناطق من قبل القطاع وتحت اشراف المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية[185].

وتعرف المناطق الحرة الخاصة بأنها المناطق التي تنشأ داخل البلد أو داخل الدوائر الجمركية، وهدفها اقامة مشروع واحد للتخزين أو اغراض صناعية أو أية اعمال اخرى[186].

ولقد أشارت البيانات المتعلقة بالمناطق الحرة الخاصة خلال شهر كانون الثاني من العام 2020 ، إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 68% لتصل إلى 64.3 مليون دينار مقارنة مع 38.2 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2019، أمّا على صعيد قيمة المستوردات للمناطق الحرة الخاصة فقد تراجعت بنسبة 34 % مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتصل إلى 29.6 مليون دينار[187].

185- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 44.

186- احمد، مدني، 2006، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة لمنطقة الحرة- بلارة- الملتقى الدولي جول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس مطيف، 13/ 14 - نوفمبر، ص 7.

187- النشرة الاحصائية الشهرية ،كانون الثاني 2020، المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، وحدة التخطيط وتطوير الاداء المؤسسي، ص 6.

توجد العديد من المناطق الحرة الخاصة وهي مناطق تتمتع بصفة المناطق الحرة ندرجها تالياً مع موقعها الجغرافي في المملكة الاردنية الهاشمية، حسب ما ذكرته هيئة الاستثمار للمناطق الحرة في موقعها الرسمي[188].

جدول رقم (3) المناطق الحرة الخاصة في الأردن

اسم المنطقة	**موقعها**
الشركة الهندية الأردنية للكيماويات المحدودة المسؤولية	الشيدية – معان
شركة عبر الأردن للمواشي والأغنام	القويرة – العقبة
شركة حجازي وغوشة للحوم والمواشي	القويرة – العقبة
شركة برومين الأردن	الكرك
شركة مغنيسيا الأردن	الكرك
شركة صناعة الأسمدة والكيماويات العربية (كيمابكو)	العقبة

188- https://www.jic.gov.jo/ar7 الموقع الرسمي لمناطق الحرة هيئة الاستثمار.

شركة الأسمدة اليابانية الأردنية	العقبة
شركة سلفوكيم الهولندية	العقبة
شركة الشرق الأوسط للتنمية الإقليمية	القويرة
شركة الأبيض للأسمدة والكيماويات الأردنية	الكرك
الشركة الأردنية الهندية للأسمدة	الشيدية
شركة الأسواق الحرة الأردنية للمعابر	عمان
شركة المدينة الإعلامية (دلة للإنتاج الفني والإعلامي)	ناعور – عمان
الشركة الماسية الدولية للاستثمار	الشونة الجنوبية
مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB)	الزرقاء– الضليل
شركة الباحة لإنتاج الصودا والكلورين	الزرقاء– الحلابات
شركة بيت المال للإدخار والإسكان (بيتنا)	حدود الكرامة

شركة الأردن الدولية للإستثمار	الزرقاء – الحلابات
شركة أدوية الحكمة	عمان – القسطل
اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)	عمان– القويسمة
الشركة الأردنية السعودية للبث الفضائي	عمان – ناعور
شركة عبر الشرق الأوسط الدولية للتوزيع	عمان– الطنيب
شركة الأردن لصناعة وتطوير الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لإنظمة الطيران	مطار ماركا
الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو)	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لتدريب الطيران والطيران التشبيهي	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لتموين الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي

شركة الأسواق الحرة في المطارات الأردنية	مطار ماركا
الشركة الأردنية للشحن الجوي	مطار ماركا
شركة أفيشن هاند لنغ سيرفيسز انترناشونال ليمتد	مطار الملكة علياء الدولي
شركة تطوير مدن تقنية المعلومات والصناعة(سايبرستي)	اربد
شركة معبر الأردن للمشاريع المتعددة	جسر الملك حسين
شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري	الزرقاء – الضليل
شركة اكاديمية الطيران الملكية الاردنية	مطار ماركا
شركة رودس للخرسانة مصبغة الصب	الزرقاء – الحلابات
شركة مخازن المطارات للبيع المجزأ	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة المهنية لصيانة الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي

المطلب الثاني

دور المناطق الحرة والتنموية في دعم الاقتصاد الوطني الأردني

قامت إدارة المناطق الحرة بالعمل بفعالية في تنفيذ سياسة الحكومة الرامية إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المناطق الحرة وإنشاء العديد من المناطق الحرة في مختلف المواقع الجغرافية من المملكة والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها والمزايا التي تمنحها للمستثمرين إلى المستويات العالمية وذلك حتى تتمكن من زيادة المردود الاقتصادي وفاعلية النشاط الاستثماري وكذلك المساهمة بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن[189].

وتقوم المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية بدور فعال في إدارة ما تدره المناطق الحرة من عوائد استثمارية تساهم بدورها في الاقتصاد الوطني، ولمعرفة هذا الدور لا بد من التطرق إلى إيرادات ونفقات هذه المؤسسة من خلال سلسلة زمنية محددة وحجمها ومدى مساهمتها في الدخل القوم، ولتكتمل الصورة بشكلها الصحيح في هذا السياق ضرورة التطرق إلى اهم الانجازات وحجم التجارة من وإلى المناطق الحرة العامة و الخاصة.

189- بطاهر، لطيفة.(2014-2015).الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة مستغانم، ص 61.

الفرع الأول

اولًا: مؤشرات الاداء الرئيسية للمناطق الحرة العامة

لقد حققت المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنمية نجاحات كبيرة ومميزة بسبب نظرتها الشمولية الواسعة للمناطق الحرة، وساهمت في تطوير المناخ الاستثماري داخل تلك المناطق، وظهرت هذه النجاحات من خلال مقارنة مجموعة من المؤشرات خلال الاعوام من 2016 إلى 2019، وذلك حسب التقرير السنوي لعام 2019 للمناطق الحرة وهو اخر تقرير صدر لتاريخه[190].

1- مؤشر الايرادات

لقد بلغت إيرادات المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لعام 2019 ما يقارب 21.42 مليون دينار، وبهذه الإيرادات تسجل تراجعاً طفيفاً بلغ ما يقارب (1.3) مليون دينار أو بنسبة انخفاض (5.7) مقارنة بعام 2018، والجدول التالي يبين الإيرادات للأعوام ما بين 2016 – 2019.

190- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 30.

جدول رقم (4) إيرادات المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لعام 2019.

2016	2017	2018	2019
25.24	24.31	22.72	21.4

المصدر.[191]

2- مؤشر المساحة.

تبين لنا من خلال هذا المؤشر مدى النجاحات التي حققتها المناطق الحرة ، فلقد بلغت مساحة الأراضي المتاحة للاستثمار(المطورة)، حوالي 1932 دونم في عام 2019، بالمقارنة مع 4902 عام 2018، اما فيما يخص المساحة المؤجرة، فقد بلغت مساحة الأرض المؤجرة في عام 2019 حوالي 3668 دونم.[192]

3-عدد المستثمرين والشركات المسجلة و حجم الاستثمار.

لقد بلغ عدد المستثمرين في المناطق الحرة العامة في عام 2019 حوالي 2637 مستثمرا مقارنة ب مستثمرا في 2018، مسجلة ارتفاعاً بواقع 16

191- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 29.

192- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 30.

مستثمراً، وبلغ عدد الشركات المسجلة في المناطق الحرة العامة والخاصة في عام 2019 حوالي 1950 شركة مقارنة ب 1949 شركة في عام 2018، كما بلغ حجم الاستثمار في المناطق الحرة العامة في عام 2019 حوالي 470 مليون دينار مقارنة ب 476 مليون دينار في 2018، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.3، والجدول التالي يبن هذه القيم بشكل مفصل.

جدول رقم (5) عدد المستثمرين والشركات المسجلة و حجم الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية ما بين عامي 2016–2019.

السنة	عدد المستثمرين	عدد الشركات	حجم الاستثمار (مليار دينار)
2016	2516	2397	486
2017	2478	2099	490
2018	2621	1949	476
2019	2637	1950	470

المصدر[193].

193- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص30-32.

4- حجم الصادرات

بلغ حجم الصادرات في المناطق الحرة العامة في عام 2019 حوالي 2.70 مليار دينار مقارنة ب 2.59 مليار دينار في عام 2018 ، مسجلة ارتفاعاً مقداره 110 مليون دينار أو بنسبة 4% ، حيث شكلت صادرات البضائع منها 1.05 مليار دينار بينما شكلت صادرات الآليات حوالي 1.65 مليار دينار، وقد استحوذت صادرات المناطق الحرة العامة للأسواق الخارجية (الترانزيت) على ما نسبته 63.4 % من إجمالي قيمة صادرات المناطق الحرة العامة لعام 2019 والبالغة 2.7 مليار دينار؛ منها بضائع بقيمة 613 مليون دينار وآليات بقيمة 1.098 مليار دينار، وقد ارتفعت الصادرات للأسواق الخارجية (الترانزيت) في عام 2019 لتصل إلى 1.711 مليار دينار مقارنة 1.285 مليار دينار عام 2018، بنسبة تقدم 4.2 % وبالمقابل استحوذت صادرات المناطق الحرة العامة للأسواق المحلية على ما نسبته 36.6 % من إجمالي قيمة صادرات المناطق الحرة العامة لعام 2019، منها 434 مليون دينار قيم بضائع و 554 مليون دينار قيم آليات، وقد انخفضت الصادرات للأسواق المحلية إلى 988 مليون دينار في عام 2019 بالمقارنة مع 1.305مليار دينار في عام 2018، بنسبة تراجع 24 %.[194]

194- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 32-33.

5- حجم المستوردات.

لقد بلغت قيمة مستوردات المناطق الحرة العامة في عام 2019 حوالي 2.42 مليار دينار بالمقارنة مع 2.54 مليار دينار خلال العام 2018، مسجلة انخفاضاً مقداره 120 مليون دينار أو بنسبة 4.7 %، حيث شكلت مستوردات البضائع منها 878 مليون دينار بين ما شكلت مستوردات الآليات حوالي 1.546 مليار دينار، فيما يقدر عدد العمال في المناطق الحرة العامة والخاصة بحوالي 18.1 ألف عام لعام 2019، والجدول التالي يبين مقارنة بين هذه الاصناف للأعوام من 2016 إلى 2019 حسب اخر تقرير رسمي صدر من المناطق الحرة.

جدول رقم (6) حجم المستوردات في المناطق الحرة الأردنية ما بين عامي 2016- 2019.

السنة	قيمة البضائع المصدّرة	قيمة المركبات والآليات المصدّرة	قيمة الصادرات للأسواق الخارجية	قيمة الصادرات إلى السوق المحلي
2016	115	150	X	X
2017	150	130	X	X

2018	105	154	1285	1305
2019	105	165	1711	988

المصدر[195]

6- اسواق التصدير والاستيراد

من أهم المؤشرات التي تبين مدى نجاعة سياسية المناطق الحرة اسواق التصدير التي تستطيع غزواها والدخول اليها، لذا استهدفت المناطق الحرة العامة في الأردن عدداً من الأسواق الإقليمية والعالمية للتصدير من أهمها : العراق، الإمارات، سوريا، السعودية، فلسطين ليبيا، تركيا، إيران، إيطاليا، ولا يقل مؤشر اسواق الاستيراد عن اسواق التصدير اهمية كونه الأساس الحقيقي للأرباح والنجاح والتمثل في وفرة المواد الاولية للصناعات والمنتجات والمواد الخام التي تلزم مختلف انواع الصناعات والاستثمارات، كذلك الاسعار الرخيصة للمستوردات المختلفة، ووفرة مصادر الاستيراد ايضاً توفر التنافس وامكانية توفر خيارات متعددة، لذا تقوم المناطق الحرة العامة باستيراد بضائعها من عدد من الأسواق الإقليمية والعالمية ومن أهمها: الصين كوريا الجنوبية، الهند، المانيا، أمريكيا، اليابان، الإمارات، السعودية[196]

195- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 30.

196- الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن، التقرير السنوي 2019، ص 34.

ثانياً: اداء المناطق الحرة العامة حسب الموقع الجغرافي[197]

1- من حيث عدد المستثمرين والعقود الاستثمارية

جدول رقم (7) اداء المناطق الحرة العامة حسب الموقع الجغرافي، من حيث عدد المستثمرين والعقود الاستثمارية.

المنطقة الحرة	عدد المستثمرين	عدد العقود الاستثمارية	عدد الشركات المسجلة
الزرقاء	2396	2650	1759
سحاب	43	50	26
المطار	82	112	63
الكرك	64	66	61
الكرامة	10	11	2
الموقر	42	45	39
المجموع	2637	2934	1950

197- المناطق مؤشرات تفصيلية عن الأداء للمناطق الحرة العامة حسب موقعها الجغراقي، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، 2019، ص 35.

2- من حيث الصادرات والمستوردات لعامي 2018-2019[198]

جدول رقم (8) اداء المناطق الحرة العامة حسب الموقع الجغرافي، من حيث عدد المستثمرين والعقود الاستثمارية.

المنطقة الحرة	قيمة مستوردات البضائع- مليون دينار		عدد الشركات المسجلة- مليون دينار	
	2018	2019	2018	2019
الزرقاء	581	493	653	618
سحاب	161	147	165	129
المطار	183	225	225	285
الكرك	1.3	1.2	1.6	1.3
الكرامة	0.1	0.0	0.0	.0.
الموقر	5.6	11.7	5.1	12.9
المجموع	932	878	1050	1046

198- المناطق مؤشرات تفصيلية عن الأداء للمناطق الحرة العامة حسب موقعها الجغراقي، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، 2019، ص 35.

الفرع الثاني

انجازات المجموعة الاردنية في المناطق الحرة العامة

لقد حصلنا من خلال أخر تقرير سنوي صادر عن المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، عام 2019، أهم انجازات المجموعة الاردنية في المناطق الحرة العامة في المناطق الحرة المختلفة في الأردن نوردها تالياً:

أولاً: الأداء المالي و حجم الإيرادات للمجموعة[199]

لقد بلغت الإيرادات العامة في نهاية عام 2018 نحو21.42 مليون دينار، مسجلة انخفاضاً طفيفاً بمقدار (1.3) مليون دينار أو بنسبة 5.7% بالمقارنة مع عام 2018 حجم النفقات الرأسمالية:

وبلغت النفقات الرأسمالية في نهاية عام 2019 نحو 18.63 مليون دينار، بنسبة انخفاض 14 % أو بمقدار 5 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2018 حجم المبالغ الالية المحولة لدعم الخزينة العامة، ولقد بلغ الفائض المحول لوزارة المالية لعام 2019 نحو 4.3 مليون دينار.

199- التقرير السنوي، 2019، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، ص 37.

ثانياً: القوى البشرية وبيئة العمل[200].

لقد اولت المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية العنصر البشري عناية خاصة، إدراكاً منها بأهميته بوصفه الركيزة الأساسية في العملية الإنتاجية، فقد سعت إلى خلق بيئة عمل جاذبة لموظفيها بحيث تمنحهم الاستقرار وتحثهم على العمل والإنتاجية، حيث أقرت الكثير من الإجراءات والضوابط الكفيلة بتحقيق ذلك، وفي مقدمتها:

1. استقطاب الكفاءات من ذوي الخبرة والقدرة على التطوير، لغايات تحسين مستوى الأداء المؤسسي بالشركة، وتقديم الخدمة المثلى لعملائها من المستثمرين، قامت الشركة باستقطاب الكفاءات من حملة الشهادات الجامعية بلغ عددهم عام 2019 نحو 17 موظفاً، ليصل عدد الموظفين من حملة الشهادة الجامعية عام 2019 إلى (167) موظفا، وانخفض عدد الموظفين من حملة الشهادة الثانوية العامة فما دون إلى 168 موظفاً عالماً أن عدد الموظفين الذين تم احالتهم على التقاعد عام 2019 بلغ 15 موظفاً.

200- التقرير السنوي، 2019، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، ص 38- 39.

2. ونظراً لاستمرارية عملية التحسين في الشركة لمختلف عمليتها ومدخلات تلك العمليات، ركزت الشركة على تحسين وتطوير الموارد البشرية من خلال صقل مهارات موظفيها بدورات تدريبية في مختلف المجالات بهدف زيادة تأهيلها وتدريبها.

3. عملت المجموعة على تحفيز الموظفين وتشجيعهم على التطوير والابداع من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية، حيث بلغ عدد الموظفين الذين تم تكريمهم في العام 2019 تقريباً 31 موظفاً ما بين تكريم مادي ومعنوي.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات[201]

لمواكبة التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، ولتسخير هذا التطور التقني لخدمة المستثمرين، ضمن استراتيجية المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لتطوير الخدمات التي يحتاجها المستثمرون، عملت المجموعة على تطوير خدماتها الإلكترونية، بإضافة خدمات جديدة، تسهيلاً لعملائها واختصارا لوقتهم وجهدهم، حيث تم حوسبة جميع الإجراءات المتعلقة بدخول وخروج البضائع وما يتبعها من حركات داخل المناطق الحرة العامة، ومن أبرز ما تم إنجازه من خدمات تقنية خلال العام 2019 ما يلي:

201- التقرير السنوي، 2019، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، ص 40.

1) تحديث نظام تخطيط موارد الشركة أو ما يعرف بالنظام المتكامل ERP، وهو عبارة عن مجموعة من الأنظمة تعمل سوية لأتمتة العمليات الخاصة بالشركة وربطها بشكل موحد ومتكامل، ويشمل العديد من الأنظمة مثل نظام الرواتب ونظام الموارد البشرية ونظام المستودعات، ونظام الاستثمار وخدمات المستثمرين (شركات وعقود).

2) تطبيق براءة الذمة للعقود في حال تجديدها وربطها مع المخالفات والتأمين.

3) الربط مع دائرة الجمارك.

4) الربط مع دائرة ضريبة الدخل.

5) الربط مع دائرة مراقبة الشركات.

6) الربط مع وزارة العمل.

7) تطوير الشبكة الحاسوبية الرئيسية والفرعية للمناطق الحرة.

رابعًا: الخدمات والبنية التحتية[202].

تعتبر البنية التحتية من مؤشرات جذب الاستثمارات، حيث أنها تُعد عاملاً أساسياً وقوياً في جذب المزيد من الاستثمارات، وتعتبر مفتاحاً أساسياً لتحقيق مزيدا من النجاحات والإنجازات، ومن هذا المنطلق عملت شركة المناطق الحرة عام 2019 على ما يلي:

1) تطوير وترتيب الساحة الجمركية للمعاينة الأولية في المنطقة الحرة الزرقاء، لضمان استمرارية عملها على مدار 24 ساعة.

2) اختصار و توفير الوقت والجهد على المستثمرين ومتلقي الخدمة، وذلك بنقل نقل معاينة المركبات من ساحة المعاينة الحالية إلى محطة الفحص الفني.

3) تنظيم طرق تصريف مياه الأمطار بالمنطقة الحرة الزرقاء بتكلفة تقدر ب 600 ألف دينار.

4) توريد وتركيب أعمدة الإنارة والكبائن الكهربائية في المنطقة الحرة الزرقاء

5) تعبيد شارع البوابة الالكترونية داخل الساحة الجمركية في المنطقة الحرة الزرقاء بطول 500 متر.

202- التقرير السنوي، 2019، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، ص 41.

6) عمل أرصفة داخل المنطقة الحرة الموقر.

7) تجهيز موقع ضمن الساحة الجمركية لإجراء عملية التجزئة.

8) استبدال جميع وحدات الإنارة القائمة في كافة شوارع المنطقة الحرة الزرقاء بوحدات إنارة موفرة للطاقة.

9) تجهيز الهوية الترويجية داخل مبنى الإدارة العامة في المنطقة الحرة الزرقاء.

خامساً: المنظومة الرقابية والأمنية في المناطق الحرة[203]

لغايات الحفاظ على الممتلكات العامة وممتلكات المستثمرين، وخلق جو من الأمن داخل المناطق الحرة قامت المناطق الحرة بما يلي:

أ- الرقابة الداخلية

1. وضع إجراءات منظمة لعمليات الشراء تتوافق مع نظام اللوازم والأشغال ووضع نموذج محدد بغرض استدراج العروض.

2. وضع آلية جديدة لكوبونات السيارات والصهاريج في المنطقة الحرة الزرقاء.

203- التقرير السنوي، 2019، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، ص 41- 42.

3. تطور مديرية الرقابة الداخلية وتفوق فعاليتها على ديوان المحاسبة ووحدات الرقابة الداخلية في الوزرات والدوائر والوحدات الحكومية .

ب- الأمن والحماية

1- استحداث مديرية للأمن والسيطرة على الهيكل التنظيمي عام2019.

2. تعلية أسوار المنطقة الحرة الزرقاء باستعمال سياج.

3. تعلية أسوار المنطقة الحرة الموقر باستعمال سياج.

4. إعادة طرح عطاء تركيب نظام كاميرات ومراقبة تلفزيونية متطور في المنطقة الحرة الزرقاء، والمنطقة الحرة المطار الجديدة، والمنطقة الحرة سحاب؛ والمنطقة الحرة الموقر).

5. زيادة الوظائف الأمنية وتكثيف دوريات الأمن لاسيما على المستودعات التي تحتوي على بضائع مثل الدخان.

سادساً: الخدمات والمرافق اللوجستية[204]

أدركت المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية أهمية تفعيل دور القطاع الخاص، وعملت على استقطابه للاستثمار في الخدمات المساندة في تكامل

204- التقرير السنوي، 2019، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطور الأردن، ص 42.

للأدوار، حيث تقوم المجموعة بالإشراف والمتابعة، فيما تسند للقطاع الخاص مهمة التشغيل وذلك لتوفير خدمات متكاملة تضم خدمات التخليص، والنقل، والتأمين، والبنوك، وفيما يلي استعراض لأهم الخدمات اللوجستية:

أ- قطاع التخليص

بلغ عدد شركات التخليص عام 2019 في مجموعة المناطق الحرة (366) شركة، وتعتبر شركات التخليص الشريك الرئيسي للمجموعة في تقديم خدمات المخالصة وتقوم بإدخال وإخراج وتخرين البضائع، ولا يستطيع المستثمر القيام بهذه الأنشطة إلا من خلال شركة تخليص معتمدة ومرخصة، ويقدر حجم عملها بحوالي (6) مليون دينار أردني.

ب- قطاع التأمين

لقد بلغ عدد شركات التأمين العاملة في مجموعة المناطق الحرة (55) شركة وبلغت قيمة بوالص التامين على البضائع للشركات حوالي (310) مليون دينار في عام 2019، و المناطق الحرة تساهم بشكل مباشر في تحريك هذا القطاع من خلال النشاطات الخدماتية من خلال تقديم خدمات التأمين وبشكل غير مباشر من خلال فتح فرص عمل للعاملين في هذا القطاع.

جـ- قطاع النقل

لقد بلغت عدد الشاحنات الداخلة والخارجة من وإلى المناطق الحرة خلال عام 2019 تقريباً (73) ألف شاحنة، وباعتبار أن متوسط تكلفة النقل للشاحنة الواحدة تقدر بحوالي (450) دينار، فإن العوائد المالية المترتبة على هذا النشاط تقدر بحوالي (32.9) مليون دينار أردني.

د- البنوك ومحلات الصرافة

لقد بلغ عدد البنوك العاملة في المجموعة الأردنية للمناطق الحرة لعام 2016 حوالي (6) بنوك و ثلاثة محالات صرافة.

الفرع الثالث

المناطق التنموية

تعتبر المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المطور الرئيسي للمناطق التنموية، في منطقة البحر الميت التنموية، ومنطقة عجلون–الصوان، التي تعود ملكيتهما للحكومة الاردنية.

تسعى المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لتحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال وضع المناطق التنموية ضمن مخطط شمولي موحد، والسماح لمطور واحد أو اكثر بالمساهمة في تنمية السياحة والبنية التحتية المتعلقة

بالمجتمع المحلي، وايجاد بيئة اعمال مبسطة وميسرة للمستثمرين واصحاب الاعمال زيادة الترابط بين المنتجعات السياحية من خلال وضع لافتات واشارات عمرانية وانشاء ارصفة وساحات وشبكة مواصلات بين المرافق والمساحات وغيرها، كذلك تعزيز الخبرات السياحية الشاملة والتي ستعزز اعتبار البحر الميت وعجلون وجهتين سياحيتين عالميتين تعزيز الثقافة المحلية في المناطق التنموية من خلال زيادة التفاعل بين السياح والمجتمع المحلي لتنويع المنتج السياحي بهدف تعزيز تنافسية البحر الميت وجبل عجلون كوجهتين سياحيتين عالميتين لخلق فرص عمل اكبر في مجال السياحة[205].

منطقة البحر الميت التنموية

تبعد منطقة البحر الميت التنموية عن عمان العاصمة الأردنية 55 كم و تقع على شواطئ البحر الميت وتعتبر من اكثر المناطق الجذابة والتاريخية في العالم، وتعد هذه المنطقة التنموية موقعاً فريداً من نوعه تنموياً واستثمارياً، وتبلغ مساحتها 40 كم تمتد 9 كم عند الحافة الشمالية واقل من 1 كم في الحافة الغربية لمحمية وادي الموجب الطبيعية الممتدة على طول الشواطئ الشمالية والشرقية للبحر الميت وهي محاطة بالجبال من الشرق وبوادي الأردن من الشمال، وتشتمل المنطقة على بلدية سويمة والتي يسكنها حوالي 4200 نسمة حيث تتمتع المنطقة ببنية تحتية جيدة

205 -https://www.jfdz.jo/Home/Contents?Page=DevelopmentArea&Lang=Ar&PageType=Page
تاريخ اخر زيارة 2021/4/5

بالإضافة إلى وجود خط رئيسي يربطها بعمان، وتعتبر هذه المنطقة وجهة سياحية يبحث عنها السياح الأجانب لأغراض ثقافية وطبية وترفيهية، ويرتادها الأردنيون للقيام برحلات قصيرة حول المنطقة[206].

وبالرغم من وجود شبكة الطرق حديثه، إلا أن عملية الوصول إلى بعض الاراضي المملوكة للدولة ما تزال صعبة بسبب صعوبة تضاريس منطقة حوض البحر الميت بالإضافة إلى عدم توفر الخدمات الاساسية في هذه المناطق، وبالرغم من وجود مشاريع مستقبلية لبناء شبكة اكبر لمجاري الصرف الصحي في المنطقة فأن المناطق التي سيتم شمولها بذلك هي مناطق الشاطئ، اما بالنسبة لشبة مياه الشرب، فأن المنطقة غير مشمولة حتى الآن بها ويعود ذلك لأن الأردن من الدول التي تعاني نقصاً حاداً في المياه[207].

يعتبر الشاطئ الشرقي للبحر الميت في الأردن واحداً من اكثر المواقع الطبيعية والروحية الجذابة في العالم حيث يتجمع في هذا المكان شبكة طرق جديدة، وفنادق ومواقع اثرية ويعتبر اخفض نقطة عن مستوى سطح البحر في العالم بحوالي 423 متر مما يجذب اليه العديد من السياح من حول العالم كما جذب اليه الملوك والاباطرة والتجار والانبياء في الماضي، وهناك مجموعة فريدة من عوامل الجذب

206- https://www.jfdz.jo/Home/Contents?Page=DevelopmentArea&Lang=Ar&PageType=Page

207 -https://www.jfdz.jo/Home/Contents?Page=DevelopmentArea&Lang=Ar&PageType=Page

لمنطقة البحر الميت مثل: التركيبة الكيميائية لمياه البحر الميت والتي تتميز بكونها ساخنة، مالحة وحيوية، اشعة الشمس الصافية، الهواء المشبع بالأكسجين، الطين الاسود الغني بالأملاح المعدنية والقرب من المياه العذبة وينابيع المياه المعدنية، أن مياه البحر الميت الغنية بالأملاح المعدنية وذات الملوحة الكبيرة والتي تساعد على السباحة جذبت العديد من الزوار منذ القدم حيث انهم يعومون على ظهورهم التي تمتص المياه المعدنية الصحية من مياه البحر فيما تمتص اجسادهم اشعة الشمس الاردنية الدافئة، ويعتبر البحر الميت كنزاً عالمياً لأنه يمتلك بيئة وتاريخ فريدين ليس فقط لأنه اخفض بقعة على سطح الارض وإنما لأنه يمتلك بيئة خلابة محاطة بجروف صخرية مثيرة داخل الاخدود الاسيوي الافريقي العظيم، ولكون البحر الميت حاضناً لمجموعة من المواقع ذات الاهمية الدينية تاريخياً، لقد كانت منطقة البحر الميت وعلى مدى العصور مشهورة بالصحة والسلامة كونها ذات طبيعة وقائية فريدة بسبب ماءها المالح وطينها الغني بالأملاح المعدنية وينابيعها الحارة، أن التنمية المستمرة في البحر الميت بما فيها بناء الفنادق والمنتجعات ستسمح للزوار بالبقاء والاستمتاع بهذه المنطقة الفريدة واستكشاف جمالها[208].

208 -https://www.jfdz.jo/Home/Contents?Page=DevelopmentArea&Lang=Ar&PageType=Page

منطقة عجلون التنموية

تقام منطقة عجلون التنموية على قطع اراض غير متلاصقة، وقد خصص لها حوالي 700 دونم لبدء تنفيذ المرحلة الأولى، وستكون ضمن اطار دائري تحيط جميع مساحة محافظة عجلون، وذلك بهدف توزيع مكاسب التنمية بعدالة وتحسين مستوى معيشة ساكني المنطقة، ونوعية الاستثمارات التي سيتم استقطابها للمنطقة تتعلق بمشاريع سياحية وصناعات خفيفة تكون صديقة للبيئة مثل الادوية؛ وتؤكد الهيئة على استقطاب المشاريع التي لا تؤثر على الميزة النسبية للمنطقة، ولقد تم الإعلان عن إقامة منطقة تنموية خاصة في محافظة عجلون في العام 2009 وضمها لشركة تطوير المناطق التنموية، بهدف الاستفادة من الميزات البيئية والزراعية في جذب الاستثمارات.[209]

209-https://www.jfdz.jo/Home/Contents?Page=DevelopmentArea&Lang=Ar&PageType=Page

خلاصة الفصل

لقد هدفت المناطق الحرة والتنموية في الأردن إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، عبر توزيع مكتسبات التنمية على محافظات ومناطق المملكة كافة، وإيجاد نواة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية عبر البناء على الميزات التنافسية والتفاضلية في كل منطقة، وايجاد حلقات تنموية متكاملة بالإضافة إلى خلق فرص العمل، والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، إلى جانب تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمستوى المعيشي للمواطنين.

ولقد أتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المناطق الحرة والتنموية في المملكة الاردنية تكتسب أهمية كبرى على مستوى توفير فرص العمل التي يتفاوت عددها من منطقة حرة لأخرى، وتوفير احتياطي مهم من العملة الصعبة الأجنبية وأيضًا في تطوير صادرات البلد الشيء الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالإيجاب حيث تساهم في الرفع من مستوى الدخل الفردي أيضاً الدفع بعجلة التنمية

وبالمحصلة لاحظنا أن قيمة مستوردات المناطق الحرة العامة والخاصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020، قد ارتفعت بمقدار 21 مليون دينار أو ما نسبته 9.6 % مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتصل إلى 239 مليون دينار.

الفصل الثاني

المناطق الحرة المصرية والمغربية

سنتناول في هذا المبحث دراسة تطبيقيه على بعض المناطق الحرة في دول المقارن الجمهورية المصرية والمملكة المغربية لبيان أهمية تلك المناطق وكيفية تطور هذه المناطق من خلال مبحثين الأول: المناطق الحرة في الجمهورية المصرية، والمبحث الثاني: المناطق الحرة في المملكة المغربية.

المبحث الأول

المناطق الحرة المصرية

سنتحدث في هذا المبحث بشي من التفصيل المناطق نشأة المناطق الحرة و إطارها القانوني والانشطة والمزايا والحوافز في المناطق الحرة المصرية والمطلب الثاني دور المناطق الحرة في تطوير الاداء المصري. الحرة في جمهورية مصر.

المطلب الأول

نشأة المناطق الحرة و إطارها القانوني والانشطة والمزايا والحوافز في المناطق الحرة المصرية

سنتناول في هذا المطلب بشي من التفصيل فكرة نشأة المناطق الحرة في الجمهورية المصرية، والإطار القانوني الذي نضم عملها وذلك من خلال الفرع

الأول، وأما الفرع الثاني فندرس من خلاله الانشطة المسموح الممنوع تداولها في المناطق الحرة ، واهم المزايا والحوافز التي تقدمها تلك المناطق.

الفرع الأول

نشأة المناطق الحرة و إطارها القانوني في مصر

اولاً: نشأة المناطق الحرة في مصر

فكرة المناطق الحرة في مصر وجدت منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر حيث كانت مدينة الاسكندرية مركز للتجارة الواردة والصادرة من اوروبا وآسيا، وفي العصر الحديث يعود انشاء المناطق الحرة في مصر لعام 1902 عندما ابرمت الحكمة المصرية اتفاق مع شركة قناة السويس والذي بموجبه تم انشاء منطقة حرة ملحقة بمدينة بورسعيد من اجل خدمة اغراض الشركة وصيانة وتوسعة الميناء، كذلك تم منح الشركة بموجب هذا الاتفاق اعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة لهذه المنطقة[210].

210- حمدي، عبد العظيم، 1996، تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد، دراسة إدارة الاعمال ، مصر ، ص 14

ولقد نشأت المناطق الحرة في الجمهورية المصرية، بغية تشجيع وجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ودعم وتشجيع الاستثمار المحلي في انشاء واقامة مشاريع لغاية تصدير المنتجات المصرية وخلق فرص عمل جديدة[211].

ثانياً: الإطار القانوني الناظم لعمل المناطق الحرة في مصر

تم تنتظم المناطق الحرة في مصر بتشريع قانوني في عام 1952، عندما صدر القانون رقم 306 والذي نظم إقامة المناطق الحرة في مصر، وكان هدف هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية، وتشجيع تجارة الترانزيت، وقيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في حدود ضيقة، وفي عام 1963 صدر قانون الجمارك رقم 66 حيث تحدث الباب الرابع فيه وبشكل خاص عن تنظيم المناطق الحرة، ثم صدر القانون رقم 51 لسنة 1966 والمختص بتنظيم المنطقة الحرة في بورسعيد والذي حالت ظروف حرب 1967 دون تطبيقه وتنفيذه[212].

في بداية السبعينيات من القرن العشرين باشرت الحكومة المصرية بالسعي لاجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية والعربية وتشجيعها على الاستثمار داخل مصر،

211- بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، www.idsc.gov.eg.

212- مرعى، إيمان، 2017، المناطق الحرة في مصر... قراءة نقدية، مقاولة منشورة، https://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

وفي هذا الإطار، صدر قانون الاستثمار رقم 65 لسنة 1971 والمسمى بقانون "استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة"، وأنشئت هيئة تتولى شئون الاستثمار في مصر، وأكدت الدولة من خلال هذا القانون احترامها الكامل لحقوق الملكية الفردية، وعدم قيامها بأي نوع من التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة على الملكيات الأجنبية، وقد سمح هذا القانون بإقامة نوعين من المناطق الحرة هما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة[213].

وفي عام 1974 قام المشرع المصري بإصدار القانون رقم 43 والذي يتعلق بشأن رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ثم تعبه بعد ذلك مجموعة من التعديلات والقوانين التي كانت تهدف جميعها إلى تحقيق هدف أساسي وهو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث تم إدخال مجموعة تعديلات على القانون 43 لسنة 1974 وذلك بموجب القانون رقم 32 لسنة 1977، وبقي القانون 43 – وتعديلاته– يحكم مناخ الاستثمار في مصر حتى تم إصدار القانون رقم 230 لسنة 1989 والمسمى بقانون الاستثمار، ثم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وتم إضافة باب رابع له تحت مسمى تيسير إجراءات الاستثمار وذلك في القانون رقم 13 لسنة 2004، وحسب هذه القوانين يتم إقامة المشروعات الاستثمارية

213 – رزق ، رافت فاخوري، 1980، دليل المستثمر للمشروعات المشتركة في شركات استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، القاهرة ، ص 20–25.

من خلال نظامين لكل منهما شروطه وفلسفته التي تشجع وتجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وهذان النظامان هما: نظام الاستثمار داخل البلاد، ونظام المناطق الحرة[214].

نلاحظ أن التعديلات التي أدخلت على قانون الاستثمار رقم 8 لعام1997 (القانون 14 لعام 2004) جعلت "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" الجهة الوحيدة التي يرجع لها المستثمر للحصول على الموافقة على مشروعاته المقترحة، وتتنوع الخدمات التي تقدمها الهيئة ما بين تسجيل الشركات، والمساعدة في تحديد المواقع والشركاء، وكذلك المساعدة في توفير العقود وتراخيص الملكية.

الفرع الثاني

الانشطة والمزايا والحوافز في المناطق الحرة المصرية

اولاً: انشطة المناطق الحرة المصرية

تعددت الانشطة الاستثمارية التي تمارس خلال المناطق الحرة، لكن هذه الانشطة تنظم وفق تشريعات تحدد طبيعة العلاقة بين السلطة القائمة على إدارة المناطق الحرة والمشروعات الاستثمارية العاملة فيها، وكذلك تحدد تلك التشريعات الانشطة

214- مرعى، إيمان، 2017، المناطق الحرة في مصر... قراءة نقدية، مقاولة منشورة، https://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

المسموح والمحظور ممارستها في المناطق الحرة حسب انظمة البلد أو حسب ما هو متعارف عليه دولياً.

1) الانشطة الاستثمارية المسموح ممارستها داخل المناطق الحرة.

نصت المادة 1 من القانون رقم 8 لعام 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار في المناطق الحرة مجموعة من المجالات التي تزاولها شركات المناطق الحرة داخلها بعد صدور هذا القانون وهي تالياً"

- استصلاح الاراضي الزراعية.
- الانتاج الحيواني والداجني والسمكي.
- الصناعة والتعدين.
- الفنادق والهوتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي.
- النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الغلال.
- النقل الجوي والخدمات المرتبطة بطريق مباشر، والنقل البحري لأعالي البحار.
- الخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز.
- الإسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري.

- البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وماء وطرق واتصالات.
- المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التي تقدم 10% من طاقتها بالمجان.
- التأجير التمويلي.
- ضمان الاكتتاب في الاوراق المالية.
- إنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية.
- المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويحق لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وحدود المجالات المشار اليها[215].

نلاحظ من نص المادة السابقة أن المشرع المصري قد أورد الانشطة التي تمارس في المناطق الحرة وعلى سبيل الحصر، ولكنه عاد في اخر المادة واعطى مجلس الوزراء صلاحية إضافة أنشطة استثمارية أخر حسب الحاجة.

2) الانشطة الاستثمارية المحظور ممارستها داخل المناطق الحرة.

نصت المادة 32 من القانون رقم 8 لعام 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار في المناطق الحرة على أنه:" مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح بشأن

215 – انظر المادة رقم 1 ، قانون رقم 8 لعام 1997، الجمهورية المصرية.

منع تداول بعض البضائع أو المواد، لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير..."[216].

نلاحظ من نص المادة السابق بأن المشرع المصري سلك مسلك أخر في ما يخص البضائع المحظورة، فلم يحدد البضائع المحظورة بل ترك امر تحديدها للقواعد العامة والقوانين ذات الشأن الخاص بتلك المواد.

ثانياً: المزايا والحوافز في المناطق الحرة المصرية

لقد تعدد القوانين والتعديلات الخاصة بالمناطق الحرة المصرية، إلا أن الاستثمار فيها يتمتع بالعديد من المزايا والحوافز أهمها: عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات، ونسبة الأرباح، بالإضافة إلى إعفاء الأصول الرأسمالية، ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات، وغيرها من الضرائب والرسوم، كما تُمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضمانات، مثل عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكية عقاراتها من

216 – انظر المادة رقم 32، الفصل الثالث، الباب الثالث ، قانون رقم 8 لعام 1997، جمهورية مصر.

غير الطريق القضائي، وأخيراً صدر قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 الذي رتب اعمال المناطق الحرة في الجمهورية المصرية[217].

لقد شهدت فترة ما قل صدور قانون الاستثمار 2017 حالة من الجدل حول الإبقاء على المناطق الحرة أو إلغائها، إلا أن المناقشات النهائية توصلت إلى ضرورة الإبقاء على المناطق الحرة باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل، مع ضرورة فرض المزيد من الرقابة للقضاء على الخسائر التي يمكن أن تنتج عن التهريب بتلك المناطق، وينظم الباب الرابع الخاص بـ"المناطق الاستثمارية والتكنولوجية والحرة "من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد عمل هذه المناطق، حيث يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون، ولمجلس الوزراء، بناء على عرض الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة، إنشاء مناطق حرة عامة لإقامة المشروعات التي يرخص بها، أياً كان شكلها القانوني، والتي تهدف بالأساس إلى التصدير خارج البلاد، ويجب أن يتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بياناً يوضح حدودها وموقعها، ويتولى إدارة المنطقة الحرة العامة مجلس إدارة يتم تعيين رئيسه وتشكيل اعضائه بقرار من الرئيس التنفيذي للهيئة شريطة اعتماده من الوزير المختص، كما يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص الموافقة على إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع أو أكثر في أنشطة مماثلة متى اقتضت

217 – قانون الاستثمار رقم 12 لعام 2017، جمهورية مصر.

طبيعتها ذلك، وتنظم اللائحة التنفيذية سائر أوضاع العمل بالمناطق الحرة الخاصة بما يضمن حسن قيامها بأعمالها، ويشمل الباب الرابع من قانون الاستثمار أعلاه الموافقة على التعديلات في أنظمة الشركات وأشكالها القانونية، واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه مشروعات المناطق الحرة وتذليل الصعوبات أمامها بما يكفل تنفيذ سياسة الهيئة في تشجيع وجذب الاستثمارات[218].

ومن أهم الامتيازات التي وفرها القانون إعفاء المشروعات من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم، حيث لا تخضع هذه المشروعات إلا لرسم سنوي في حدود 1% من قيمة السلع الداخلة للمنطقة أو الخارجة منها لحساب المشروع، أو 3% من القيمة المضافة التي يحققها المشروع في حالة المشروعات الخدمية، ويسمح القانون للمشروعات العاملة بتحويل أرباحها أو إعادة خروج رأس المال الأصلي للمشروع دون قيود.

نلاحظ أن التعديلات المتعاقبة للقانون 8 لسنة 1997 بضمانات وحوافز الاستثمار، وصولاً إلى قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 تثير تساؤلا حول مدى تحقيق الاستقرار التشريعي المطلوب، حيث أن نقص التشريعات الجيدة لم يكن المشكلة الأساسية للبيئة الاستثمارية في مصر، وإنما كان المعوق الرئيسي (ولا زال) هو أدوات التطبيق التي لا تترجم القوانين السارية على أرض الواقع على النحو

218 – مرعى، إيمان، 2017، المناطق الحرة في مصر... قراءة نقدية، مرجع سابق.

المطلوب، كما أن أداء الشباك الواحد(ولاحقاً النافذة الاستثمارية) لن يتحسن بمجرد تغيير اسمه إلى "مركز خدمات المستثمرين" وإنما يحتاج الأمر إلى تفعيل قدرته على متابعة خدماته للمستثمرين بالسرعة المطلوبة.

كما تبين لنا من خلال الاطلاع على نصوص القانون السابق أن الموافقة على إقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة تتضمن وجود موقع ملائم لنشاط المشروع داخل المناطق الحرة العامة، وأن يكون الموقع المطلوب للمنطقة الحرة الخاصة هو العامل المؤثر بالنسبة لاقتصاديات المشروع، كما يتطلب مشروع المنطقة الحرة الخاصة اتخاذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة، ولا يقل رأس المال المصدر للمشروع عن عشرة مليون دولار، ولا تقل تكاليفه الاستثمارية عن عشرين مليون دولار أو ما يعادله بالعملات الحرة، وتتضمن شروط المنطقة الحرة الخاصة ألا تقل العمالة الدائمة بالمشروعات الصناعية عن خمسمائة عامل، وأن لا تقل مساحة المشروع عن عشرين ألف متر مربع، وأن لا تقل نسبة المكون المحلي عن 30%، وكذلك لا تقل نسبة التصدير إلى خارج البلاد عن 80%، ويجوز الاستثناء من هذه النسبة في حالة المشروعات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة، ولقد بينت اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات نقل البضائع وتأمينها من بدء تفريغها حتى وصولها إلى المناطق الحرة وبالعكس، ويكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من الخارج.

المطلب الثاني

أنماط المناطق الحرة في ودورها تطوير الاداء المصري

الفرع الأول

أنماط المناط الحرة في مصر

تنقسم المناطق الحرة في مصر اسوة بباقي الدول إلى نمطين أساسيين هما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة، الا أنه بموجب القانون رقم 83 لسنة 2002 ظهرت المناطق الحرة الاقتصادية الخاصة.[219]

اولاً: المناطق الحرة العامة

المناطق الحرة العامة تقع في أغلب الأحيان على أحد المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، وهي تخضع لسيادة الدولة بالكامل، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة، وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية

219 – عاشور، مزريق ، 2014، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية –تجارب مختارة، الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، ص 8.

التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة[220].

يوجد في جمهورية مصر العربية العديد من المناطق الحرة العامة موزعه على مختلف المناطق الجغرافية وهي: الإسكندرية (العامرية)، المنطق الحرة في اسوان، المنطقة الحرة الاسماعيلية، البحر الاحمر(المنطقة الحرة بسفاجا)، الجيزة (المنطقة الحرة العامة الاعلامية، المنطقة الحرة العامة بالحرفين)، المنطقة الحرة العامة بالسويس، الشرقية المنطقة الحرة العامة بالصالحية، المنطقة الحرة العامة بالعاشر من رمضان، القاهرة(المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر)، المنوفية(المنطقة الحرة العامة بشبين)، المينا(المنطقة الحرة العامة بالمطاهرة)، بور سعيد(المنطقة الحرة العامة ببورسعيد، المنطقة الحرة العامة بميناء بورسعيد)، جنوب سيناء(المنطقة الحرة العامة بنويبع)، المنطقة الحرة العامة بدمياط، سوهاج المنطقة الحرة العامة في سوهاج، قنا(المنطقة الحرة العامة بقفط)[221].

220- السيد ، سميرة عاشور، 2020، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة، دراسة ميدانية في مدينة بور سعيد، بحث منشور ، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد الخامس عشر ، يناير 2020، مصر، ص 299.

221- استكشاف الفرص في المناطق الحرة المصرية، 2021، https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic//Pages/explore.aspx?map=true

والمناطق الحرة العامة مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الإعلامية، حيث أن المنطقة الحرة الواحدة تضم عدداً من مشروعات التخزين، والمشروعات الصناعية، والخدمية، والتمويلية دون أن تقتصر على نشاط واحد.

ووفق آخر البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2017 يبلغ عدد المشروعات بالمناطق الحرة العامة 905 مشروع، بإجمالي رؤوس أموال تبلغ 6.044 مليار دولار، وبتكاليف استثمارية تبلغ 14.9 مليار دولار، وأسهمت في توفير 98989 ألف فرصة عمل.

ثانياً: المناطق الحرة الخاصة

هي المناطق التي تقتصر على مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقع المشروع مؤثراً بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع متفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الإسمنت، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع كبيرة بحيث لا يمكن توفيرها في إحدى المناطق الحرة العامة، أو أن ينتج عن المشروع تلوث بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة، أو أن يسهم المشروع في تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقاً لخطة الدولة، ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة،

ويكون الإشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن 50% من إنتاجه.[222]

ولقد اشارت البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار لعام 2017 إلى أن إجمالي عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة بلغ نحو 209 مشروعاً، بإجمالي رؤوس أموال 5 مليارات دولار، وتكاليف استثمارية 11.3 مليار دولار، وقد ساهمت في توفير فرص عمل 82859 عامل[223].

ومن الامثلة على المناطق الحرة الخاصة في مصر[224].

1-شركة المملكة للتنمية الزراعية: وتعد اول منطقة حرة خاصة زراعية، وتقع في منطقة تشوكي في مصر.

2-شركة تنمية ميناء السخنة: الهدف الاساسي لها تصنيع وانتاج الغاز الطبيعي لغاية تصديره للخارج، وتقع هذه الشركة في السويس.

222- السيد ، سميرة عاشور، 2020، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة ، دراسة ميدانية في مدينة بور سعيد، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد الخامس عشر، ص305.

223- السيد ، سميرة عاشور، 2020، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة ، مرجع سابق، ص305.

224- عاشور، مزريق ، 2014، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية -تجارب مختارة، مرجع سابق، ص 9.

3- العربية للأسمدة افكو: النشاط الاساسي لهذه الشركة انتاج الاسمدة المركبة غير العضوية، وتقع هذه الشركة في مدينة السويس.

ثالثاً: المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة

يتمثل هذا النوع من المناطق في المنطقة الحرة العامة الاعلامية، وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2000 بالموافقة على انشاء هذه المنطقة الحرة في مدينة السادس من أكتوبر[225].

الفرع الثاني

دور المناطق الحرة في تطوير الأداء المصري

لقد شهدت المناطق الحرة في مصر منذ نهاية السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تطوراً ملحوظاً، حيث شهدت إقبالاً على إقامة مشروعات التخزين والنقل البحري وبعض المشروعات الصناعية، خاصة في مجال النسيج والملابس الجاهزة، وكانت مشروعات التخزين توجه معظم صادراتها إلى السوق المحلي حيث كانت توفر احتياجات البلاد من السلع والخدمات الحيوية التي تستوردها مثل: حديد التسليح والأخشاب، والإسمنت، والمواد التي تحتاج إليها

225 – عاشور، مزريق ، 2014، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية –تجارب مختارة، مرجع سابق، ص 9.

الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول، وقد كان هذا الاتجاه مقبولاً في بداية الآمر الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي على اعتبار أن عبء توفير هذه السلع والخامات كان يقع على عاتق الدولة[226].

ومنذ منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين انتهجت هيئة الاستثمار والمناطق الحرة سياسة الحد من مشروعات التخزين، والترويج لإقامة مشروعات التجميع والتصنيع والتي تهدف إلى تصدير منتجاتها أو نسبة منها إلى خارج البلاد، وقد شهدت هذه المرحلة إقامة صناعات هندسية، وغذائية، وكيماوية ودوائية.

1- دور المناطق الحرة في زيادة الصادرات

أن الهدف وراء معاملة المناطق الحرة في مصر– العامة والخاصة– معاملة جمركية مختلفة عن باقي أجزاء الدولة، هو إزالة المعوقات التي قد تعترض سبيل المستثمرين، وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية وزيادة الصادرات، ومن ثم يسهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي. وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية الإجمالية حتى مارس2017 حوالي 2027 مليار دولار، بيد أن نسبة كبيرة من تلك الصادرات

226 – مراد، محمودي ، 2002، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي.. النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة (القاهرة ، دار الكتاب الحديث، ص31–33.

قد استهدفت السوق المحلي وليس الأسواق الخارجية، نظراً لسهولة واتساع السوق من ناحية، ولعدم الإلمام الكافي بالأسواق الخارجية، ولضعف القدرة على المنافسة من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي قد يؤثر على المنتجات المحلية، حيث يعرضها لخطر المنافسة غير المتكافئة مع منتجات المناطق الحرة مما يعني أن أحد أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها المناطق الحرة لم يتحقق[227].

2- دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية:

يعكس توزيع الاستثمارات في المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة حدوث تحول كبير في الأهمية النسبية لجنسيات رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المناطق، فخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين احتلت رؤوس الأموال العربية موقع الصدارة، تلتها رؤوس الأموال المصرية ثم الأجنبية، وبحلول عام 2000 أصبحت الاستثمارات المصرية تحتل المرتبة الأولى، ثم الاستثمارات الأجنبية، وفي المرتبة الثالثة تأتي الاستثمارات العربية، ويرجع انخفاض نسبة المساهمات العربية في المشروعات المقامة في المناطق الحرة بالمقارنة بعقد الثمانينيات وفترة منتصف التسعينيات من القرن العشرين إلى تركز أغلب الاستثمارات العربية في مشروعات تخزينية والتي انخفضت نتيجة التزام الهيئة بعدم إعطاء الموافقة على مشروعات

227- معهد التخطيط القومي، 1996، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (104)، ص 3.

تخزين جديدة ما لم تكن قادرة على التصدير إلى الخارج. وفي عام 2017 بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 2 مليار دولار، ويعكس تراجع نسب المساهمات العربية والأجنبية في المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة في مصر انخفاض جاذبية هذه المناطق بالنسبة للاستثمارات الأجنبية عموما والعربية بصفة خاصة، وهو الأمر الذي قد يعزي أساسا إلى تزايد أعداد المناطق الحرة على مستوى العالم، وتزايد حدة المنافسة بينها لاجتذاب الاستثمارات العالمية[228].

3- دور المناطق الحرة في جذب التكنولوجيات الحديثة:

تقوم المناطق الحرة كنوافذ للتكنولوجيا وذلك من خلال جذب تكنولوجيات متقدمة، واتباع أساليب إنتاج حديثة، ولا يوجد معيار محدد ووحيد لتحديد مدى نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيات الحديثة ولكن يمكن القول أنه كلما زاد عدد المشروعات الصناعية كلما زادت فرص استقدام التكنولوجيات المتقدمة، وكلما كانت المنتجات عالية التخصص دل ذلك على استخدام تكنولوجيا متقدمة، ويعد تزايد نسبة المشروعات الصناعية إلى المشروعات الأخرى شرطاً ضرورياً وليس شرطاً كافياً لجذب التكنولوجيا المتقدمة، بمعنى أنه يجب أن تعمل نسبة لا بأس بها من هذه المشروعات في مجالات التكنولوجيا العالية، فبينما أدخلت مصر أنشطة الشركات التمويلية، والسياحية، والخدمية كالنقل البحري، قامت المنطقة الحرة في "جبل علي"

228- معهد التخطيط القومي، 1996، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، مرجع سابق، ص 3.

في دولة الإمارات العربية المتحدة بإدخال خدمات السوق الإلكترونية للتجارة باستخدام تكنولوجيا الإنترنت وخدمات الإعلام والمصارف[229].

4- دور المناطق الحرة في استيعاب العمالة:

تعتبر المناطق الحرة من الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في خفض معدلات البطالة في الدول التي تعاني من وجود مشكلة البطالة ؛ فالمشروعات الموجودة بالمناطق الحرة تكون قادرة على استيعاب قدر من العمالة التي تنضم لسوق العمل سنوياً، وقد حققت المناطق الحرة العامة والخاصة في مصر نسبة تجاوزت 60% من القيمة المستهدفة في توفير فرص العمل[230].

229- برغوث، حمدي ، 2001، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة، الإسكوا، مقال منشور.

230- مرعي، أيمان، 2017، المناطق الحرة في مصر ... دراسة نقدية، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور.

جدول رقم (9) موقف أداء المناطق الحرة في مصر[231].

البيان	2018 / 2017
عدد المناطق الحرة العامة	9 مناطق
عدد المشروعات (عامة، وخاصة)	1114 مشروع
رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة	11 مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI	2 مليار دولار
التكاليف الاستثمارية	26 مليار دولار
فرص العمل	182 ألف عامل
الصادرات السلعية الإجمالية	2027 مليون دولار
الصادرات الخدمية	1885 مليون دولار
الصادرات الخارجية	1051 مليون دولار

231- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، 2017.

نلاحظ أن المناطق الحرة المصرية تتعرض للعديد من التحديات بالنظر إلى المشكلات التي تواجه عملها، ومن ثم تقلل العائد منها، حيث يصاحب عمل هذه المناطق بعض السلبيات، أهمها: إمكان حدوث تحول في بعض هذه المناطق الحرة من التصدير للخارج إلى تهريب السلع للداخل، مما يؤدي إلى الإضرار بالإنتاج المحلي المماثل، إلى جانب إمكانية سيطرة رؤوس الأموال من جنسية معينة على المشروعات داخلها، وقيامها بممارسة ضغوط على الحكومة الوطنية، من ذلك أيضاً استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب وجود حرية تامة لتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق، بالإضافة إلى غياب جهاز رقابي فعال على المناطق الحرة، كما ترتب على حرية الشركات الأجنبية في إدارة العمالة بالمنطقة الحرة تغيير في هيكل العمالة السائد في المجتمع وفقا لاحتياجاتها الخاصة، حيث يتزايد اعتماد مشروعات المناطق الحرة على العمالة المؤقتة على اعتبار أنه نظام عمالة مرن يستجيب للتغيرات في الطلب على العمالة، مما أدى إلى حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة.

المطلب الثالث

نماذج لبعض المناطق الحرة في مصر

1-المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية(العامرية)

لقد نشأت المنطقة الحرة في الاسكندرية عام 1976، وتعد أحدى اكبر اربع مناطق حرة عامة في جمهورية مصر العربية، وتعمل على جذب الاستثمارات داخل النطاق الاقليمي لمحافظة الاسكندرية للعمل بنظام المناطق الحرة من خلال قيامها بدور الهيئة العامة للاستثمار، وتمتاز بمناخ استثماري، من حيث الموقع، وشبكة الطرق إضافة إلى الحوافز والامكانيات التي تقدمها الحكومية[232].

وهنالك مزايا استثمارية متعددة للمنطقة الحرة في الاسكندرية نذكر منها:

1- عدم وجود قيود ومحددات على جنسية المستثمر أو راس المال.

2- حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير، وحرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للاستثمار.

232- أبو قحف، عبد السلام.(2003)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة الشباب بالإسكندرية، ص277.

3- عدم الخضوع لإحكام وقوانين الرقابة المالية على العمليات النقدية، وحرية تحويل اموال المستثمر سوأ رأس مال أو أرباح[233].

أن هذه الميزات الاستثمارية التي منحت للمناطق الحرة ولمنطقة الحرة في الاسكندرية أدت إلى خلق فرص عمل متعددة، وإلى تطور في التجارة الدولية والمحلية وبالتالي اثرت ايجاباً على التنمية المحلية للدولة بشكل عام ومن مظاهر اهمية المنطقة الحرة بالإسكندرية ونتائج ازدهارها إنشاء مصر العديد من المناطق الحرة في مختلف مناطق البلاد.

2- المنطقة الحرة العامة بالسويس

أنشئت المنطقة الحرة العامة بالسويس في إبريل 1975، على ثلاثة مواقع هي: منطقة بورتوفيق الملاصقة لميناء السويس البحري، ومنطقتي الأدبية، ومنطقة عتاقة على طريق السويس- السخنة، بهدف توفير بيئة أعمال متكاملة مع الاستفادة من شبكة متنوعة من المشروعات التي تقدم خدمات التوريد، والتصدير، والخدمات اللوجستية، وتبلغ المساحة الإجمالية للمناطق الحرة العامة بالسويس 1217 كم مربع وبلغت نسبة الإشغال حتى عام 2017 نحو 65%، بمتوسط رأس مال 4 مليون دولار لكل مشروع، وبلغ

233- أبو قحف، عبد السلام.(2003)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص231-233.

متوسط الصادرات السنوية نحو 2 مليون دولار، ومتوسط فرص العمل حوالي 45 ألف فرصة عمل، وهذه المناطق تستفيد من الموقع الاستراتيجي المهم باعتبارها ميناء بحري وتجاري يطل على شمال خليج السويس، كما تعتبر مدينة السويس المنفذ الجنوبي لقناة السويس، ما يعكس توافر بنية أساسية ومرافق جيدة[234].

ويبلغ إجمالي عدد المشروعات العاملة بالمنطقة الحرة بالسويس 189 مشروعاً (171 عامة، 18 خاصة) موزعة على النحو التالي: صناعي (75)، وتخزيني (25)، وخدمي (89)، وقد بلغ إجمالي حجم نشاط المشروعات خلال عام 2017 حوالي 1019.2 مليون دولار مقارنة بالعام 2016 والذي بلغ نحو 1499 مليون دولار، وبلغ إجمالي الصادرات الخدمية 564 مليون دولار أي بنسبة 55% من إجمالي صادرات المنطقة، في حين بلغت في عام 2016 نحو 448 مليون دولار أي بنسبة 30% من إجمالي صادرات المنطقة. بينما بلغ إجمالي الصادرات السلعية نحو455.2 أي بنسبة 45%، موزعة إلى إجمالي صادرات النشاط الصناعي والذي يبلغ 102.4 مليون دولار أي بنسبة 22% من إجمالي الصادرات السلعية، وإجمالي صادرات النشاط التخزيني 31.7 مليون دولار بنسبة 7%، وإجمالي صادرات النشاط الخدمي 321.0 مليون دولار بنسبة 71% مقارنة بعام 2016 والذي بلغ

234-http:// www.gafinet.org/docs/index.htm.

نحو 1051 **أي** بنسبة 70% موزعة إلى إجمالي صادرات النشاط الصناعي بنحو 124 بنسبة 12%، وإجمالي صادرات النشاط التخزيني حوالي 26 مليون دولار بنسبة 3%، وإجمالي صادرات النشاط الخدمي 901 مليون دولار بنسبة 86% من حجم النشاط[235].

أيضاً بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية نحو 65.8% من إجمالي الاستثمارات. وقد كانت أعلى جنسيات رؤوس الأموال استثمارا الهند بنسبة 17.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، يليها الصين بنسبة 13.5%، ثم موريشيوس بنسبة 13%. وهو ما يوضحه الجدول التالي[236].

جدول رقم (10): الاستثمارات الأجنبية لعدد من الدول بالمنطقة الحرة العامة بالسويس في إبريل 2017.

جنسيات رؤوس الأموال الأجنبية	**الاستثمارات بالمليون دولار**	**% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية**
الهند	41.3	% 17.8
الصين	31.1	% 13.5

235- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، المنطقة الحرة بالسويس، 2017.

236- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، المنطقة الحرة بالسويس، 2017.

موريشيوس	30.0	% 13.0
اليابان	28.4	% 12.3
تركيا	12.0	% 5.2
الإجمالي	**142.8**	**% 61.8**

وتتمثل أهم المشروعات بالمنطقة في "المصرية– الهندية" لإنتاج البولي استر برأس مال 57 مليون دولار، وموانئ دبي العالمية للسخنة برأس مال 50 مليون دولار، وجلاكسي للكيماويات برأس مال 30 مليون دولار، وقد بلغ إجمالي فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة بالسويس حوالي 9353 بنسبة 80% من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها موزعة إلى: فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة العامة 5634 بنسبة 62 % من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها، وفرص العمل التي توفرها مشرعات المناطق الحرة الخاصة 3469 بنسبة 38% من إجمالي فرص العمل[237].

237– الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، المنطقة الحرة العامة بالسويس، 2017.

المبحث الثاني

المناطق الحرة في المملكة المغربية

لقد انخرطت المملكة المغربية بشكل قوي، خاصة في العقود الأخيرة، في مجال المناطق الحرة، بهدف تدارك التأخر الذي لحقها في هذا المجال خلال عقود القرن الماضي، ولغاية توفير عرض استثماري متكامل، ابتداء باتفاقيات التبادل الحر وانتهاء بالمناطق الحرة، ومروراً بتجويد مناخ الأعمال وجعل الجاذبية الاقتصادية للمغرب قصوى، ويسجل للمغرب استفادته في هذا المجال من رصيده اللامادي الاستثنائي، بما تنعم به من رصانة استقرارها السياسي والاجتماعي والديني[238].

وسنتحدث في هذا المبحث من خلال المطلب الأول عن الأساس القانوني والتشريعي و الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرة، وفي المطلب الثاني سنتحدث عن تطبيقات عملية لنماذج المناطق الحرة في المغرب.

238- ابو العرب ، عبد النبي ،2016، المناطق الحرة بالمغرب: تجربة خلاّقة، https://www.hespress.com

المطلب الأول

الأساس القانوني والتشريعي و الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرة المغربية

الفرع الأول

الاساس القانوني والتشريعي في المناطق الحرة المغربية

لقد قامت المملكة المغربية بتنظيم أعمال المناطق الحرة المختلفة من خلال العيد من القوانين والمراسيم الملكية، ولقد تم منح اعفاءات جبائيه مميزة للمناطق الحرة من اجل جلب الاستثمارات اليها، ولقد وردت هذه الاعفاءات من خلال العديد من المدونات والقوانين منها المدونة العامة للضرائب أو القانون المنظم لها، ابتدأ من ظهير رقم 1-61-462 لسنة 1961 وقانون رقم 90-58 الصادر في 26 فبراير 1992الخاص بالمناطق الحرة المالية وقانون المناطق الحرة للتصدير رقم 94-19 (الظهير رقم 1-95-1 بتاريخ 26 يناير 1995) الذي جعل منها فضاءات محددة من التراب الجمركي يسمح فيها بالقيام بكل نشاطات التصدير ذات الطابع التجاري أو الصناعي والنشاطات ذات الصلة، مع الإعفاء من اللوائح الجمركية، ومن مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تنشأ كل منطقة وتحدد بمرسوم يعين طبيعة نشاطات المؤسسات التي يمكن أن تقيم فيها، ويضمن ملتزم منطقة التصدير الحرة تهيئة

وتدبير شؤون المنطقة وكذا تقديم أضابير المستثمرين للموافقة عليها من قبل اللجنة المحلية لمناطق التصدير الحرة[239].

التنظيم القانوني للعلاقة بين المستثمر والحكومة

لقد نظم قانون المناطق الحرة للتصدير رقم 94-19 طبيعة العلاقة بين المستثمر والحكومة من حيث آلية حل الخلافات والجزاءات، فلقد اوضح في المادة رقم 35 بأن كل خلاف بين المستثمر والهيئة يجوز رفعه إلى العامل أو الوالي الذي توجد المنطقة الحرة في تراب نفوذه ليبت في الأمر بعد موافقة اللجنة المحلية لمناطق التصدير الحرة داخل أجل ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الخلاف، كما يمكن رفع الخلاف إلى الوزير الأول داخل أجل ثمانية أيام، ويقع البت فيه داخل أجل ثلاثين يوماً، ويجوز للطرفين في أي مرحلة من مراحل المسطرة رفع الأمر إلى المحكمة، وتنتهي مسطرة التوفيق.

أما الجزاءات المفروضة على المستثمر داخل المناطق الحرة، فقد أشارت اليها المادة 36، تشير إلى الجزاءات المترتبة عن مخالفة أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه بعد إثباتها من طرف مأمورين مختصين يرفعونها إلى الوالي أو العامل الذي يجوز له باقتراح من اللجنة المحلية لمناطق التصدير الحرة أن يصدر على مرتكب

239- فضال، مريم ، المناطق الحرة ودورها في التنمية، 2007-2008 ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الملك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة ، المغرب ص 47.

المخالفة إحدى العقوبات التالية: الانذار ؛ غرامة بالدراهم لا تتعدى ما يقابل 25 ألف دولار أمريكي؛ سحب الرخصة، هذه العقوبة يجب أن تكون معللة، وهي لا تعفي مرتكب المخالفة من العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل ولاسيما في النصوص المتعلقة بنظام الصرف[240].

وكذلك المادة 37، تنص على أن عدم التقيد بآجال مكوث البضائع في المنطقة الحرة كما هو منصوص عليه في المادة 39 من هذا القانون، تباع البضائع المتنازع عليها وتوزع حصيلة البيع وفق نص تنظيمي، تحدد المادة 38، من المؤهل لإثبات المخالفات، فبالإضافة لضباط الشرطة القضائية ومأموري الجمارك والضرائب غير المباشرة ومأموري مكتب الصرف ،يمكن لمحلفين تابعين لهيئة إعداد وإدارة المنطقة الحرة منتدبين خصيصا لهذا الغرض القيام بذلك، وتجري المتابعات على المخالفات كما هو الشأن فيما يتعلق بالجمارك[241].

لقد كانت انطلاقة سياسة المناطق الحرة للتصدير الحقيقية مع قانون رقم 19.94، الذي اندرج في سياق مطالب المجموعة الأوروبية التي تقدمت بمقترح لخلق منطقة للتبادل الحر بين المغرب والمجموعة الأوروبية في شهر مارس 1992 تشكل منطقة صناعية حرة للتصدير جزء منها، هكذا تم توقيع اتفاقية الشراكة مع

240- ينظر المادة 36، القانون رقم قانون رقم 19.94.

241- ينظر المواد من 37-38-39، القانون رقم قانون رقم 19.94.

الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2000 لتشمل الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية في أفق 2012.

الفرع الثاني

الحوافز والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة المغربية

من أجل جلب الاستثمارات للمناطق الحرة، قامت المملكة المغربية بمنح المناطق الحرة امتيازات متعددة تتمثل في إعفاءات جبائيه كبيرة مُنحت للمناطق الحرة بمدينة طنجة، ولقد وردت هذه الإعفاءات في ميثاق الاستثمار لسنة 1995 أو بالمدونة العامة للضرائب أو بالقانون المنظم لها، سواء ظهير رقم462.16.1 لسنة 1961 أو قانون رقم 58.90 الصادر في 26 فبراير 1992، الخاص بالمناطق الحرة المالية أو قانون رقم 19.64 الصادر في 15 فبراير 1995 الخاص بالمناطق الحرة للتصدير ومن خلال الرجوع إلى ميثاق الاستثمار نجد أنه في المادة 2 يبين أن أنعاش المناطق المالية الحرة، ومناطق التصدير الحرة ونظام المستودعات الصناعية الحرة، تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة و خاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق من الإعفاء الضريبية[242].

ولتوضيح هذه الإعفاءات والامتيازات بشكل مفصل نستعرضها من خلال المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة للتصدير.

242- فضال، مريم، 2007-2008، المناطق الحرة ودرها في التنمية، مرجع سابق، ص52.

1-المناطق المالية الحرة.

تعرف بأنها" يعتبر بمثابة بنك حر كل شخص معنوي أو فرع تابع يوجد مقره داخل منطقة مالية حرة ويتجلى نشاطه الاعتيادي والرئيسي في تلقي الودائع بعملات أجنبية قابلة للتحويل والقيام بمعاملات مالية لحساب زبنائه (قروض، بورصة، صرف)"[243].

بالعودة إلى مقتضيات القانون 58.90 والمتعلقة بالنظام الضريبي داخل المنطقة المالية الحرة، نرى بأن البنوك الحرة تتمتع بتدابير تحفيزية متعددة: فهي معفاة من جميع رسوم التسجيل والتنبر(الطوابع) المتعلقة بعقود التأسيس والزيادة في رأس المال وكذلك عملية اقتناء العقارات اللازمة لإقامة مقراتها ووكالاتها، وتستفيد البنوك الحرة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص مشترياتها في المغرب مباشرة، أو بواسطة مؤسسات الائتمان الإيجاري من معدات وأثاث وسلع التجهيز الجديدة اللازمة لاستغلالها وكذا لوازم المكاتب الضرورية المزاولة نشاطها، وتعفي من هذه الضريبة أيضاً الفوائد والعمولات المرتبطة بعمليات الفرض وبأية خدمات أخرى تنجزها هذه البنوك الحرة إضافة إلى استفادتها من استرداد مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة عما اشترته في المغرب معدات واثاث التجهيز واللوازم المكتبية، وكذلك تعفى من الضريبة على القيمة المضافة العمليات التي تقوم بها الشركات القابضة الحرة، كما تستفيد من حق الإسقاط الذي يتناسب مع رقم الأعمال

243- المديرية العامة للضرائب، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 25 – ينار 2015، ص 16.

المعفى شريطة أن تكون هذه العميات قد أنجزت لصالح البنوك الحرة أو أشخاص غير مقيمين، دفعت بعملات أجنبية قابلة للتحويل، وبالنسبة للضريبة على الشركات، فبإمكان البنوك الحرة خلال 15 السنة الأولى المتتالية لحصولها على الترخيص أن تختار ما بين الضريبة على الشركات بسعر 10% أو ضريبة جزافية تحل محل جميع الضرائب والرسوم الأخرى يساوي مبلغها بالدرهم حوالي 25000 دولار سنوياً، وبعد انتهاء تلك المدة يتم فرض ضريبة على الشركات طبقاً لما هو معمول به داخل البلاد، كما تستفيد البنوك من اعفاء غير محدود من الضريبة المهنية فيما يخص العقارات التي يستعملها كمقرات أو وكالات مع العلم أنها تخضع لضريبة النظافة والضرائب المحلية الأخرى، وتعفي الأرباح الموزعة على المساهمين من طرف البنوك الحرة والشركات القابضة الحرة من الضريبة على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها، زيادة على أن الشركة القابضة الحرة تستفيد من حق الإسقاط في هذا الإطار وفق الحصة المتناسبة مع رقم الأعمال المتعلقة بالخدمات المعفاة[244].

244- ظهير شريف رقم 91.131 الصادر بتاريخ 26 فبراير 1992، بتنفيذ قانون 58.90 المتعلق بالمناطق المالية الحرة، الجريدة الرسمية عد142، ص 379، وكذلك المدونة العامة للضرائب لسنة 2007، المواد6-31-91.

2- الشركات القابضة الحرة

تعتبر شركة قابضة حرة كل شركة تضم أشخاصاً معنويين أو طبيعيين من جنسية أجنبية يقتصر غرضها على إدارة حافظة السندات والمساهمة في بعض المنشآت ويكون رأس مالها وجميع عملياتها منجزة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، وقد اوجدت فيها مجموعة من التسهيلات منها:

- واجبات التسجيل والتنبر(الطوابع): تعفى من هذه الواجبات عقود تأسيس الشركات القابضة الحرة والزيادة في رأس مالها وكذلك عمليات اقتناء الشركات المذكورة للعقارات الضرورية لإحداث مقارها ووكالاتها وفروعها شريطة الاحتفاظ بها ضمن أصولها لمدة (10)عشر سنوات ابتداء من تاريخ حصولها على الترخيص المنصوص عليه في القانون المتعلق بالمناطق المالية الحرة.
- الضريبة على الشركات: تخضع النشاطات التي تزاولها الشركات القابضة الحرة طيلة الخمس عشرة (15) سنة الأولى المتتابعة الموالية لتاريخ إقامتها، لضريبة جزافية على الشركات يحدد مبلغها بما يقابل بالدرهم قيمة 500 دولار أمريكي في السنة، مع الإبراء من جميع الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الأرباح أو الدخول.

- الحجز في المنبع المقرر في مجال الشركات أو الضريبة على الدخل: تعفى من حجز الضريبة في المنبع الأرباح (حصص الأرباح) التي توزعها الشركات القابضة الحرة على المساهمين فيها، وذلك باعتبار رقم الأعمال المطابق للخدمات المقدمة المعفاة من الضريبة التي تخضع لحجز الضريبة في المنبع بنسبة 20 % مع الإبراء من الضريبة على الدخل، والتعويضات والمكافآت والأجور الاجمالية، التي تدفعها الشركات القابضة الحرة لمستخدميها المأجورين غير المقيمين[245].

3-المناطق الحرة للتصدير

نظم القانون رقم 94.19 المناطق الحرة للتصدير المتواجدة بالقرب من مطار مدينة طنجة والتي بدأت في العمل في سنة 1995 والتي يراد بها حسب المادة الأولى بأنها مناطق محددة من التراب الجمركي تكون فيها الأعمال الصناعية والخدمات المرتبطة بها خاضعة، وفق الشروط والحدود المبينة في هذا القانون، للنصوص التشريعية والتنظيمية الجمركية وما يتعلق منه بمراقبة التجارة الخارجية والصرف...الخ وتقوم بإدارة هذه المنطقة هيئة تسمى هيئة إعداد المنطقة الحرة.

لقد اورد الظهير شريف رقم 1.95.1 صادر في 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995) بتنفيذ القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة، في مواد

245- المديرية العامة للضرائب، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 25 – ينار 2015، ص 16.

مجموعة من الحوافز والتسهيلات التي تشجع عمليات الاستثمار في المناطق الحرة المغربية نورها تالياً:

1-اعفاء عمليات دخول البضائع وخروجها من المنطقة الحرة للتصدير من الخضوع للتشريع الخاص بمراقبة التجارة الخارجية والصرف[246].

2- تعطى الحرية الكاملة للمنشآت المقامة بالمناطق الحرة للتصدير في مجال الصرف كيفما كانت جنسية الشخص الذي يقوم بها ومحل إقامته[247].

3-إعفاء البضائع الداخلة إلى مناطق التصدير الحرة أو الخارجة منها والبضائع المحصل عليها فيها أو الماكثة بها من جميع الرسوم والضرائب أو الضرائب الاضافية المفروضة على استيراد البضائع أو حركتها أو استهلاكها أو إنتاجها أو تصديرها[248].

246- ينظر، مادة 15 ، الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

247- ينظر، مادة 17، الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

248- ينظر، مادة 21، الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

4- يعفى الأجانب المشتغلين بالمنشآت العاملة في مناطق التصدير الحرة من استفاء الرسوم والضرائب والاجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية فيما يخص الامتعة المعدة للاستعمال الشخصي ويستفيدون من نظام الاستيراد المؤقت فيما يخص السيارات، على أن يتم اخضاعهم لمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة في حالة بيعهم تلك الممتلكات بالمغرب[249].

5- تعفى من رسوم التسجيل والدمغة عقود الشركات المقامة في مناطق التصدير الحرة وكذا الزيادة في رأسمالها، وعمليات شراء المنشآت للأراضي اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارها، غير أن التخلي عن الأرض للغير من خارج المنطقة الحرة للتصدير يترتب عنه سقوط الاعفاء والخضوع لغرامة إضافية، كما تعفي الشركات المقامة في المناطق الحرة للتصدير من الضريبة المهنية لمدة 15 سنة بخصوص جميع أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وكذلك أعمال الخدمات المرتبطة بها[250].

249- ينظر، مادة 25-26 ، الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

250- ينظر، مادة 27-28، الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

6- تعفى من الضريبة الحضرية العقارات والماكينات والآلات المخصصة لمزاولة جميع أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وكذلك أعمال الخدمات المرتبطة بها لمدة 15 سنة، باستثناء ضريبة النظافة[251].

تم تعديل المادة 7 من القانون 19.94، وهي تختص بكيفية منح رخص الاستغلال والإدارة وتنصص على ما يلي: " تمنح الإدارة إلى هيئة من هيئات القانون العام أو الخاص الامتياز في إعداد وإدارة منطقة التصدير الحرة بعد طلب المنافسة على أساس دفتر التكاليف المحددة فيه حقوق والتزامات المستفيد من الامتياز"، وصادق مجلس النواب على تعديلها يوم 30 دجنبر 2009 حيث أصبحت تنصص على أن: "الإدارة تمنح إلى هيئة من هيئات القانون العام أو الخاص امتياز إعداد منطقة التصدير الحرة وإدارتها على أساس دفتر تكاليف تحدد فيه حقوق المستفيد من الامتياز والتزاماته إما بعد طلب منافسة أو بالتراضي بناء على استثناء يمنحه الوزير الأول في حالة ملكية العقار لهيئة من هيئات القانون العام أو الخاص[252]

251- ينظر، مادة 29، الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

252- الدرقاوي، احمد ، 2010، عرض قدم أمام ورشة المناطق الحرة للتصدير، أبريل 2010 ، خلال الجامعة الربيعية السادسة، لأطاك المغرب بمدينة الشاون.

المطلب الثاني

تطبيقات عملية لنماذج المناطق الحرة في المغرب

لاحظت المملكة المغربية اهمية المناطق الحرة وتأثيرها في الاستثمار قامت بإنشاء ما يسمى بالمناطق الحرة الاقتصادية وسنرى في هذا المطلب امثلة تطبيقية على المناطق الحرة في طنجة والمناطق الحرة الاقتصادية في سوسة.

الفرع الأول

المنطقة الحرة في طنجة

نشأة المنطقة الحرة في طنجة سنة 1961، وتم استحداثها بظهير 1.61.426 بتاريخ 30 دجنبر 1961 المنشور بالجريدة الرسمية – الطبعة الفرنسية وصدر بالطبعة العربية في عدد 2567 بتاريخ 05 يناير 1962، ومرسومه التطبيقي رقم 2.61.709 نشر بنفس العدد من الجريدة الرسمية، وتعتبر المغرب من الدول السابقة التي تبنت فكرة المناطق الحرة، وتحتل مدينة طنجة موقع استراتيجي حيث تقع بين المحيط الاطلسي والبحر الأبيض المتوسط، كذلك قربها من القارة الأوربية فهي تبعد عن اوروبا ما يقارب 14 كم فقط، وتبلغ مساحتها ما يقارب 5.46 هكتار ورصيف بحري ما يقارب 130م، وتمتاز المنطقة الحرة بطنجة بموقعها المتوسط في قلب الوسط الحضري، وبالتالي الأيدي العاملة المحلية لا

تحتاج لقطع مسافات طويلة للوصول اليها كم أن توافر العديد من الفنادق الكبرى في المنطقة يسهل على العمالة الاجنبية الإقامة في نفس المنطقة[253].

بدأت المنطقة الحرة في طنجة بداية السبعينيات استقبال الوحدات الصناعية، حيث كان يغلب عليها النشاط التجاري الذي واجهة فيه منافسة قوية من المناطق الحرة في سبته وجبل طارق، وكان مكتب استغلال الموانئ هو المسؤول عن تسيير أعمال المنطقة الحرة في طنجة، حيث كان يجمع بين القسم التجاري والاداري ويتولى العديد من المسؤوليات، مثل مراقبة دخول وخروج السلع، عمليات جرد السلع في المخازن، وإعداد التقارير فيما يخص الانشطة الشهرية والسنوية في المنطقة الحرة[254]

تُعد المنطقة الحرة بطنجة أول وأكبر منطقة حرة في المغرب، تستخدم هذه المنطقة الحرة ميزة قربها من ميناء طنجة، أكبر وأفضل ميناء في المغرب، وقد قالت السيدة رجاء العياشي، من مسؤولي طنجة المتوسط، إن هناك بنى تحتية للربط، تتكون من طريق سيار، يربط المنطقة الحرة بالميناء، وطريق سيار آخر، يربط المناطق الحرة بالطريق السيار الشمالي، فتم تصنيف المنطقة الحرة بطنجة في المرتبة الثامنة دولياً لسنة 2010 و2011، وصنفت المجلة البريطانية المختصة في

253- فضال، مريم.(2007-2008)، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مرجع سابق، ص14- 15.

254- مصطفى، مساعد.(1996)، المناطق الحرة الصناعية والتوجهات المستقبلية، رسالة ماجستر، الدار البيضاء. المغرب، ص 172.

الاستثمار الأجنبي (فورنغ ديريكت انفيستمن) والصادرة من طرف مجموعة الفاينانشل تايمز، المنطقة الحرة بطنجة في المرتبة الثامنة نظراً لتمكنها من جلب استثمارات تزيد على ستة مليارات درهم مغربي (حوالي 618 مليون دولار أمريكي) منذ إنشائها، فالمنطقة الحرة بطنجة تعتبر مثالاً ناجحاً يستشهد به عدد من الفاعلين الاقتصاديين الدوليين، كما أن هذه الأرضية تعرف نمواً متزايداً لعدد الوحدات الإنتاجية الجديدة الراغبة في الاستقرار بالمنطقة الحرة[255].

نلاحظ مما سبق من اعفاءات للمناطق الحرة وخدمات تنموية تقدمها، اهمية هذه المنطقة الحرة في العمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية وتشجيعها على اقامة مشاريع بنى اساسية ومرافق خدمية مختلفة وتسهيلات خدمية، مما أدى إلى تحقيق تنيمه اقتصادية وطنية[256].

255 -http://arabic.chinatoday.com.cn/se/2014-04/24/content_615239.htm

256 – التيشوري، عبد الرحمن ،2003–2004، المنطقة الحرة في جبل علي، مرجع سابق، ص 3.

الفرع الثاني

المناطق الحرة للتصدير في المغرب

من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، حدد المغرب أنواعاً من المناطق الخاصة، وأهمها المناطق الحرة للتصدير، حيث يسمح للشركات المغربية أو الأجنبية فيها بالقيام بكل نشاطات التصدير ذات الطابع التجاري أو الصناعي والنشاطات ذات الصلة، وفي الوقت الحالي، هناك خمس مناطق حرة في المغرب، ألا وهي: منطقة التصدير الحرة في طنجة، ومنطقة التصدير الحرة في طنجة ميد القصر وماجاز ميللوزا 1 و 2، والمنطقة الحرة في داخلة والعيون، ومنطقة تخزين الهيدروكربورات (من المنتجات البترولية): كبدانا والناضور، ومنطقة التصدير الحرة في القنيطرة. فالشركات التي تستقر بالمنطقة الحرة تستفيد من مجموعة من الحوافز، من بينها النظام الضريبي الجذاب من خلال الإعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة المهنية (البتانتا)، والإعفاء من الضريبة على الشركات خلال الخمس سنوات الأولى، وفرض ضرائب بمعدلات تفضيلية (75ر8%) خلال 20 سنة من العمل[257].

257- http://arabic.chinatoday.com.cn/se/2014-04/24/content_615239.htm

اولاً: منطقة التصدير الحرة بطنجة

تم انشاء ايضًا مناطق حرة للتصدير في طنجة (TFZ) عام 1995 وبدأت بالعمل الفعلي عام 1999، ولقد نظمها القانون رقم 94.19، وقد اوضحت المادة الأولى من هذا القانون بأن هذه المناطق الحرة الصناعية في طنجة محددة التراب الجمركي ويكون فيها الأعمال الصناعية والخدمات المرتبطة فيها وفق شروط وحدود تم تحديدها في هذا القانون، وتتم إدارة هذه المنطقة من خلال هيئة تسمى هيئة إعداد المنطقة الحرة، ولقد منح هذا القانون البضائع الداخلة والخارجة إلى مناطق تصدير المناطق الحرة من جميع الرسوم والضرائب المفروضة عليها(ظهير شريف رقم1.95-1، 1995، مادة رقم 1)[258].

لقد صدرت عدة مراسيم تنظم اعمال مناطق التصدير الحرة في المغرب وتحدد امتيازاتها واهدافها.

- **المرسوم رقم 2.96.511 صادر في 10 نونبر 1997.**

احُدث بموجبه منطقة التصدير الحرة بطنجة، ولقد حدد مساحة وحدود هذه المنطقة في مادته الثانية والتي تنص على أنه " تقام منطقة التصدير الحرة لطنجة في أرض

258- التيشوري، عبد الرحمن ،2003-2004، المنطقة الحرة في جبل علي، مرجع سابق، ص 3.

مساحتها 345 هكتار يحدها شمالاً المطار وشرقاً الطريق الرابط بين طنجة والرباط وجنوبا أراض فلاحيه وفقا للتصميم الملحق بأصل هذا المرسوم"[259].

- **المرسوم رقم 2.96.512 صادر في 10 نوفمبر 1997.**

احُدث بموجبه منطقة التصدير الحرة بالناضور، ولقد حددت مادته الثانية مساحة وحدود هذه المنطقة حيث ورد في مادته الثانية أنه: " تقام منطقة التصدير الحرة للناضور على شريط تلي عرضه من 300 إلى 400 متر ومساحته 300 هكتار (بما في ذلك ارض من جهة البحر) يحده شمالاً البحر البيض المتوسط وشرقاً ميناء بني أنصار وجنوباً بحيرة مرشيكة وفقا للتصميم الملحق بأصل هذا الرسم"[260].

أما المادة الثانية من هذا الرسوم فقد حددت نوع الأنشطة التي تمارس داخل هذه المنطق حيث ورد في هذه المادة أن:" أعمال المنشآت التي يمكن أن تقام في منطقة التصدير الحرة المذكورة هي:- الصناعة الفلاحية؛ - صناعة النسيج والجلد؛ -

259- انظر المادة 2، مرسوم رقم 2.96.511 صادر في 9 رجب 1418 (10 نوفمبر1997)، بإحداث منطقة التصدير الحرة بطنجة.

260- انظر المادة 2، مرسوم رقم 2.96.512 صادر في 9 رجب 1418 (10 نوفمبر 1997)، بإحداث منطقة التصدير الحرة بالناضور.

صناعات التعدين والميكانيكا والكهرباء والإلكترونيك؛ – الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية؛ – الخدمات المشار إليها أعلاه"[261].

- **المرسوم رقم 2.98.99 صادر في 4 فبراير 1998.**

تم بموجب هذا المرسوم المرافقة على منح امتياز إعداد وتهيئة وإدارة المنطقة الحرة للتصدير بطنجة لشركة خاصة المسماة (Tanger free zone)(TFZ)، وهي شركة مساهمة يشارك في رأسمالها كل من: الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، أسما أنفست، أرما–الوطنية والصندوق المهني المغربي للتقاعد[262].

- **المرسوم رقم 2.02.642 صادر في 05 دجنبر 2002.**

تم بموجبه أعلن أنه سيتم تعزيز المنطقة الحرة للتصدير الموجودة بطنجة، بإحداث مناطق تصدير حرة بالمنطقة الخاصة للتنمية طنجة –البحر الأبيض المتوسط، ولقد وردت هذه المناطق في مادته الأولى وتسمى:

❖ منطقة التصدير الحرة لقصر المجاز (إقليم تطوان).

261– انظر المادة3، مرسوم رقم 2.96.512 صادر في 9 رجب 1418 (10 نوفمبر 1997)، بإحداث منطقة التصدير الحرة بالناضور.

262– انظر المرسوم رقم 2.98.99 صادر في 4 فبراير 1998.

❖ منطقة التصدير الحرة لواد النيكرو (إقليم تطوان).

❖ منطقة التصدير الحرة لملوسة 1 (عمالة فحص –بني مكادة) (إقليم الفحص أنجرة حالياً).

❖ منطقة التصدير الحرة لملوسة 2 (عمالة فحص –بني مكادة)[263].

- **مرسوم بقانون رقم 2.02.644 صادر في 10 شتنبر 2002 بالجريدة الرسمية عدد 5038 بتاريخ 12 شتنبر 2002.**

احدث بموجب هذا المرسوم (الوكالة الخاصة طنجة المتوسط) لغايات تسيير ودعم مناطق تصدير الحرة بالمنطقة الخاصة للتنمية طنجة –البحر الأبيض المتوسط المذكورة اعلاه، وقد متعها هذا المرسوم بصلاحيات واسعة، فيما يخص الحصول على الأراضي المملوكة للدولة مجاناً ومن إعفاءات ضريبية متنوعه، ومنطقة التنمية الخاصة تبلغ مساحتها 550 كلم2[264].

المهام المنوط بالشركة القيام بها (الوكالة الخاصة – طنجة البحر الأبيض المتوسط).

لقد حددت المادة 3، من المرسوم اهم مهام الشركة نوردها فيما يلي:

263– انظر المادة رقم 1، مرسوم رقم 2.02.642 صادر في 05 دجنبر 2002.

264– أحمد الدرقاوي، أحمد، الشاون ، أبريل 2010 ، مقال منشور

- ❖ البحث عن وسائل التمويل، زيادة على الميزانية المرصودة من طرف الدولة.
- ❖ إعداد كل الدراسات المتعلقة بالمشاريع المكلفة بها.
- ❖ الإشراف على المشروع وعلى إنجاز الميناء وكذا تهيئته واستغلاله وصيانته.
- ❖ إنجاز المناطق الحرة للتصدير وتهيئتها واستغلالها وصيانتها ومنح الرخص للمنشآت المقامة داخلها.
- ❖ إنجاز البنيات التحتية الكفيلة بربط الميناء والمناطق الحرة فيما بينها وفيما بين محيطها، من شبكة طرقية وبحرية وسككية وجوية.

الامتيازات والاعفاءات التي منحها المرسوم لشركة المديرة للمنطقة الخاصة للتنمية

- ❖ تنقل إلى ملكية الشركة مجاناً الممتلكات التابعة لملك الدولة الخاص، ولا يترتب عن هذا النقل للملكية المشار عليه اعلاه أداء اي ضريبة أو واجب أو رسم.
- ❖ تخرج مباشرة من حيز الملك الغابوي الأراضي اللازمة لقيام الشركة بمهام المرفق العام المسندة إليها بموجب هذا المرسوم بقانون والتي تحدد قائمتها في الاتفاقية المنصوص عليها، وتنقل مجاناً إلى الشركة

وبكامل ملكيتها العقارات موضوع الاخراج، ولا يترتب على نقل الملكية أي ضريبة أو واجب أو رسم.

- ❖ رئيس مجلس إدارة الشركة هو الذي يمارس السلطة المخولة قانوناً داخل الميناء الذي تستغله الشركة.
- ❖ بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يرخص للشركة باقتناء كل عقار أو حق فعلي كيفما كانت طبيعته القانونية، بما في ذلك الاقتناء عن طريق نزع الملكية، كما تستفيد الشركة، لأجل القيام بمهام المرفق العام المسندة لها بموجب هذا المرسوم بقانون، من حق الاحتلال المؤقت لأملاك الخواص وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.
- ❖ الشركة تستفيد من جميع الحقوق والامتيازات المنصوص عليها في الحكام التنظيمية والتشريعية لفائدة المستثمرين ومنعشي المناطق الصناعية والسياحية.
- ❖ تعفى من ضرائب الدولة دخول الشركة المرتبطة بالنشطة التي تقوم بها باسم الدولة ولحسابها.
- ❖ تعفى الشركة من الضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بجميع الأعمال والأنشطة والعمليات التي تقوم بها.

❖ إستفادة الشركة وكذا الشركات المتدخلة في إنجاز وإعداد واستغلال وصيانة المشروع المذكور والمقامة في مناطق التصدير الحرة المشار إليها في المادة 1، من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في القانون 19.94، السالف الذكر، (المرسوم من توقيع عبد الرحمن اليوسفي)[265].

ثانياً: منطقة التصدير الحرة في سوس

أصبحت المملكة المغربية تتوفر على ست مناطق تصدير حرة بعدما باتت لجهة سوس ماسة منطقة تصدير حرة، وجاء جاء عقب مصادقة المجلس الحكومي، الخميس، على مرسوم خاص لإحداثها.

وأحدثت هذه المنطقة الحرة للتصدير بالمرسوم رقم 2.18.738، الذي أعدته وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وستناهز مساحتها الإجمالية حوالي 305 هكتارات، وسيتم إنجاز الشطر الأول منها من خمسين هكتاراً، ولقد استهدف المغرب من خلال هذا المرسوم شركات قطاعات الصناعات الغذائية

265- أحمد الدرقاوي، أحمد، الشاون ، أبريل 2010 ، مقال منشور، لمزيد من المعلومات ينظر المواد من (5- 14) من المرسوم بقانون رقم 2.02.644 صادر في 10 شتنبر 2002.

والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وصناعة السيارات وصناعة معدات الطائرات وصناعة معدات وتجهيزات الطاقات المتجددة وصناعة النسيج[266].

تسعى الحكومة المغربية من خلال منطقة التصدير الحرة في سوس إلى استقطاب شركات الجلد وصناعة مواد البناء وصناعات التعدين والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك والصناعة المتعلقة بالسفن والصناعات البلاستيكية، وتتوقع الحكومة المغربية من خلال هذه المنطقة الحرة توفير حوالي 24 ألف منصب شغل جديد.

وتأتي هذه المنطقة الحرة للتصدير بعدما جرى التوقيع على مذكرة تفاهم أمام الملك محمد السادس نهاية يناير الماضي، بين الدولة ومجلس جهة سوس ماسة وولاية سوس ماسة من جهة وشركة "ميدز" التابعة لصندوق الإيداع والتدبير.

كما يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 والذي يهدف إلى إحداث نصف مليون منصب شغل، نصفها من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها من تجديد النسيج الصناعي الوطني، إضافة إلى رفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسع نقاط، من 14 في المائة إلى 23 في المائة.

266- المرسوم رقم 2.18.738.

وتخضع المناطق الحرة للتصدير في المغرب للقانون 91.94، وتعتبر فضاءات محددة من التراب الجمركي يسمح فيها بالقيام بكل نشاطات التصدير ذات الطابع التجاري أو الصناعي والنشاطات ذات الصلة، مع الإعفاء من اللوائح الجمركية، ومن مراقبة التجارة الخارجية والصرف[267].

ووفقاً لهذا القانون، تعفى البضائع الداخلة إلى مناطق التصدير الحرة أو الخارجة منها وكذا البضائع المحصل عليها فيها أو الماكثة بها من جميع الرسوم والضرائب أو الضرائب الإضافية المفروضة على استيراد البضائع أو حركتها أو استهلاكها أو إنتاجها أو تصديرها.

كما يستفيد المستخدمون الأجانب بالمنشآت العاملة في مناطق التصدير الحرة من وقف استيفاء الرسوم والضرائب بالإجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية فيما يخص الأمتعة والأشياء الجديدة أو المستخدمة التي تتألف منها المنقولات المستوردة بمناسبة إقامتهم في المغرب، ويستفيدون كذلك من نظام الاستيراد المؤقت فيما يخص العربة ذات المحرك المستوردة.

وتعفى الشركات المقامة في هذه المناطق أيضاً من الضريبة المهنية والحضرية، وفيما يخص الضريبة على الشركات وعلى الدخل تطبق بنسبة منخفضة،

267- قانون 91.94

إضافة الإعفاء من الضريبة على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة.

وبالإضافة إلى منطقة التصدير الحرة الجديدة في سوس، يتوفر المغرب على منطقة التصدير الحرة في طنجة، ومنطقة التصدير الحرة في طنجة ميد القصر المجاز ملوسة 1 و2، والمنطقة الحرة في الداخلة والعيون، ومنطقة تخزين الهدروكاربورات في كبدانا والناظور، إضافة منطقة التصدير الحرة في القنيطرة.[268]

الفرع الثالث

الآثار الايجابية للمناطق الحرة في المغرب

بالمقارنة مع حجم الامتيازات التي تستفيد منها الشركات المقيمة، بدءا بإعفائها من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات، وتطبيق معدل مخفض جدا بعد ذلك في حدود 8 في المائة لمدة تصل إلى 20 سنة، إضافة إلى امتيازات أخرى عديدة واستثنائية كالإعفاء من القيمة المضافة والإعفاء من الضريبة على الدخل والإعفاء من الضريبة المهنية وغيرها من الامتيازات، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو ما آثار هذه المناطق على اقتصاديات الدول المستوطنة، في مقابل كل هذه الاستثناءات، مع تخصيص الحالة المغربية بالاستقراء بشكل خاص؟

---

[268] – https://www.hespress.com يوسف لخصر، المغرب يُحدث في سوس منطقة تصدير حرة لتوفير الاف المناصب، مقال منشور.

هنالك اصوات ارتفعت تقول بأنه ينبع الاهتمام بالمناطق الحرة للتصدير كونها جمعية مندمجة في حركة مناهضة العولمة الرأسمالية واعتباراً لكون هذه المناطق على اختلاف أنواعها وأشكالها هي رأس رمح الهجوم المعولم للرأسمال ضد الطبقة العاملة، من اجل تفكيك مكاسبها الاجتماعية التي نالتها عبر عقود من النضال. يمثل حشر الطبقة العاملة في تنافس عالمي، إحدى عوامل إضعافها ووضعها في موقع هش، قصد دفعها للقبول بشروط عمل أكثر سوءا باستمرار[269].

وبغض النظر عن الجدل الذي يثيره عامة موضوع المناطق الحرة، خاصة في بعدها الاجتماعي، لا بد من التأكيد على الآثار الإيجابية العديدة لهذه المناطق، ما يجعلها تشكل واحدا من ركائز الجغرافية الاقتصادية في الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على السواء، هذه الأثار الإيجابية التي نلخصها في ثلاث نقاط.

1- خلق نسيج صناعي محلي: وهذا الأثر هو الأهم على المدى الاستراتيجي، حيث ينبعث نسيج محلي من الشركات الصغرى والمتوسطة المحلية، لتقديم شتى الخدمات أو المنتجات النصف النهائية، تدخل في دورة إنتاج المنتوج النهائي، وهو ما يسمى بمعدل الإدماج، وهو مؤشر جد مهم، يدل على تملك الخبرات على المستوى المحلي وبروز شركات قادرة على المساهمة بجودة وكفاءة في

269- عرض قدم أمام ورشة المناطق الحرة للتصدير، أبريل 2010 ، خلال الجامعة الربيعية السادسة لأطاك المغرب بمدينة الشاون.

سلسلة منتجات موجهة للسوق الدولية، وقد وصل اليوم معدل الإدماج بالنسبة لمصنع رونو بالمنطقة الحرة طنجة إلى نسبة 46 في المائة، وهو رقم مشجع بالنسبة إلى حساسية مهن الصناعة وتقنيتها العالية.

2- تحويل الخبرات: وهو من أهم الرهانات بالنسبة لكل الدول السائرة في طريق النمو، حيث تساهم الشركات المستثمرة في تأهيل مراكز محلية للتكوين، بالإضافة إلى تكوين الخبرات الوطنية العاملة، ما يمكن في المدى المتوسط والبعيد من امتلاك رصيد مهم من الخبرات الوطنية، قادرة على التوطين المحلي للخبرات والكفاءات، بما سيمكن من التبيئة المحلية لدورة الإبداع والإنتاج المحليين.

3- خلق مناصب للشغل: لعل من العائدات الإيجابية للمناطق الحرة هو تشجيع الشركات على الاستثمار والتشغيل، خاصة بالنظر إلى الكلفة المنخفضة لليد العاملة، وقد استطاعت المنطقة الحرة لميناء طنجة مثلا من خلق ما يفوق أربعين ألف منصب شغل، وهو رقم مهم بالنظر إلى الحاجيات الوطنية في هذا المجال.

بناء على كل ما سبق، فإن قرار الحكومة توسيع المنطقة الحرة للتصدير لميناء القنيطرة يأتي استجابة طبيعية للقرار التاريخي الذي اتخذته شركة بيجو سيتروين بإنشاء معمل عملاق لها في المغرب، سيخطو نفس الخطوات الناجحة

للمشروع لشركة رونو، بما سيمكن المغرب من تحقيق المزيد من النجاحات المذهلة في مجال صناعة السيارات وتصديرها.[270]

270- ابو العرب، عبد النبي ،2016، المناطق الحرة بالمغرب: تجربة خلاّقة، https://www.hespress.com

ملخص الفصل

ساهمت مشروعات المناطق الحرة المصرية في توفير 192 ألف فرصة عمل، وخلال عام 2018 حققت المناطق الحرة صادرات بقيمة 17.3 مليار دولار، وحققت الصادرات الخدمية قفزة غير مسبوقة بنحو 7.6 مليار دولار بزيادة 1.2 مليار دولار عن عام 2017 التي بلغت 6.4 مليار دولار وزيادة 2.7 مليار دولار عام 2016 التي بلغت 4.9 مليار دولار.

ولقد تبين لنا زيادة حجم الاستثمارات المصرية في المناطق الحرة، وهذا ما أشارت اليه وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بأن خريطة مصر الاستثمارية ساهمت في زيادة الاستثمارات في المناطق الحرة، حيث وصل عدد المشروعات بها إلى 1094 مشروعاً، برؤوس أموال بلغت 12.52 مليار دولار، إضافة إلى 2.15 مليار دولار استثماراً أجنبياً مباشراً، وتكلفة استثمارية بلغت نحو 26.3 مليار دولار، وأسهمت هذه المشروعات في توفير 192 ألف فرصة عمل، مشيرة إلى أن الصادرات السلعية والخدمية حققت خلال الربع الأول من 2019 نحو 4.7 مليار دولار.[271]

كما أنه بعد صدور قانون الاستثمار 2017 وما تعبه من اصلاحات ظهرت نتائجه الإيجابية وهذا ما اكده الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق

271 - https://www.elwatannews.com/news/details/4133390.

الحرة، حيث بين أن خريطة مصر الاستثمارية والإصلاحات التشريعية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة الماضية، بدأت تؤتى ثمارها فعلياً في زيادة عدد وقيم الاستثمارات التى دخلت السوق المصرية خلال الفترة الأخيرة، ويتم تحديث الخريطة بشكل دورى وفقاً لآخر المستجدات فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية المتاحة، وأن وضع الاستثمار خلال العام الماضي والربع الأول من العام الجاري شهد اختلافاً جذرياً من حيث زيادة الاستثمارات التي دخلت مصر، والفترة المقبلة ستشهد ضخ مزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية.

المغرب ووفق آخر البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2017 يبلغ عدد المشروعات بالمناطق الحرة العامة 905 مشروع، بإجمالي رؤوس أموال تبلغ 6.044 مليار دولار، وبتكاليف استثمارية تبلغ 14.9 مليار دولار، وأسهمت في توفير 98989 ألف فرصة عمل.

الخاتمة

ترتبط فرص نجاح المناطق الحرة بعوامل عديدة من المكان الجغرافي إلى البيئة الامنية في الدولة، الإضافة إلى عدة شروط منها: الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي بالدولة المضيفة، ولابد من توافر أطر قانونية وتشريعية دقيقة وواضحة في التطبيق، ولتفعيل دور المناطق الحرة وزيادة كفاءتها يُراعى تحديد الهدف من إقامة هذه المناطق بدقة ووضوح، وتحديد مجالات النشاط التي يُصرح بالعمل فيها لهذه المشروعات في ضوء الهدف من إقامة المناطق الحرة والخطة العامة للدولة.

هذا إلى جانب وضع الأسس السليمة لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات المنطقة، واختيار كفاءات إدارية قادرة على اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص إدارة المنطقة، مع مراعاة الحوافز والضمانات التي تقدمها الدول الأخرى للمنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية، أضف إلى ذلك ضرورة تكامل التشريعات المنظمة للعمل بالدولة من قوانين الاستثمار الأجنبي والضرائب مع التشريعات المنظمة للعمل بالمنطقة الحرة حتى لا تحدث ازدواجية فيما بينها وحتى يتوافر المناخ الاستثماري الملائم للمشروعات المزمع اجتذابها للمنطقة، بالإضافة إلى أهمية التواصل والتعاون وتبادل الخبرات بين المناطق الحرة العربية والأجنبية، فضلاً عن ضرورة توافر قاعدة معلوماتية للمستثمرين للإلمام بالمعلومات الخاصة بفرص الاستثمار.

إن الدول العربية تمثل أكثر المناطق تعرضاً للعولمة بكل جوانبها خاصة العولمة الاقتصادية والثقافية، فباعتبار هذه المنطقة تمثل مهد الحضارة العربية التي تشكل هدفاً للقوى الأجنبية، خاصة الصليبية التي تحمل أحقاداً تاريخية ضد العرب والمسلمين هادفة للسيطرة عليهم وعلى قدراتهم الطبيعية والاقتصادية.

لقد سعت الدول الغربية مستعملة كافة الطرق من استعمار مباشر في القرنين الماضيين، إلى الهيمنة الاقتصادية والضغوط السياسية من خلال عدة طرق، لذلك سعت العولمة إلى فرض منطق الاستغلال الاقتصادي وسلب الخيرات والموارد الطبيعية من الأراضي العربية، وهذا لتفقير شعوب المنطقة ثم اتجهت إلى تقديم الحلول التي تخدمها عند حدوث الأزمات الاقتصادية والسياسية ، مستغلة المؤسسات المالية التي تركبها وكذا ذرائع واهية كحقوق الإنسان والحرية السياسية والعدالة في توزيع الدخل .

وتجدر الإشارة إليه أن خطر أدوات العولمة و أبعادها تلك المرتبطة بالجانب الإعلامي والثقافي الذي تشكله الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تريد أن تفرض على العالم ثقافة واحدة وإعلام واحد ، مثلما فرضت نظام اقتصادي واحد، فقد اعتبرت أن الثقافة الأمريكية الاستهلاكية التي تقدس المادة والجسد وتقوم على التفاهة والانحلال هي الأكثر ملائمة لتشكل الأنموذج المثالي الذي يستعمل لكسب الربح السريع من جهة، وجذب عقول الشباب والسير بهم إلى خدمة المشروع، القائم

على السيطرة على الشعوب واحتقار ثقافتها من جهة أخرى، وتستخدم في ذلك وسائل الإعلام والمعلوماتية وشبكات الاتصال السريعة كالانترنت وغيرها، والتي فعلاً أصبحت تستقطب اهتمام الشباب وتطلعات عقول غالبيتهم، مما أنعكس سلباً على انخراطهم في خدمة مشروع أمتهم وأوطنهم والنهوض بحضارتهم واقتصادهم، حيث أصبحت هذه الوسائل التي تملكها الشركات الكبرى في هذا البلدان معظمها يتواجد في الولايات المتحدة أو يعمل لحساب مؤسساتهم التي تشكل أحد أكبر روافد العولمة.

ولقد توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها تالياً:

اولاً: النتائج

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- المناطق الحرة قديمة النشأة، ولا يوجد تعريف محدد للمناطق الحرة في دول المقارنة لكنها تتفق على تعريف بأن المنطقة الحرة منطقة جغرافية محددة ومعينة تكون فيها النشاطات التجارية والصناعية حرة غير مقيدة، ويسمح تصدير السلع والخدمات المتوفرة فيها إلى جميع انحاء العالم، ولها امتيازات في نظام الضرائب.

2-تعدد أشكال المناطق الحرة حسب السياسة الاقتصادية لكل دولة، فالمضمون والجوهر متشابهاً، لكن الاشكال مختلفة في جوهرها، لذلك ليس من السهل تصنيفها.

3- أن أهداف وغايات إنشاء المناطق الحرة متشابهة في الدول محل الدراسة، من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتوفير النقد الأجنبي، وتوفير فرص عمل جديدة.

4-إنجاح المناطق الحرة في العالم بشكل عام ودول المقارنه بشكل خاص لا يرتبط بالأساس بالإعفاءات الضرائبية والجبائية التي تقدم لأجل جذب الاستثمار الأجنبي وإنما يجب أن تتضافر مجموعة من العوامل والمؤهلات على سبيل المثال: الموقع جغرافي ، والبيئية الأمنية ، والاستقرار السياسي والتشريعات القانونية.

5-اثبتت المناطق الحرة في دول المقارنة نجاحها في رفد الاقتصاد الوطني وتحسين الاستثمار، وظهر ذلك من خلال ازدياد إعداد المناطق الحرة في هذه الدول وتنوع انشطتها المختلفة وظهور انواع مختلفة من المناطق الحرة.

6-اهتمت دول المقارنة بالتنظيم القانوني والتشريعي للمناطق الحرة في المملكة المغربية والمملكة الأردنية أكثر من الجمهورية المصرية، وظهر ذلك من خلال إصدار المشرع المغربي العديد من قوانين الاستثمار والمراسيم التشريعية الناظمة لعمل المناطق الحرة، واصدار الأردن قانون خاص بالمناطق الحرة وقانون الاستثمار.

7- العولمة الاقتصادية أثرت على المناطق الحرة كونها تطرح الكثير من الفرص ويصاحبها الكثير من التحديات بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية، مما يتطلب العمل على تطوير الأساليب القائمة في عملية الاندماج بالعولمة للتقليل من آثارها السلبية على الدول والمناطق الحرة داخلها، والحل ليس في رفضها، وإنما بوضع استراتيجية للاستفادة من مزاياها.

ثانياً: التوصيات

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

1-العمل على إعادة التواصل وفتح القنوات بشكل مكثف مع الاتحاد الدولي لمناطق معالجة الصادرات والتعرف على الدراسات التي قام الاتحاد بنشرها

ومدى انسجامها مع أهداف وتطلعات المناطق الحرة وما يمكن الاستفادة منه وتحقيق الفوائد الممكنة من ذلك.

2- السير على نهج التجربة الأردنية في جعل كافة المناطق الحرة في الدولة تتبع إلى جهة إدارية رئيسية واحدة مثل مؤسسة المناطق الحرة والمناطق التنموية، حتى يكون هنالك مسؤولية محددة على عاتق هذه الجهة ورفد كافة المناطق في مختلف الدولة بمهام واضحه، وتتشكل لدى هذه الجهة الخبرة الفاعلة التي من شأنها رفع مستوى عمل المناطق الحرة.

3- الحذر من الانفتاح على العالم الخارجي دن ضوابط، فالعولمة سلاح ذا حدين قد تكون نتائجه كارثية على اقتصاد الدولة وثقافتها.

4- العمل على تشجيع ألمستثمر المحلي ودعمه اسوة بالمستثمر الأجنبي، وعدم تفضيل المستثمر الاجنبي عليه من حيث الامتيازات والحوافز داخل المناطق الحرة.

5- العمل على تطوير وتشجيع المناطق الحرة والاستثمارات بين الدول العربية بدلاً من الاستثمار في الدول الغربية ، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والايدي العاملة والمدربة والخبرات والمهارات والتكنولوجيا بين هذه الدول.

الملاحق

اولاً: الجدول

جدول رقم (1) أهداف المناطق الحرة

أهداف الدولة المضيفة	أهداف المستثمر
تخفيف القيود	الاستفادة من المزايا والحوافز والاعفاءات
تنشيط الحركة التجارية وجذب الاستثمارات بشكل دائم	الاستفادة من الموقع الجغرافي للتسويق
إقامة صناعات تصديري تطوير وتدريب الموارد البشرية الوطنية	الاستفادة من الموارد البشرية والخامات
تحقيق التكامل في المشروعات الوطنية	تخفيض تكلفة الإنتاج
خلق فرص عمل جديدة	تعزيز المركز التنافسي
زيادة موارد الدولة وتخفيف العجوزات	الاستفادة من المرافق والبنية الاساسية
الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة	
تنمية الموانئ والمطارات بعض المناطق وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة	

جدول رقم (2) الأهداف الاستراتيجية للمناطق الحرة الأردنية

الغاية الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي
بنية تحتية متطورة	تطوير وتحسين البنية التحتية في المناطق الحرة
بنية مؤسسية ذات كفاءة عالية إدارية ومالية وبشرية عالية المستوى	تعزيز وتطوير البناء المؤسسي وفق افضل ممارسات الإدارة والحاكمية
أمن ومراقبة مخزون نموذجي	تعزيز الأمن وسلامة المخزون في المناطق الحرة
مناطق حرة نموذجية ومتطورة	التحول التدريجي نحو الخدمات الذكية وصولا إلى مفهوم المناطق الحرة الذكية تنفيذ التطبيقات الإلكترونية الحكومية تعزيز وتطوير انظمة الجودة وتطوير وتنظيم الخدمات المساندة في المناطق

	الحرة
استقطاب استثمارات نوعية اقليمياً وعالمياً	ترويج الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة
التطور في الخدمات المجتمعية والبيئية وجمالية المناطق الحرة	المحافظة على البيئة من خلال الحد من التلوث في المناطق الحرة

جدول رقم (3) المناطق الحرة الخاصة في الأردن

اسم المنطقة	**موقعها**
الشركة الهندية الأردنية للكيماويات المحدودة المسؤولية	الشيدية – معان
شركة عبر الأردن للمواشي والأغنام	القويرة – العقبة
شركة حجازي وغوشة للحوم والمواشي	القويرة – العقبة
شركة برومين الأردن	الكرك
شركة مغنيسيا الأردن	الكرك

شركة صناعة الأسمدة والكيماويات العربية (كيمابكو)	العقبة
شركة الأسمدة اليابانية الأردنية	العقبة
شركة سلفوكيم الهولندية	العقبة
شركة الشرق الأوسط للتنمية الإقليمية	القويرة
شركة الأبيض للأسمدة والكيماويات الأردنية	الكرك
الشركة الأردنية الهندية للأسمدة	الشيدية
شركة الأسواق الحرة الأردنية للمعابر	عمان
شركة المدينة الإعلامية (دلة للإنتاج الفني والإعلامي)	ناعور– عمان
الشركة الماسية الدولية للاستثمار	الشونة الجنوبية
مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB)	الزرقاء– الضليل
شركة الباحة لإنتاج الصودا والكلورين	الزرقاء– الحلابات

شركة بيت المال للإدخار والإسكان (بيتنا)	حدود الكرامة
شركة الأردن الدولية للإستثمار	الزرقاء – الحلابات
شركة أدوية الحكمة	عمان – القسطل
اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)	عمان– القويسمة
الشركة الأردنية السعودية للبث الفضائي	عمان – ناعور
شركة عبر الشرق الأوسط الدولية للتوزيع	عمان– الطنيب
شركة الأردن لصناعة وتطوير الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لإنظمة الطيران	مطار ماركا
الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو)	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة الأردنية لتدريب الطيران والطيران التشبيهي	مطار الملكة علياء الدولي

الشركة الأردنية لتموين الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي
شركة الأسواق الحرة في المطارات الأردنية	مطار ماركا
الشركة الأردنية للشحن الجوي	مطار ماركا
شركة أفيشن هاند لنغ سيرفيسز انترناشونال ليمتد	مطار الملكة علياء الدولي
شركة تطوير مدن تقنية المعلومات والصناعة(سايبرستي)	اربد
شركة معبر الأردن للمشاريع المتعددة	جسر الملك حسين
شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري	الزرقاء – الضليل
شركة اكاديمية الطيران الملكية الاردنية	مطار ماركا
شركة رودس للخرسانة مصبغة الصب	الزرقاء – الحلابات
شركة مخازن المطارات للبيع المجزأ	مطار الملكة علياء الدولي
الشركة المهنية لصيانة الطائرات	مطار الملكة علياء الدولي

جدول رقم (4) إيرادات المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لعام 2019.

2019	2018	2017	2016
21.4	22.72	24.31	25.24

جدول رقم (5) عدد المستثمرين والشركات المسجلة و حجم الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية ما بين عامي 2016–2019.

حجم الاستثمار (مليار دينار)	**عدد الشركات**	**عدد المستثمرين**	**السنة**
486	2397	2516	2016
490	2099	2478	2017
476	1949	2621	2018
470	1950	2637	2019

جدول رقم (6) حجم المستوردات في المناطق الحرة الأردنية ما بين عامي 2016–2019.

السنة	قيمة البضائع المصدّرة	قيمة المركبات والآليات المصدّرة	قيمة الصادرات للأسواق الخارجية	قيمة الصادرات إلى السوق المحلي
2016	115	150	X	X
2017	150	130	X	X
2018	105	154	1285	1305
2019	105	165	1711	988

جدول رقم (7) اداء المناطق الحرة العامة حسب الموقع الجغرافي، من حيث عدد المستثمرين والعقود الاستثمارية.

المنطقة الحرة	عدد المستثمرين	عدد العقود الاستثمارية	عدد الشركات المسجلة
الزرقاء	2396	2650	1759
سحاب	43	50	26
المطار	82	112	63
الكرك	64	66	61
الكرامة	10	11	2
الموقر	42	45	39
المجموع	2637	2934	1950

جدول رقم (8) اداء المناطق الحرة العامة حسب الموقع الجغرافي، من حيث عدد المستثمرين والعقود الاستثمارية.

المنطقة الحرة	قيمة مستوردات البضائع مليون دينار		عدد الشركات المسجلة مليون دينار	
	2018	2019	2018	2019
الزرقاء	581	493	653	618
سحاب	161	147	165	129
المطار	183	225	225	285
الكرك	1.3	1.2	1.6	1.3
الكرامة	0.1	0.0	0.0	.0.
الموقر	5.6	11.7	5.1	12.9
المجموع	932	878	1050	1046

جدول رقم (9) موقف أداء المناطق الحرة في مصر

البيان	2018 / 2017
عدد المناطق الحرة العامة	9 مناطق
عدد المشروعات (عامة، وخاصة)	1114 مشروع
رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة	11 مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI	2 مليار دولار
التكاليف الاستثمارية	26 مليار دولار
فرص العمل	182 ألف عامل
الصادرات السلعية الإجمالية	2027 مليون دولار
الصادرات الخدمية	1885 مليون دولار
الصادرات الخارجية	1051 مليون دولار

جدول رقم (10): الاستثمارات الأجنبية لعدد من الدول بالمنطقة الحرة العامة بالسويس في إبريل 2017.

جنسيات رؤوس الأموال الأجنبية	الاستثمارات بالمليون دولار	% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية
الهند	41.3	% 17.8
الصين	31.1	% 13.5
موريشيوس	30.0	% 13.0
اليابان	28.4	% 12.3
تركيا	12.0	% 5.2
الإجمالي	**142.8**	**% 61.8**

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

1. أبو قحف، عبد السلام.(2003)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة الشباب بالإسكندرية، مصر.
2. بريرة ،احمد المختار ،2015، المناطق الحرة ودورها في تطوير وتنمية الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس ، ليبيا.
3. تادرس ،جاسر، 2008، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، الزرقاء، الأردن.
4. تومي، عبد القادر، 2009، العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مطبعة كنوز الحكمة.
5. تومي، عبد القادر، 2009، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مطبعة كنوز الحكمة.
6. الجبري، محمد عايد، 2009، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة– الكتاب الثاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان.
7. جمال السحراوي، جمال،1980، المناطق الحرة في العالم، دراسة مقارنة، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار القاهرة، مصر.

8. حامد، هيثم محمد نصر الدين،2015، دور الجنات الضريبية في التجنب الضريبي على المستوى الدولي.

9. الحرازي، محمد علي عوض، 2007، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

10. حسان، نادية، 2007، أسباب فشل الأمر رقم 02-03 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار، مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة ، جامعة الجزائر.

11. حمدي، عبد العظيم، 1996، تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد، دراسة في إدارة الأعمال، مصر .

12. حنفي، حسن، 1999، "العولمة بين الحقيقة والوهم"، في ما العولمة؟، دار الفكر، دمشق، سوريا.

13. خصاونة، محمد قاسم.(2010)، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الأردن.

14. دياب، اسامة، 2015، السياحة الضريبية مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة.

15. رزق، رافت فاخوري، 1980، دليل المستثمر للمشروعات المشتركة في شركات استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، القاهرة ، مصر.

16. الرقب، صالح، أتعرف على العولمة، دون سنة نشر، دار البحار للطباعة والنشر.

17. زكي، رمزي ،1993، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

18. زين الدين، صلاح، 2000، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، ط١ ، القاهرة ، مصر.

19. السامرائي، دريد محمد.(2002)، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

20. سكيكر، محمد علي،2021، موسوعة التشريعات الجمركية، المصرية للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر.

21. شرف الدين، احمد،1993، طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار(تشخيص الحالة المصرية) ، الناشر خاص- احمد شرف الدين، مصر .

22. الضمور، هاني حامد، 2004، التسويق الدولي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

23. طريح ،عادل،1997، المناطق الحرة والأداء التصديري : دروس مستفادة من التجربة المصرية ،دار الحريري القاهرة، الطبعة الاولى ،القاهرة.

24. – عبد الحميد، عبد المطلب، 2001، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الجزائر.

25. عبد الحي، وليد، 2000، تأثير العولمة على الدولة القومية، في كتاب محمد الارنأووطي، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، منشورات جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

26. عمر، السيد أحمد 2003، "إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك" في: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، أحمد ثابت، وآخرون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

27. غراي، جون، 2000، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة أحمد فؤاد بليح، عالم المعرفة، الكويت.

28. فريد، عبد الرحمن، 1976، المناطق الحرة ،الشركة المصرية لفن الطباعة، القاهرة.

29. قريشي، ضياء ، 1996، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية.

30. لسيد، عبد المولى، 1998، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر

31. متيكس، هدى، 2002، العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر.

32. مراد، محمودي، 2002، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

33. مراد، محمودي،2002، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديثة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، مصر.

34. المراشدة، يوسف ،2007، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن.

35. الموسوي، ضياء مجيد، 1994، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر.

36. نيكولاس شاكسون، ترجمة، فاطمة نصر، 2011، مافيا إخفاء الأموال المنهوبة. القاهرة، إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

ثانياً: الرسائل والاطروحات

1. أوسرير، منور، 2004-2005، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
2. أوسرير، منور،1995، المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ،هونغ كونغ ،سنغافورة، مصر، دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. بطاهر، لطيفة، 2014-2015، الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم ، الجزائر.
4. حميد، شاشوة،2003، تحديات المناطق الحرة الصناعية للتصدير في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر.
5. زوينة ، ريال، 1996-1997، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وافاق انشائها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

6. فضال، مريم.(2007–2008)، المناطق الحرة ودورها في التنمية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الملك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، مجلة جغرافية المغرب.

7. لبعل، فطيمة،(2012/2011)، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المناطق الحرة المشتركة الاردنية السورية 2010/2000.

8. محفوظ، عبد الرحمن ،2014، النظام القانوني لاستثمار في المناطق الحرة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.

9. مرعي، إيمان أحمد محمد، 2009، إدارة المناطق الحرة، دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر.

10. مصطفى، مساعد.(1996)، المناطق الحرة الصناعية والتوجهات المستقبلية، رسالة ماجستير، الدار البيضاء. المغرب.

11. مصطفى، مساعد.(1996)، المناطق الحرة الصناعية والتوجهات المستقبلية، رسالة ماجستير، الدار البيضاء. المغرب.

ثالثاً: المقالات والمجلات

1. ابو العرب ، عبد النبي ،2016، المناطق الحرة بالمغرب: تجربة خلاّقة، https://www.hespress.com
2. اتحاد الغرف العربية الخليجية وآخرون، ايلول-1988، ندوة المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار، دبي.
3. الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة – General Agreement on Tariffs and Trade.، مقال منشور على شبك الانترنت، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary.
4. اجلال ، راتب ، 1997، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة.
5. احمد، مدني، 2006، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة لمنطقة الحرة- بلارة- الملتقى الدولي جول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس مطيف، 13/ 14 – نوفمبر.

6. استكشاف الفرص في المناطق الحرة المصرية، 2021، https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic//Pages/explore.aspx?map=true

7. الأسعد، 2020، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة.

8. أوسرير، منور ،2003، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارا)، مجلة الباحث ، جامعة بومرداس، عدد 2.

9. برغوث، حمدي ، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة، الإسكوا، مايو 2001، مقال منشور.

10. بعلزوز، علي، مداني، احمد. 2006، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة فرحات عباس، سطيف.

11. بن علال بلقاسم، شعني مريم، بورداش شهر زاد، 2019، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر)، بحث منشور، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ص 90.

12. بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، www.idsc.gov.eg.

13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 – 2019، الفصول الخاصة بالتجارة الخارجية.

14. التقرير السنوي ، 2019 ، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، نطوّر الأردن.

15. التيشوري، عبد الرحمن ،2003–2004، المنطقة الحرة في جبل علي.

16. التيشوري، عبد الرحمن، 2003–2004، المنطقة الحرة في جبل علي، دراسة منشورة ، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، www.minshawi.com.

17. جاد، عابد، الشناوي، مصطفى، ابراهيم، حسام، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، مجلة جمعية المهندسين المصرية.

18. حمدي برغوث،2001، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة، الإسكوا.

19. حمدي، عبد العظيم، 1996، تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد، دراسة إدارة الاعمال ، مصر .

20. الدرقاوي، احمد، 2010، عرض قدم أمام ورشة المناطق الحرة للتصدير، أبريل 2010 ، خلال الجامعة الربيعية السادسة، لأطاك المغرب بمدينة الشاون.

21. الدسوقي، وليد احمد، تطبيق منهجيات ادارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية، الم ضافري، ريمة، بلخيري سعد الدين، محمد،2020، الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي ، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، مجلد 4،العدد1، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، الع الخواجه ليلى، 1999، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية: تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

22. زرنوقة، صالح سالم، 2002، العولمة والوطن العربي، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

23. زيادة، رضوان جودت، 2004، العرب والعولمة بين آليات التحكم الاقتصادي والرهانات السياسية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 120، مصر.

24. السعدون ، احمد سعود، 2005، مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحر: مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة مناطق الحرة الشارقة.

25. السيد، سميرة عاشور، 2020، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة ، دراسة ميدانية في مدينة بور سعيد، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد الخامس عشر.

26. شكيب، جوهري، عبد الرزاق، دحدوح، 2002، سيادة الدول في ظل العولمة، مجلة النائب.

27. صجراوي، ايمان ، وحرفوش ، سهام ،2020، اهمية المناطق الحدودية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة :حالة الشريط الحدودي الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 9 العدد 5 ، سنة 2020.

28. عاشور، مزريق، 2014، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية، تجارب مختارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الأول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة ادرار.

29. عبد العزيز. أحمد، زكريا. جاسم، الطحان. فراس، 2011، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون.

30. الغانم، ماجد عبدالله، 2022، ما هي البيروقراطية، وما هي خصائصها والانتقادات التي وجهت لها، ولماذا نجدها ناجحة في بعض الدول وغير ناجحة في دول أخرى؟، الرياض، المملكة العربية السعودية، التاريخ: 19 يونيو 2020م.

31. فضيلة، عابد، 2008 ،اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 3، العدد 30.

32. المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني 2020

33. المدادحه، علي اشتيان، المناطق الحرة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة، WWW.FREE-ZoNEZ.GOVJO

34. مرعى، إيمان، 2017، المناطق الحرة في مصر، قراءة نقدية، مقالة منشورة، https://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

35. مصطفى، إيمان محمد عبد الطيف،2007، المناطق الحرة في تنمية الاقتصاد المصري مع الإشارة إلى التجربة الصينية، إضافة إلى الدراسات الصادرة عن هيئة الاستثمار والمناطق الحرة المصرية، القاهرة.

36. معهد التخطيط القومي، 1996، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (104)،مصر.

37. معهد التخطيط القومي، 1996، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (104).

38. المناطق مؤشرات تفصيلية عن الأداء للمناطق الحرة العامة حسب موقعها الجغرافي، الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، 2019.

39. المنطقة الحرة الزرقاء– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة. https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

40. المنطقة الحرة الكرامة– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة. https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

41. المنطقة الحرة الكرك– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة. https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang=Ar&PageType=Page

42. المنطقة الحرة المطار– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة.
https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang
=Ar&PageType=Page

43. المنطقة الحرة الموقر– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية
https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang
=Ar&PageType=Page

44. المنطقة الحرة سحاب– المجموعة الاردنية للمناطق الحرة.
https://www.jfdz.jo/JFZ/Contents?Page=Muaqar&Lang
=Ar&PageType=Page

45. الموقع الرسمي لمناطق الحرة هيئة الاستثمار،
.https://www.jic.gov.jo/ar7

46. النجداوي، أحمد نبيل محمد، 2005، المناطق الحرة في مصر– النشأة ،التطور ،الأهمية، الملتقي العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، الشارقة.

47. النشرة الاحصائية الشهرية، كانون الثاني 2020، المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، وحدة التخطيط وتطوير الاداء المؤسسي.

48. النيل ،عبد المنعم محمد الطيب حمد ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف . نظرة شمولية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان ، الخرطوم ، بحث منشور على الانترنت.

49. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، 2017.

50. وثيقة الأردن – الأردن 2025– رؤية واستراتيجية وطنية، http://haqqi.info/ar/haqqi/legislation/jordan-2025

51. وثيقة الأردن – الأردن 2025– رؤية واستراتيجية وطنية، http://haqqi.info/ar/haqqi/legislation/jordan-2025

52. يوسف لخصر، المغرب يُحدث في سوس منطقة تصدير حرة لتوفير الاف المناصب،https://www.hespress.com

رابعاً: القوانين والمراسيم التشريعية.

1-قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة، قانون رقم (2) لعام 2008، المملكة الاردنية الهاشمية.

2-قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 وفقاً للقانون المعدل رقم (33) لسنة 2018 والقانون المعدل رقم (10) لعام 2019، المملكة الاردنية الهاشمية.

3-قانون رقم 8 لعام 1997، الجمهورية المصرية

4-قانون الاستثمار رقم 12 لعام 2017، جمهورية مصر.

5-قانون 91.94 المغرب

6-المرسوم رقم 2.18.738.

7-المرسوم بقانون رقم 2.02.644 صادر في 10 شتنبر 2002.

8-مرسوم رقم 2.02.642 صادر في 05 دجنبر 2002.

9-مرسوم بقانون رقم 2.02.644 صادر في 10 شتنبر 2002 بالجريدة الرسمية عدد 5038 بتاريخ 12 شتنبر 2002.

10- المرسوم رقم 2.02.642 صادر في 05 دجنبر 2002.

11- المرسوم رقم 2.98.99 صادر في 4 فبراير 1998.

12- المرسوم رقم 2.96.512 صادر في 10 نوفمبر 1997.

13- المرسوم رقم 2.96.511 صادر في 10 نونبر 1997.

14- الظهير شريف رقم 1.95.1، بتنفيذ القانون رقم 19.94 ، المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

خامساً: المراجع الأجنبية

1. Walid Ayadi,Les zones Frances en afrique du norddans le secture du textile, memoire presentecommeexigenceorteil de lamaitriseendroitintemational, univercite du Quebec a manorial, 2009,p11.
2. Patcharee Pakdeenurit, Nanthi Suthikarnnarunai, Wanchai Rattanawong, Location and key success factors of special economic zone in Thailand, Marketing and Branding Research, NO 4, 2017, P. 170.
3. Robert Haywood /Director / World Economic Processing Zones Association WEPZ) Developing Trade Capacity Through Free Zones December 3, 2003 – Casablanca, Morocco.
4. JOURNAL OF THE FLAGSTAFF INSTITUTE (Edited by Richard L. Bolin) Published Semiannually since 1976.
5. WEPZA INTERNATIONAL DIRECTORY OF EXPORT PROCESSING ZONES AND FREE TRADE ZONES Third

edition. Details key information about over 830 zones throughout the world listed by country with address, phone, fax, and contact person as well as principal activities, such as Manufacturing, Warehousing, Active Warehousing, Data Processing, etc. Published 1997. ISBN 0-945951-14-0, p313.

6. THE ROLE OF EPZs IN THE ERA OF REGULATED TRADE.

7. The Flagstaff Institute, in cooperation with the World Free Zone Convention and the Jebel Ali Free Zone in Dubai, UAE, presents a selection of papers from the World Free Zone Convention on 7-8 June 2001, and the XXI WEPZA International Conference held on 9 June 2001, both in London.

8. THE CHANGING WORLD OF FREE ZONES Edited by Richard L. Bolin, 1999) Free Zones and Export Processing Zones are not going to disappear, but they

arechanging. Multinational zones are appearing across borders on several continents and zone services are multiplying.

9. THE DYNAMIC TRANSFORMATION OF ECONOMIC ZONES IN DEVELOPMENT Edited by Robert C. Haywood and Richard L. Bolin 2001) From labor intensive manufacturing to very high-techproducts, e-commerce and a new edge in global logistics .

10. Dénis Collin, "la fin du travail et mondialisation idéologie et réalité sociale", édition l'hamattan 1997, P 62

11. Alen, Nonjon, « la mondialisation des questions du programme traitées sous forme dedissertation », édition SEDES, Paris, 1999.p39.59.

الفهرس

المحتويات

المقدمة 1

الباب الأول 14

المناطق الحرة وظاهرة العولمة 14

الفصل الأول 15

المناطق الحرة والتطور التاريخي لنشأتها 15

المبحث الأول 16

ماهية المناطق الحرة 16

المطلب الأول 16

مفهوم المناطق الحرة ونشأتها 16

الفرع الأول 17

تعريف المناطق الحرة 17

الفرع الثاني 23

نشأة المناطق الحرة 23

المطلب الثاني 30

أنواع المناطق الحرة والنظم المشابهة لها وخصائصها 30

الفرع الأول 30

انواع المناطق الحرة 30

الفرع الثاني 37

النظم المشابهة لأعمال المناطق الحرة 37

المبحث الثاني 48

أهداف المناطق الحرة و متطلبات انشاءها وعوامل نجاحها وتطويرها 48

المطلب الأول 49

أهداف المناطق الحرة 49

الفرع الأول 49
أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة لها نوجزها 49
الفرع الثاني 58
أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين 58
المطلب الثاني 62
متطلبات انشاء المناطق الحرة والعوامل التي تساعد على نجاحها وتطويرها 62
الفصل الثاني 69
تقييم تجربة المناطق الحرة و مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية 69
المبحث الأول 70
معوقات ومقومات المناطق الحرة في ظل المتغيرات الدولية 70
المطلب الأول 70
المعوقات الداخلية والخارجية للمناطق الحرة 70
المطلب الثاني 85
عوامل نجاح المناطق الحرة 85
المبحث الثاني 92
مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية 92
المطلب الأول 93
ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها 93
الفرع الأول 94
تعريف العولمة ومميزاتها 94
الفرع الثاني 101
الخصائص والملامح الاقتصادية لعصر العولمة 101
المطلب الثاني 109
ابعاد العولمة الاقتصادية وادواتها واثارها على العالم العربي 109
الفرع الأول 110
ابعاد العولمة الاقتصادية وادواتها 110
الفرع الثاني 122

أثار العولمة على العالم العربي 122
الباب الثاني 136
تطبيقات عملية للمناطق الحرة العربية في دول المقارن 136
(الأردن – مصر – المغرب) 136
الفصل الأول 137
المناطق الحرة الأردنية 137
المبحث الأول 138
الاطار القانوني المنظم لعمل المناطق الحرة والمناطق التنموية في الأردن 138
المطلب الأول 139
التنظيم القانوني وحوافز ومزايا المناطق الحرة 139
الفرع الأول 139
التنظيم القانوني لعمل المناطق الحرة 139
الفرع الثاني 142
الحوافز والمزايا داخل المناطق التنموية والمناطق الحرة في الأردن 142
المطلب الثاني 146
الغايات والاهداف والخدمات والتسهيلات في المناطق الحرة الأردنية 146
الفرع الأول 146
الغايات والاهداف في المناطق الحرة الأردنية 146
الفرع الثاني 151
الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة الاردنية 151
المطلب الثالث 152
الانشطة الاستثمارية المحظورة في المناطق الحرة الاردنية 152
المبحث الثاني 154
اهم المناطق الحرة الأردنية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني 154
المطلب الأول 155
أنواع المناطق الحرة في المملكة الأردنية 155
الفرع الأول 155

المناطق الحرة العامة 155
الفرع الثاني 163
المناطق الحرة الخاصة 163
المطلب الثاني 169
دور المناطق الحرة والتنموية في دعم الاقتصاد الوطني الأردني 169
الفرع الأول 170
اولًا: مؤشرات الاداء الرئيسية للمناطق الحرة العامة 170
الفرع الثاني 178
انجازات المجموعة الاردنية في المناطق الحرة العامة 178
الفرع الثالث 186
المناطق التنموية 186
الفصل الثاني 192
المناطق الحرة المصرية والمغربية 192
المبحث الأول 192
المناطق الحرة المصرية 192
المطلب الأول 192
نشأة المناطق الحرة و إطارها القانوني والانشطة والمزايا والحوافز في المناطق الحرة المصرية 192
الفرع الأول 193
نشأة المناطق الحرة و إطارها القانوني في مصر 193
الفرع الثاني 196
الانشطة والمزايا والحوافز في المناطق الحرة المصرية 196
المطلب الثاني 203
أنماط المناطق الحرة في ودورها تطوير الاداء المصري 203
الفرع الأول 203
أنماط المناط الحرة في مصر 203
الفرع الثاني 207
دور المناطق الحرة في تطوير الأداء المصري 207

المطلب الثالث 214
نماذج لبعض المناطق الحرة في مصر 214
المبحث الثاني 219
المناطق الحرة في المملكة المغربية 219
المطلب الأول 220
الأساس القانوني والتشريعي و الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرة المغربية 220
الفرع الأول 220
الاساس القانوني والتشريعي في المناطق الحرة المغربية 220
الفرع الثاني 223
الحوافز والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة المغربية 223
المطلب الثاني 231
تطبيقات عملية لنماذج المناطق الحرة في المغرب 231
الفرع الأول 231
المنطقة الحرة في طنجة 231
الفرع الثاني 234
المناطق الحرة للتصدير في المغرب 234
الفرع الثالث 244
الاثار الايجابية للمناطق الحرة في المغرب 244
الخاتمة 250
الملاحق 256
المصادر والمراجع 268
الفهرس 288